



التقرير السنوي

1446 - 1447هـ

20
25



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ملك المملكة العربية السعودية



صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

مجلس هيئة السوق المالية

صدر الأمر الملكي رقم (53597) وتاريخ 1444/8/6هـ بإعادة تشكيل مجلس الهيئة على النحو التالي:



معالي الأستاذ

محمد بن عبدالله القويز¹

رئيساً

1. صدر الأمر الملكي رقم (387/أ) وتاريخ 1446/10/18هـ القاضي بتمديد خدمة معالي الأستاذ/ محمد بن عبدالله بن إبراهيم القويز رئيس لمجلس هيئة السوق المالية بمرتبة وزير مدة أربع سنوات ابتداءً من تاريخ 26 / 10 / 1446هـ.



سعادة الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز الحمود
عضواً



سعادة الأستاذ
يوسف بن حمد البليهد
نائباً للرئيس



سعادة الدكتور
مريع بن سعد هباش¹
عضواً



سعادة الأستاذ
عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن
عضواً

1. صدر الأمر الملكي رقم (24815) وتاريخ 1447/03/27هـ، القاضي بتعيين سعادة الدكتور / مريع بن سعد بن مريع هباش عضواً في مجلس الهيئة بدلاً من سعادة الدكتور / وليد العيسى، ومكتملاً لمدة عضويته الصادر بشأنها الأمر الملكي رقم (53597) وتاريخ 1444/08/06هـ.

مجلس هيئة السوق المالية



معالي الأستاذ محمد بن عبدالله القويز

رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

2003م	درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية ستيرن، جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
1998م	درجة البكالوريوس في الأنظمة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
2008م	الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية (CME-1).

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	رئيس مجلس هيئة السوق المالية.
2017 - 2016م	نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.
2016 - 2006م	الرئيس التنفيذي، شركة دراية المالية.
2006 - 2004م	مستشار إداري، شركة ماكينزي وشركاه، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
2004 - 1999م	مدير أول في قطاع المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات، مجموعة سامبا المالية.
1999 - 1996م	وسيط في الأسهم الدولية والعملاء والمعادن الثمينة، البنك العربي الوطني.

العضويات:

	رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية.
	رئيس لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين.
	عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف.
	عضو اللجنة العليا للاستثمار.
	عضو اللجنة الإشرافية على برنامج تطوير القطاع المالي.
	عضو اللجنة الوطنية للاستقرار المالي.
	عضو سابق في مجلس الأمناء في مجموعة عقال.
	عضو سابق في لجنة الأوراق المالية والاستثمار في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
	عضو سابق في اللجنة الاستثمارية لمؤسسة الملك فيصل الخيرية.
	عضو سابق في اللجنة الاستثمارية في شركة أوقاف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي.
	عضو سابق في اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية.
	عضو سابق في مجلس إدارة بنك البلاد.
	عضو سابق في لجنة شباب الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.
	عضو سابق في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد.
	عضو سابق في مجلس إدارة شركة اليمامة للحديد.



الأستاذ يوسف بن حمد البليهد

نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

2008م	درجة الماجستير في القانون (LL.M)، كلية القانون، جامعة ويك فورست، الولايات المتحدة الأمريكية.
2002م	دبلوم عال، برنامج دراسات الأنظمة (ماجستير وظيفي)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
2000م	درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، تخصص (فقه وأصوله)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	نائب رئيس مجلس هيئة السوق المالية.
2017 - 2016م	وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ، هيئة السوق المالية.
2016م	مدير عام الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ المكلف، هيئة السوق المالية.
2016 - 2015م	مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.
2015 - 2010م	مدير إدارة الاستشارات القانونية، هيئة السوق المالية.
2010 - 2005م	مستشار قانوني في الإدارة العامة للشؤون القانونية، هيئة السوق المالية.
2005 - 2002م	باحث قضايا، الإدارة العامة للأنظمة، الديوان الملكي.

العضويات:

عضو مجلس إدارة هيئة التأمين.
رئيس لجنة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
رئيس لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام، هيئة التأمين.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لرؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل المختصة المشكلة من الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار مشروع تكامل الأسواق المالية الخليجية.
رئيس وفد هيئة السوق المالية في عدد من مجالس التنسيق السعودية مع دول الخليج العربية.
رئاسة عدد من اللجان الثنائية التي تضم هيئة السوق المالية مع جهات حكومية أخرى، بهدف إنجاز مبادرات ومهام مشتركة، ووضع آلية للتعامل مع الاختصاصات المتداخلة لضمان سير العمل وأداء كل جهة لمهامها الموكلة إليها.
رئاسة/عضوية عدد من اللجان وفرق العمل لإعداد اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية ونظام الشركات.
رئيس اللجنة العليا لفصل الاختصاصات والمهام بين هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول).
نائب رئيس اللجنة الإدارية، هيئة السوق المالية.
رئيس اللجنة الإشرافية على مبادرة توثيق السوق المالية.

الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود

عضو مجلس هيئة السوق المالية



المؤهلات العلمية:

1999م	درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كينت بأوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.
1995م	درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الخبرة العملية:

2017م - حتى الآن	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2017 - 2013م	وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية، هيئة السوق المالية.
2012 - 2006م	مدير إدارة صناديق الاستثمار، هيئة السوق المالية.
2005 - 2004م	مسؤول أول تمويل الشركات، هيئة السوق المالية.
2004 - 1995م	عضو هيئة التدريس (تمويل واستثمار) في البنك المركزي السعودي.

العضويات:

نائب رئيس لجنة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
نائب رئيس لجنة الأسواق الناشئة، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو».
عضو مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
رئيس لجنة المكافآت والترشيحات، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
رئيس اللجنة الإشرافية على تطبيق منهجية المخاطر، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في لجنة برنامج تطوير القطاع المالي.
رئيس سابق للجنة الحساب التمويلي لبرنامج التوعية في السوق المالية، هيئة السوق المالية.
عضو سابق في اللجنة الوطنية للادخار.
عضو سابق في لجنة الادخار والاستثمار، هيئة السوق المالية.
أمين عام سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.



الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

2020م	دبلوم برنامج المواطنة الاستراتيجية، مدرسة سعيد للأعمال، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.
1991م	بكالوريوس القانون، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
	التدريب على رأس العمل في سيتي بنك (نيويورك 1998) وفي بنك ليمان برذرز الاستثماري (لندن 1999م)، وباركليز كابيتال (لندن 2001م).

الخبرة العملية:

2023م – حتى الآن	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2018 – 2023م	رئيس مجلس الإدارة، الشركة العالمية للتأمين.
2010 – 2019م	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، شركة كريديت سويس العربية السعودية.
2010 – يونيو 2010م	عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة رنا للاستثمارات.
2008 – 2009م	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، الشركة العربية المالية.
2006 – 2008م	نائب الرئيس ورئيس الخزانة والاستثمار، بنك مسقط، المملكة العربية السعودية.
1994 – 2006م	مساعد مدير عام، رئيس قسم الاستثمارات البديلة، مجموعة سامبا المالية.
1992 – 1994م	متعامل في مجموعة الخزانة وحدة الشركات، بنك الرياض.

العضويات:

	نائب رئيس لجنة التحول الرقمي، هيئة السوق المالية.
	عضو لجنة الموارد البشرية، هيئة السوق المالية.
	عضو سابق في مجلس الإدارة، مجموعة الفيصلية القابضة.
	عضو سابق في مجلس الإدارة، السعودي الفرنسي كابيتال.
	عضو سابق في مجلس الإدارة، السوق المالية السعودية (تداول).
	رئيس سابق للجنة الحوكمة والمطابقة والالتزام، ورئيس سابق للجنة المراجعة، السعودي الفرنسي كابيتال.
	رئيس سابق للجنة المخاطر، وعضو سابق في لجنة السياسات والإشراف، ولجنة الاستثمار، السوق المالية السعودية (تداول).
	رئيس سابق للجنة الاستثمار، وعضو سابق في لجنة الترشيحات والمكافآت، الشركة العالمية للتأمين.
	عضو سابق في اللجنة الاستشارية، هيئة السوق المالية.
	عضو سابق في لجنة المراجعة، البنك العربي الوطني.



الدكتور مبرك سعد هباش

عضو مجلس هيئة السوق المالية

المؤهلات العلمية:

2011م	دكتوراه محاسبة مالية، جامعة درم، بريطانيا.
2007م	ماجستير محاسبة وتمويل، جامعة برمنغهام، بريطانيا.
2002م	بكالوريوس محاسبة، جامعة الملك خالد.
2006م	الزمالة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA.
2011م	دبلوم عال في التحكم الدولي، كلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة.
2013م	دبلوم عال في ريادة الأعمال، جامعة متشقان، الولايات المتحدة الأمريكية.
2023م	دبلوم في الاستدامة، معهد حوكمة الشركات، أيرلندا.
2012م	الشهادة العامة للتعامل في الأوراق المالية CME1.
2022م	مراجع حوكمة والتزام ومخاطر GRCA منظمة النزاهة العالمية OCEG.
2023م	شهادة عضو مجلس إدارة معتمد، معهد المديرين IOD المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

2025م – حتى الآن	عضو مجلس هيئة السوق المالية.
2025 – 2003م	أستاذ جامعي كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الملك خالد.
2024 – 2023	مستشار حوكمة متفرغ، مركز الحوكمة التابع لصندوق الاستثمارات العامة.
2024 – 2023	مستشار حوكمة غير متفرغ، هيئة السوق المالية.
2022م	مستشار حوكمة غير متفرغ، المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
2023 – 2020	رئيس مجلس الجمعية السعودية للحوكمة.
2021 – 2019م	مدير مراجعة حسابات، مكتب محاسبون قانونيون، عمل جزئي.

العضويات:

	رئيس لجنة المراجعة، هيئة السوق المالية.
	رئيس اللجنة العلمية، هيئة السوق المالية.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس لجنة المراجعة في شركة بلدي للدواجن.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس لجنة المراجعة في شركة الشمال التعليمية.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس لجنة المراجعة في شركة التخصصات العالمية.
	عضو سابق في لجنة الحوكمة ولجنة المخاطر في شركة بروج للتأمين.
	رئيس سابق للجنة المراجعة في شركة حديد الرياض.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس لجنة المراجعة في شركة رموز العربية.
	عضو سابق في لجنة المراجعة في جمعية حماية المستهلك.
	رئيس سابق في لجنة المراجعة في جامعة الملك خالد.
	عضو مجلس إدارة سابق، ورئيس لجنة المراجعة والمخاطر في شركة سلامة للتأمين.
	رئيس سابق للجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام في شركة توك الزراعية.
	عضو سابق في لجنة الأداء المهني في الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين.
	عضو سابق في لجنة التعليم والتدريب في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
	عضو سابق في لجنة سلوك وأداب المهنة في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أعد هذا التقرير لتحقيق التزام الهيئة بأعلى معايير الشفافية، ورغبةً منها في إطلاع العموم على أعمالها خلال العام المنصرم، واستجابةً لمتطلبات المادة السادسة عشرة من نظام السوق المالية التي تنص على أن "يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً لرئيس مجلس الوزراء عن أعمال الهيئة ومركزها المالي في السنة المالية السابقة، وذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة". وقد روعي في منهجية إعداد التقرير تطبيق متطلبات إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة⁽¹⁾، بما ينطبق منها على الهيئة.

1. تنفيذاً للأمر السامي رقم (25819) وتاريخ 1443/04/23 هـ، المشار فيه إلى اعتماد دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة، وأن يحل محل قواعد إعداد التقارير السنوية التي يتعين على الوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى رفعها ابتداءً من السنة المالية 1443-1444 هـ (2022م).

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعام 1447/1446هـ (2025م)، الذي يوثق أعمالها خلال العام المنصرم لتطوير السوق المالية وتعزيز جاذبيتها وعمقها؛ إذ واصلت الهيئة تنفيذ استراتيجيتها للأعوام (2024 - 2026م) مركزةً على تحفيز التمويل والاستثمار وتمكين منظومة السوق المالية وحماية المستثمرين، وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق منجزات ملموسة عززت من تنوع الأدوات الاستثمارية وافتتاح السوق لتكون رافداً أساسياً لتمويل الاقتصاد الوطني وفق أفضل الممارسات العالمية.

ففي سبيل تعميق السوق المالية، شهد عام 2025م طرح 15 شركة في السوق الرئيسية، و24 شركة في السوق الموازية (نمو) للاكتتاب العام، وشهدت السوق أيضاً 23 طرحاً خاصاً للأسهم، وعمليات لزيادة رأس المال في السوق الثانوية، مما نتج عنه تجاوز إجمالي الأموال المجمعة من خلال سوق الأسهم حاجز الـ 33 مليار ريال.

كذلك شهدت سوق الصكوك وأدوات الدين مجموعة من التطورات الإيجابية والتحسينات الهيكلية في بنيتها التحتية؛ شملت إطلاق خدمة التسوية خارج المنصة (OTC)، وبدء أول مُقدّم خدمة من فئة «نظام التداول البديل» ممارسة أعماله في السوق، وبرزت أيضاً محطة مهمة بضم الإصدارات الحكومية السعودية المقومة بالريال إلى قائمة المراقبة لمؤشر «جي بي مورغان» للسندات الحكومية في الأسواق الناشئة (GBI-EM). وفي إطار تمكين القطاع، أتاحت الهيئة لمؤسسات السوق المالية المرخص لها نموذج طرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي، بالإضافة إلى تخفيف القيود الاستثمارية المفروضة على الصناديق، بما يحفز دخولها في سوق الصكوك وأدوات الدين.

وقد انعكست هذه الجهود مباشرة على أداء السوق؛ فارتفعت قيمة الإصدارات القائمة للصكوك وأدوات الدين بنسبة 6% لتصل إلى 882 مليار ريال بنهاية عام 2025م، مع قفزة نوعية في قيم التداول بنسبة 107% مقارنة بالعام الذي يسبقه. وبلغ إجمالي الأموال المجمعة من طروحات سوق الصكوك وأدوات الدين (بشقيها الحكومي والشركات) 114 مليار ريال خلال عام 2025م، وفي مؤشر يعكس تنامي جاذبية سوق الدين



كلمة رئيس

مجلس هيئة السوق المالية

محمد بن عبدالله القويز

ووفقاً لنتائج الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD) لعام 2025م، واصلت المملكة العربية السعودية تحقيق قفزات نوعية ومراتب متقدمة في المؤشرات الدولية المرتبطة بالسوق المالية مقارنة بدول مجموعة العشرين (G20)؛ فتبوّأت المركز الأول في المؤشر الذي يقيس سهولة إتاحة رأس المال الجريء للأعمال، ونالت المركز الثاني في عدة محاور حيوية شملت: سهولة الوصول إلى الأسواق المالية (المحلية والأجنبية)، وتوافر التمويل للشركات من سوق الأسهم، وفاعلية إشراف مجالس الإدارات، إضافة إلى كفاية تطبيق حقوق المساهمين.

وفي الختام، أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله-، على دعمهما السخي والمستمر. كذلك أثنى جهود زملائي في مجلس هيئة السوق المالية ومنسوبي الهيئة الذين أخلصوا العطاء لخدمة هذا الوطن الغالي، سائلين الله العليّ القدير أن يوفقنا جميعاً لمواصلة مسيرة النمو والازدهار.

كفاءة تمويلية حيوية، تجاوزت الأموال المجمّعة من طروحات الشركات وحدها (50.7 مليار ريال) نظيرتها في سوق الأسهم (33.9 مليار ريال)، وذلك للمرة الثانية خلال الأعوام الأربعة الماضية. أيضاً وافقت الهيئة خلال العام على 7 برامج تمويل جديدة للشركات بإجمالي 22 مليار ريال.

وعلى صعيد صناعة إدارة الأصول، واصل القطاع مسيرة نموه التصاعدي؛ فقد سجلت الأصول المدارة في المملكة نمواً بنسبة 18%، ليتجاوز إجمالي قيمتها حاجز الـ 1.24 تريليون ريال بنهاية العام. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بالنمو الملحوظ في أصول الصناديق العقارية الخاصة التي قفزت بنسبة 53% لتصل إلى 356 مليار ريال، وصناديق أسواق النقد العامة التي نمت بنسبة 57% لتبلغ 77 مليار ريال. كذلك شهدت الأصول المدارة في صناديق أدوات الدين (العامة والخاصة) نمواً بنسبة 44%، تلتها صناديق الملكية الخاصة بنمو بلغت نسبته 31%.

وفي إطار توسيع الخيارات الاستثمارية المتاحة، وافقت الهيئة خلال عام 2025م على طرح 43 صندوقاً استثمارياً متنوعاً؛ شملت 22 صندوقاً للأسهم، و4 صناديق لأسواق النقد، و6 صناديق مؤشرات متداولة (ETFs)، بالإضافة إلى 4 صناديق مغذية، وصندوقين لأدوات الدين، وصندوقين وقفين، وصندوقين متعددي الأصول، وصندوق عقاري مغلق متداول.

وتجسيدا لنموذج رائد في تفعيل الصلاحيات النظامية وتعظيم أثرها في حماية حقوق المستثمرين وترسيخ قيم العدالة في السوق المالية، تولت الهيئة في عام 2025م - لأول مرة - إنشاء ثلاثة صناديق لتعويض المتضررين من مخالفات السوق المالية، لتكون بذلك ثاني جهة عالمياً تطبق هذا النموذج. وقد تجاوز إجمالي المستفيدين من هذه التعويضات 20 ألف مستثمر، وفقاً لخطط توزيع اعتمادتها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. وتعدّ هذه الصناديق نموذجاً متطوراً ومكماً لآليات تعويض المتضررين، بما يعزز منظومة الحماية القائمة ويضاف إلى الأدوات المتاحة سابقاً عبر الدعاوى المدنية المقامة أمام لجان الفصل. وفي سياق متصل، حافظت الهيئة على وتيرة التحسن في مؤشر متوسط فترة التقاضي للعام الثاني على التوالي، محققةً متوسطاً زمنياً قدره 4.5 أشهر خلال عام 2025م.

التعريفات

المصطلح	التعريف
الهيئة	هيئة السوق المالية
المجلس	مجلس هيئة السوق المالية
الرئيس	معالي رئيس مجلس الهيئة
النظام	نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ.
اللوائح التنفيذية	أي لوائح أو قواعد أو تعليمات أو إجراءات أو أوامر تصدرها الهيئة لتطبيق أحكام النظام.
صاحب الصلاحية	مجلس الهيئة/ معالي رئيس مجلس الهيئة
السوق	السوق الأساسية أو نظام التداول البديل. وتشمل حيث يسمح سياق النص بذلك أي لجنة، أو لجنة فرعية، أو موظف، أو مسؤول، أو تابع، أو وكيل، يمكن أن يكلف في الوقت الحاضر بأي من وظائف السوق، وعبارة "في السوق" تعني أي نشاط يتم من خلال أو بواسطة التجهيزات التي توفرها السوق.
السوق الأساسية	سوق مرخص لها في مزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة.
السوق الرئيسية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الرابع من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
السوق الموازية	السوق التي تُتداول فيها الأسهم التي تم تسجيلها وطرحها بموجب الباب الثامن من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
صانع السوق	مؤسسة سوق مالية مرخص لها في نشاط التعامل تقوم بإدخال أوامر بيع وشراء لأوراق مالية بشكل مستمر لغرض توفير السيولة لتلك الأوراق المالية وفقاً لما تصدره الهيئة أو السوق من لوائح أو قواعد أو إجراءات.
طلب إدراج	يعني في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة أي طلب بقدّم إلى السوق لإدراج أوراق مالية من أي نوع.
الإدراج	إدراج الأوراق المالية في السوق سواء في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، أو - حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب إلى السوق لإدراج الأوراق المالية.
التسجيل والطرح	تسجيل الأوراق المالية لدى الهيئة، أو - حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب إلى الهيئة للتسجيل وقبول الإدراج.
التسجيل	تسجيل الأسهم لدى الهيئة، أو - حيث يسمح سياق النص بذلك - تقديم طلب إلى الهيئة لتسجيل الأسهم لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.
الاستحواذ	صفحة تتضمن بيع وشراء أسهم لشركة مدرجة أسهمها في السوق من خلال تقديم عرض أو صفقة بيع وشراء خاصة.
الاندماج	صفحة، كيفما تمت، تتضمن شركة معروفاً عليها مدرجة أسهمها في السوق، وينتج عن هذه الصفقة أي من الآتي: (1) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى مدرجة أسهمها في السوق. (2) ضم الشركة المعروض عليها إلى شركة أخرى غير مدرجة أسهمها في السوق. (3) إنشاء كيان قانوني جديد عن طريق اندماج شركتين أو أكثر (من ضمنها الشركة المعروض عليها).
إشعار الطرح الخاص	الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ويُقصد به لأغراض لائحة صناديق الاستثمار: الإشعار الواجب تقديمه إلى الهيئة بموجب الفقرات الفرعية (1 و 2 و 3) من الفقرة (أ) من المادة الثالثة والثمانين من لائحة صناديق الاستثمار بالنسبة إلى الصناديق الخاصة، وبالنسبة إلى الصناديق الأجنبية، الفقرات الفرعية (1 و 2 و 3) من الفقرة (أ) من المادة الأولى بعد المئة من لائحة صناديق الاستثمار.

المصطلح	التعريف
صندوق الاستثمار	برنامج استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.
صندوق الاستثمار العقاري	برنامج استثمار عقاري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه للمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج، ويديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة.
صندوق الاستثمار العقاري المتداول	صندوق استثمار عقاري يتداول وحداته في السوق الرئيسية أو السوق الموازية، ويتمثل هدفه الاستثماري الرئيس في الاستثمار في عقارات مطورة تطويراً إنشائياً، قابلة لتحقيق دخل دوري وتأجيلي، وتوزع نسبة محددة من صافي أرباح الصندوق نقداً على مالكي الوحدات في هذا الصندوق خلال فترة عمله، وذلك بشكل سنوي بحد أدنى.
مالك الوحدات	الشخص الذي يملك وحدات في صندوق الاستثمار أو صندوق استثمار عقاري تمثل حصة مشاعة في صافي أصول الصندوق.
منشأة ذات أغراض خاصة	منشأة مؤسسة ومرخص لها بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.
نشرة الإصدار	الوثيقة المطلوبة لطرح أوراق مالية طرماً عاماً أو طرماً في السوق الموازية بموجب النظام وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
الوظائف واجبة التسجيل	أي وظائف تحدد أهلية وجوب تأديتها من شخص مسجل لدى الهيئة.
وكالة التصنيف الائتماني المرخص لها	الشخص الاعتباري المؤسس في المملكة والمرخص له في ممارسة نشاطات التصنيف الائتماني وفقاً لأحكام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، أو وكالة التصنيف الائتماني الأجنبية المرخص لها.
العضو التنفيذي	يقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية لمؤسسة السوق المالية ويشترك في الأعمال اليومية لها.
العضو المستقل	يقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة الثالثة والخمسين من لائحة مؤسسات السوق المالية. ويقصد به في لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية: عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي الذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، بما في ذلك عدم وجود أي أعمال أو قرابة أو علاقة أخرى تؤدي إلى تعارض في المصالح فيما يتعلق بالسوق أو مركز الإيداع، أو إدارة أو أعضاء أي منهما، إضافة إلى عدم وجود أي من هذه العلاقات خلال السنتين السابقتين لعقوبته في مجلس الإدارة.
العضو غير التنفيذي	يقصد به في لائحة مؤسسات السوق المالية: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة مؤسسة السوق المالية ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
مكتب المحاسبة	الجهة التي تمارس عمليات المراجعة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، سواء أكانت مكتباً فردياً أم شركة مهنية.
المحاسب القانوني	الشخص الطبيعي الذي يمارس عمليات المراجعة ويكون مسؤولاً عن عمليات المراجعة وأدائها والتوقيع على تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المحاسبة وفقاً لأحكام نظام مهنة المحاسبة والمراجعة.
منتجات التقنية المالية	منتجات وخدمات ونماذج أعمال ابتكارات التقنية المالية.
تصريح تجربة التقنية المالية (التصريح)	تصريح لتمكين مقدمي الطلبات من المشاركة في مختبر التقنية المالية لتقديم وتجربة منتجات التقنية المالية المبتكرة ذات العلاقة بالسوق المالية ضمن ضوابط وأطر زمنية محددة.
التمويل الجماعي بالأوراق المالية	طرح أوراق مالية من خلال منصة تمويل جماعي بالأوراق المالية على مشركي تلك المنصة، وذلك بواسطة مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب.

الملخص التنفيذي:

يستعرض التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي 1446-1447هـ (2025م) أهم أعمال وأنشطة الهيئة لعام 2025م، ويشمل أبرز نتائج خطتها الاستراتيجية، ويلقي أيضاً الضوء على الأعمال والأنشطة في مجال التنظيم والتطوير والإشراف والرقابة على السوق المالية، التي تمكنت الهيئة من إنجازها خلال العام.

واضطلاعاً بمسؤولياتها في تنظيم السوق المالية، اعتمدت الهيئة خلال العام 2025م الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) وفقاً لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، ودليل التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار، ولائحة المقاصة النهائية وترتيبات الضمان المرتبطة بها. واعتمدت الهيئة كذلك عدداً من التعديلات لمجموعة من اللوائح التنفيذية مثل لائحة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، ولائحة القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، بالإضافة إلى لائحة القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية.

وتأكيداً لدورها في حماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، أنهت الهيئة الإجراءات اللازمة لمعالجة مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها؛ فأتمت الإجراءات اللازمة في 143 من أصل 226 قضية وارادة من إدارات الضبط داخل الهيئة خلال العام. وقد بلغت قيمة التعويضات المحكوم

بها للمتضررين في الدعاوى المدنية الصادر بشأنها قرارات قطعية عن لجان الفصل 124.6 مليون ريال بنهاية العام 2025م، وبلغ عدد المعوّضين 445 معوّضاً بنهاية العام 2025م.

وقد أنشأت الهيئة ثلاثة صناديق لتعويض المتضررين من مخالفات السوق المالية، استفاد منها أكثر من 20 ألف مستثمر وفق خطط توزيع اعتمدها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، بما يعزز منظومة حماية المستثمرين وآليات التعويض في السوق المالية.

وعلى صعيد التمويل والاستثمار، استمر زخم الطروحات والإدراجات في السوقين الرئيسية والموازية؛ إذ طرحت 39 شركة أسهما للإكتتاب العام بقيمة 18.6 مليار ريال، بالإضافة إلى 23 طرحاً خاصاً للأسهم بقيمة تجاوزت 7.9 مليار ريال، واكتمل أيضاً طرحان لأسهم حقوق أولوية، فبلغ بذلك إجمالي قيمة الطروحات في السوق المالية السعودية نحو 33.9 مليار ريال. وفي ذات السياق، سُجّلت أسهم شركة واحدة لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.

124.6 مليون **ر.س**
إجمالي مبالغ تعويضات المتضررين

445
عدد المستفيدين من التعويضات

18.6 مليار **ر.س**
قيمة متحصلات اكتتاب 39 شركة طرحت
أسهما في السوقين الرئيسية
والموازية

713.4 مليار ٳ

إجمالي قيمة الإصدارات للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية

47 تصريحاً

لتجربة التقنية المالية القائمة

وأصدرت ما يزيد على 260 بياناً صحفياً وإعلاناً نشرتها في موقعها الإلكتروني، وعقدت أكثر من 85 حملة تواصلية خلال عام 2025م، وقد ساهمت الحملات الإعلامية والإعلانية في ارتفاع وتيرة الزيارة لبوابة الهيئة الرقمية، فتجاوز عدد الزيارات 2.9 مليون زيارة خلال عام 2025م.

كذلك نظّمت الهيئة أكثر من 7 لقاءات إعلامية مع وسائل الإعلام؛ للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية والاستماع إلى وجهات النظر وسُبل التطوير والتحديات التي يمكن مواجهتها.

هذا وتقدمت نتائج مؤشرات السوق المالية في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD) لعام 2025م؛ فارتفع ترتيب المملكة في 5 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً متعلقاً بالأسواق المالية، ويمثل هذا التقدم انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي اتخذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها.

وأولت الهيئة عنايتها بتطوير ونمو سوق الصكوك وأدوات الدين التي أصبحت إحدى قنوات التمويل الرئيسية في المملكة؛ من خلال إطلاق خدمة التسوية خارج المنصة لأدوات الدين (OTC)، وإزالة قيود الاستثمار لصناديق الاستثمار العامة في أدوات الدين الخاصة، وبلغت قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية 713.4 مليار ريال بنهاية العام 2025م.

وانطلاقاً من دور الهيئة في تمكين منظومة السوق المالية، أصدرت 32 قراراً للترخيص لمؤسسات سوق مالية جديدة، ليصل عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها إلى 215 مؤسسة بنهاية العام 2025م، وقد ارتفعت إيرادات مؤسسات السوق المالية عن العام السابق بنسبة 19.4% فوصلت إلى 20.8 مليار ريال، لتبلغ أرباحها 10.2 مليار ريال بزيادة قدرها 16% عن العام الماضي، كذلك واصلت الهيئة دعم نمو قطاع التقنية المالية، ليلبلغ عدد تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة 47 تصريحاً بنهاية عام 2025م، وارتفع عدد المستثمرين المستفيدين إلى أكثر من 1.06 مليون مستثمر، ونمت أيضاً قيمة المحافظ المدارة عبر منصات المستشار الآلي إلى 6.4 مليار ريال، وبلغت قيمة الطروحات عبر منصات طرح أدوات الدين 5.1 مليار ريال.

وإيماناً بأهمية توعية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية، بثت الهيئة أكثر من 1,400 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي،

الملخص التنفيذي:



5,116.2 مليون **₪**

قيمة الصكوك المطروحة من خلال منصات
طرح أدوات الدين



50.7 مليار **₪**

إجمالي المبالغ المجمعة من طروحات
الصكوك وأدوات الدين للشركات



5.3 مليون مكتب

عدد المكتبيين الأفراد عبر قنوات الاكتتاب
المختلفة



1,745,485 مشتركاً

في الصناديق العامة والخاصة



2,071

عدد صناديق الاستثمار



1.2 ترليون **₪**

إجمالي قيم الأصول المدارة



215 مؤسسة سوق مالية

مرخص لها



161 ألف

مستثمر دولي



490.2 مليار **₪**

قيمة ملكية المستثمرين الدوليين في
السوق الرئيسية



44 زيارة تفتيشية

متعلقة بمكافحة غسل الأموال
ومكافحة الإرهاب



47 مؤسسة مالية

شملت أعمال التفتيش المتنوعة



6,416.4 مليون ٲ

قيمة المحافظ المدارة في منصات
المستشار الآلي



3,224 معاملة

في النظام الإلكتروني لدى لجنة الاستئناف



37,994 معاملة

في النظام الإلكتروني لدى لجنة الفصل



8,512 شكوى

سوّيت خلال العام 2025م



3.2 أشهر

متوسط زمن معالجة المخالفات من وقت
اكتشاف الاشتباه حتى إقفالها داخل الهيئة



4.5 أشهر

متوسط مدة الفترة الزمنية لإجراءات
التقاضي في منازعات الأوراق المالية



199 مخالفاً

صدر بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ

المحتويات

29	لمحة عامة عن الهيئة
31	1. نشأة الهيئة.....
32	2. المهام الأساسية للهيئة.....
35	3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة.....
36	4. الهيكل التنظيمي.....
39	الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية
40	أولاً: الرؤية والرسالة والقيم.....
42	ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024 - 2026م).....
45	ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي.....
47	رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية.....
48	خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2025م.....
53	سادساً: حالة المبادرات المعتمدة.....
54	سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2026م والتحديات والدعم المطلوب.....
57	الباب الثاني: أعمال الهيئة
59	الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة.....
95	الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية.....
105	الباب الثالث: تطورات السوق المالية
107	الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية.....
131	الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية.....
145	الباب الرابع: حماية المستثمر
147	الفصل الأول: توعية المستثمر.....
153	الفصل الثاني: الرقابة.....
157	الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية.....
169	الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين.....
191	الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة
233	الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي

لمحة عامة عن الهيئة



1. نشأة الهيئة
2. المهام الأساسية للهيئة
3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة
4. الهيكل التنظيمي

1. نشأة الهيئة

أنشئت هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2هـ الموافق 2003/7/31م، وترتبط مباشرةً برئيس مجلس الوزراء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتضطلع بالإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

2. المهام الأساسية للهيئة

وفقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية، الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتطبيق أحكام هذا النظام. وفي سبيل ذلك تقوم الهيئة بما يأتي:



تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.



تنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.



حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، أو غير السليمة، أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب.



تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.



تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.



العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.



الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة، وتنظيم ومراقبة أعمالها واستعمالاتها وإصدارها للأوراق المالية، وتسجيلها في السجل الخاص بها الذي تضعه الهيئة وأحكام نظام تأسيسها، وتنظيم أحكام تسجيل الأموال المنقولة إليها، بما في ذلك توثيق الحقوق عليها وحجبتها في مواجهة الغير، وإصدار القواعد المنظمة لذلك.



تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.



تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

3. الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

تُشرف الهيئة على كل من:



الشركات المدرجة في السوق المالية



مؤسسات السوق المالية



مؤسسات البنية الأساسية في السوق المالية



شركات ووكالات التصنيف الائتماني



المنشآت ذات الأغراض الخاصة



المتداولين والمتعاملين في السوق المالية



مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة



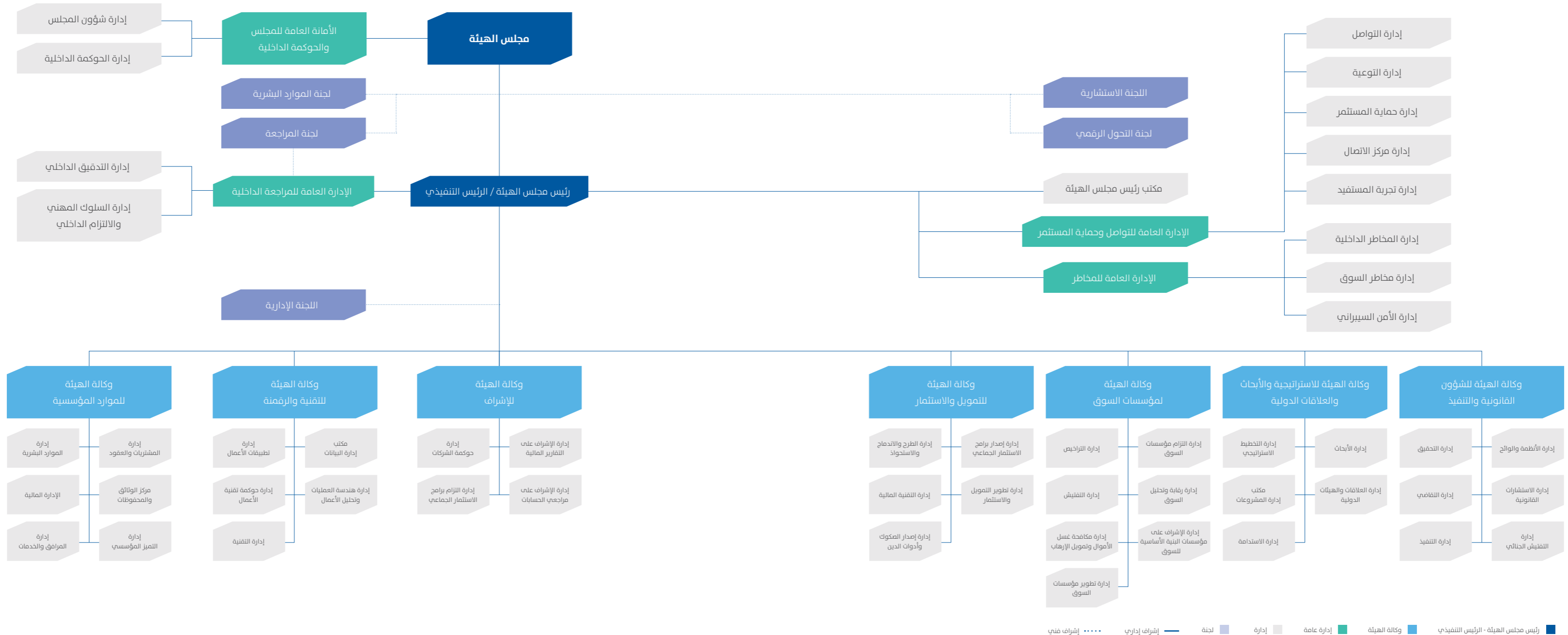
مقدمو منتجات التقنية المالية المرصحة لهم من الهيئة ضمن نطاق اختصاص هيئة السوق المالية



الصناديق الاستثمارية وبرامج الاستثمار الجماعي في السوق المالية

4. الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (1): هيكل الهيئة التنظيمي



الباب الأول: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024 - 2026م)

ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2025م

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

سابعاً: تجربة المستفيد

ثامناً: تطلعات الهيئة للعام 2026م والتحديات والدعم المطلوب

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية



أن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم.

الرسالة



تنظيم وتطوير السوق المالية لحماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار فيها، وخلق بيئة استثمارية داعمة لنمو الاقتصاد الوطني.



القيم

نستمر في التطوير

تعمل الهيئة على التطوير والتحسين المستمر للسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج المستخدمة في تسيير الأعمال، مما يؤدي بدوره إلى تطوير الخدمات المقدمة إلى المتعاملين في السوق المالية ونمو الاقتصاد الوطني.

نهتم بموظفينا ومجتمعنا

تؤمن الهيئة بأن منسوبيها هم أهم مورد لديها، وأن تعزيز ولائهم من خلال الاهتمام بهم يعود بالفائدة على المجتمع والوطن، لذلك تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل داعمة ومحفزة، وتقديم برامج متنوعة لخدمة المجتمع في مجال التطوير والتدريب والتوعية المالية.

نسعى إلى التميز

تتميز الهيئة بكفاءة منسوبيها وتحرص على تطوير مهاراتهم وخبراتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة بمهنية عالية ومراعاة لقواعد السلوك المهني وتقديم أفضل الخدمات إلى المتعاملين في السوق المالية.

نتحمل المسؤولية

عكس إحساس الهيئة بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها وموظفيها وكذلك إحساس الموظفين بمسؤولياتهم تجاه مهامهم، واستشعار العمل بأمانة وجهد وإخلاص لتحقيق رؤية ورسالة الهيئة.

نتواصل ونتشاور

تعزيز التعاون والتشاور والتواصل باحترافية ومهنية كفريق عمل جماعي يتسم بالاحترام والمهنية داخل الهيئة وخارجها مع المشاركين والمتعاملين في السوق المالية.

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024 - 2026م)

تشهد السوق المالية على الصعيدين المحلي والعالمي، ويسهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. وقد انصبت الجهود في هذا الإطار على التوجه الاستراتيجي الهادف إلى تعظيم السعة التمويلية للسوق المالية؛ من خلال تطوير مختلف القنوات لتلبية الاحتياجات التمويلية لمشاريع القطاعين العام والخاص. وركزت أيضاً الاستراتيجية على تعزيز دور السوق المالية، بجميع قنواتها، في مجالي التمويل والاستثمار، ودعم وتمكين مؤسسات السوق المالية، إلى جانب دعم قطاع التقنية المالية، بما يعزز زيادة الملكية في هذا المجال، ويسهم في زيادة عمق القطاع المالي وتنويع أنشطته.

علاوة على ذلك، أولت الهيئة جانب حماية المستثمر أهمية كبرى من خلال تخصيص ركيزة مستقلة تُعنى برفع كفاءة الإشراف وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح والحوكمة، ولحماية حقوق المستثمرين، وتعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية؛ وذلك للحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية، إيماناً منها بأن خلق بيئة استثمارية آمنة لحقوق المستثمرين يعزز من ثقتهم بالسوق المالية.

استمرت الهيئة خلال عام ٢٠٢٥م في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسوق المالية بسلاسة وكفاءة، بما يضمن استمرارية الإنجازات المتحققة وتعزيزاً لمسار التطوير المستمر للسوق المالية. وقد جاء ذلك انسجاماً مع رؤية الهيئة الهادفة إلى أن تكون السوق المالية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار، ومحركاً فاعلاً لتنمية الاقتصاد الوطني، وأن تكون السوق المالية السعودية في مصاف أهم الأسواق المالية على مستوى العالم. وشهدت السوق المالية خلال السنوات الماضية نمواً وتطوراً كبيراً؛ إذ ارتفع حجم الأصول المدارة بنسبة 103% (من 612 مليار ريال في عام 2020م إلى 1244 مليار ريال بنهاية العام 2025م)، وازداد عدد الشركات المدرجة في السوق المالية بنسبة 89% (من 207 شركات في عام 2020م إلى 392 شركة بنهاية العام 2025م)، بالإضافة إلى تنامي ملكية المستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية لمستويات قياسية بنسبة 100% (من 208 مليار ريال في عام 2020م إلى 417 مليار ريال بنهاية العام 2025م).

وامتداداً للإنجازات التي حققتها الهيئة خلال الأعوام السابقة، تواصلت الهيئة تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة 2024 - 2026م بما يتماشى مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، وبما يواكب التطورات المتسارعة التي

وتتكون الخطة الاستراتيجية (2024 - 2026م) من ثلاث ركائز رئيسية وهي:



الركيزة الثانية:

تمكين منظومة السوق المالية، الذي تسعى الهيئة من خلاله إلى تمكين مؤسسات السوق المالية من تقديم الخدمات والمنتجات المتنوعة والمتطورة وفق أفضل الممارسات العالمية لمواكبة المستويات المتقدمة عالمياً، ولتوفير بيئة تنظيمية محفزة للابتكار في مجال التقنية المالية؛ لتمكّن الشركات الناشئة في هذا المجال من تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تسهم في تعزيز الشمول المالي.



الركيزة الأولى:

تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار، الذي يهدف إلى تعزيز مساهمة السوق المالية في النمو الاقتصادي المستدام للمملكة من خلال تشجيع الشركات على الطرح والإدراج، وتوفير بيئة جاذبة للمستثمرين، وتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين. إضافةً إلى تمكين صناعة إدارة الأصول وجذب الاستثمارات الدولية وتعزيز مكانة السوق المالية السعودية دولياً.



الركيزة الثالثة:

حماية حقوق المستثمرين، بما يكفل توفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة من خلال استمرار العمل على تطوير آليات فعالة لحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة والحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية وتعزيز البيئة التنظيمية والاستقرار في السوق المالية؛ وذلك من خلال استمرار العمل على تعزيز مستوى الشفافية والإشراف في السوق المالية، بالإضافة إلى تيسير سبل التعويضات وتعزيز آليات معالجة الشكاوى والنزاعات، إلى جانب تعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية وكفاءة الردع.

تتضمن هذه الركائز 9 أهداف استراتيجية، تتحقق من خلال أكثر من 50 مبادرة استراتيجية.

الشكل رقم (2): الركائز الرئيسية للخطة الاستراتيجية والأهداف في كل ركيزة

الرؤية

أن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم

الرسالة

تنظيم وتطوير السوق المالية لحماية المستثمرين وتعزيز الاستقرار فيها، وخلق بيئة استثمارية داعمة لنمو الاقتصاد الوطني

تفعيل

الركيزة الأولى: تفعيل دور السوق المالية في التمويل والاستثمار
الأهداف الاستراتيجية:



تعزيز خدمات السوق المالية
لجذب الاستثمارات الدولية



تمكين نمو صناعة
إدارة الأصول



تطوير سوق المصكوك
وأدوات الدين



تعزيز دور سوق الأسهم وحقوق
الملكية في التمويل

تمكين

الركيزة الثانية: تمكين منظومة السوق المالية
الأهداف الاستراتيجية:

دعم التقنية المالية في
القطاع المالي



دعم وتمكين
مؤسسات السوق



حماية

الركيزة الثالثة: حماية حقوق المستثمرين
الأهداف الاستراتيجية:



تعزيز آليات التعامل مع القضايا النوعية
وكفاءة الردع



حماية حقوق المستثمرين
وتيسير سبل التعويضات

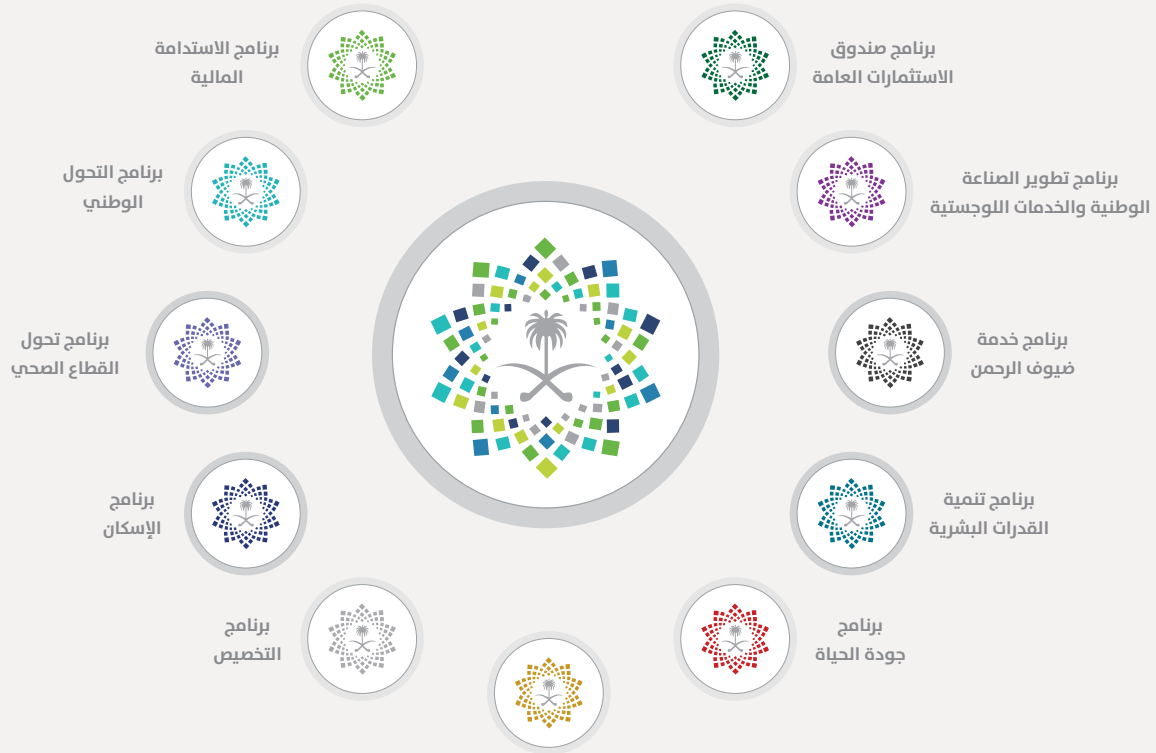


تعزيز مستوى الشفافية
والإشراف

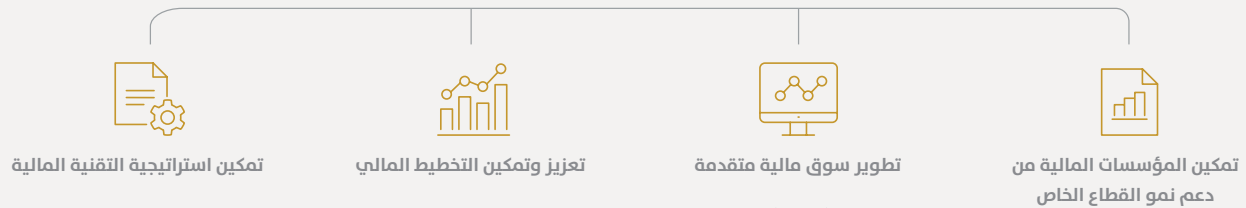
ثالثاً: الترابط بين الخطة الاستراتيجية للسوق المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي

أرسيت رؤية السعودية 2030 أُسساً متينة لتقدم الوطن نحو مستقبل أكثر إشراقاً، وحددت حجر الأساس في ثلاثة محاور رئيسة تتفرع إلى 96 هدفاً استراتيجياً يتم تحقيقها عن طريق برامج تحقيق الرؤية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عام 2017م، ومن أبرزها برنامج تطوير القطاع المالي المرتبط بمحورتي «اقتصاد مزدهر، ووطن طموح». ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال الارتقاء بالمؤسسات المالية السعودية، وتطوير السوق المالية السعودية لتصبح سوقاً مالية متقدمة بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي. وعملت الهيئة ضمن عضويتها في برنامج تطوير القطاع المالي على بناء خطته التنفيذية وتطوير عناصر الركيزة الاستراتيجية الثانية (تطوير سوق مالية متقدمة) وتحديد المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية التي لها أثر في تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية لتصبح سوقاً مالية متقدمة توفر بدائل استثمارية ومصادر تمويل متنوعة، وتوسعى الهيئة من خلال عضويتها في برنامج تطوير القطاع المالي إلى دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي والاستمرار في تطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات؛ لبناء سوق مالية ذات دور رئيس في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الوطنية.

برامج تحقيق رؤية السعودية 2030



برنامج تطوير القطاع المالي



الخطة الاستراتيجية للسوق المالية (2024م - 2026م)

رابعاً: حوكمة الخطة الاستراتيجية

منذ أن بدأت الهيئة في تطوير خطتها الاستراتيجية تبنت إطار حوكمة متكاملًا؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة، بما يمكّن الهيئة من المتابعة الفعّالة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية. وسعيًا نحو تعزيز معايير إدارة الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، اعتمدت منهجية لمتابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بشكل دوري من خلال وضع خطط تفصيلية لكل مبادرة تحتوي على خطوات التنفيذ ومواعيد إنجازها وتحديد مسؤوليات التنفيذ وشركاء العمل من الجهات الخارجية والأدوار المتوقعة منهم، بالإضافة إلى متابعة نتائج المؤشرات الاستراتيجية ورفع تقارير دورية عن أداء الخطة الاستراتيجية لمجلس الهيئة، وعقد اجتماعات مراجعة الأداء بشكل ربع سنوي بحضور مجلس الهيئة وقياداتها للتأكد من سير أعمال الخطة الاستراتيجية وفق المخطط، ومناقشة التحديات التي تواجه عملية التنفيذ وبحث الحلول المناسبة لها.

ويضم إطار الحوكمة عددًا من اللجان الثنائية واللجان المشتركة مع جهات خارجية لضمان التنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والأعمال المشتركة المرتبطة بها؛ إذ تشارك الهيئة في أربع لجان ثنائية رئيسية مع البنك المركزي السعودي ومنظومة التجارة ومجموعة تداول السعودية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بالإضافة إلى رئاستها لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، والتنسيق المستمر بين هيئة السوق المالية والهيئة العامة للأوقاف حيال الموضوعات والأعمال المشتركة بين الهيئتين. وحرصاً على استمرارية العمل والمرونة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية التنفيذ، وسعيًا نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، تعمل الهيئة على مراجعة الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها بشكل دوري بهدف تحديد الفجوات وتطوير المبادرات بما يسهم في تحقيق المستهدفات. وفي سياق متصل بحوكمة الاستراتيجية، تعمل الهيئة أيضاً مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) على قياس أداء مؤسسات الهيئة المضمّنة في برنامج تطوير القطاع المالي؛ من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة مبنية على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وإصدار تقارير الأداء الدورية حول نتائجها؛ لقياس مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

خامساً: إنجازات الخطة الاستراتيجية للسوق المالية لعام 2025م

تسهم هيئة السوق المالية في مسيرة التنمية الاقتصادية المستمرة لتحقيق رؤية السعودية 2030، وخلق اقتصاد مزدهر للوطن والمواطن من خلال تطوير السوق المالية في المملكة لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني، وتطوير البرامج والمبادرات للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية.

أبرز إنجازات الخطة الاستراتيجية لعام 2025م والأثر المتوقع منها:

الأثر	الأنشطة والأعمال المنجزة
توسيع قاعدة المستثمرين الأجانب في السوق المالية السعودية لدعم تدفق الاستثمارات وتعزيز سيولة السوق.	السماح للأجانب بالاستثمار في أسهم الشركات العقارية المدرجة التي تستثمر في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة
دعم التكامل الرقمي لتعزيز مستوى الدقة والجودة والسرية في تبادل المعلومات للرفع من كفاءة الإنجاز لطلبات التنفيذ.	توقيع اتفاقية الربط الرقمي بين هيئة السوق المالية وديوان المظالم
تشجيع الإصدارات المحلية لأدوات الدين مما يجذب فئات جديدة من المستثمرين ويعزز مبدأ الشفافية، ويزيد قنوات التمويل من خلال السوق المالية.	اعتماد دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة
زيادة مستويات السيولة في السوق المالية، وتعزيز اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقدراتها التنافسية، بما يحقق التكامل في الأسواق المالية في دول المجلس، وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها لتنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار.	بدء تطبيق لائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار الخليجية واعتماد دليلها التنظيمي
تعزيز ثقة المستثمرين وحماية حقوقهم، ورفع كفاءة آلية التعويضات للمتضررين في السوق المالية.	إطلاق صناديق التعويضات
تعميق السوق المالية السعودية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال، إلى جانب زيادة جاذبيتها من خلال توفير خيارات إضافية للإدراجات في السوق المالية، وتنويع المنتجات الاستثمارية.	اعتماد الإطار التنظيمي لطرح شهادات الإيداع السعودية في السوق المالية مقابل أسهم أجنبية
مواكبة التطورات التنظيمية والتقنية في المملكة العربية السعودية، وتسهيل الاستثمار في السوق المالية السعودية من خلال تطوير إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية وتشغيلها، وتضمين فئات جديدة من المستثمرين، إلى جانب تنظيم العمليات التي تتم على تلك الحسابات، بما يعزز من جاذبية السوق المالية السعودية للمستثمرين المحليين والدوليين، ويزيد من مستوى حماية المستثمرين في السوق المالية ويدعم ثقة المشاركين فيها.	اعتماد عدد من التعديلات التنظيمية بهدف تسهيل إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية

الأثر	الأنشطة والأعمال المنجزة
تتويج قنوات التمويل في السوق المالية السعودية للإسهام في وصول شرائح مختلفة من المستثمرين إلى سوق أدوات الدين.	إتاحة طرح أدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي للمؤسسات الحاصلة على ترخيص «الترتيب»
تعزيز جاذبية المنشآت ذات الأغراض الخاصة بصفتها كياناً قانونياً لإصدار أدوات الدين والوحدات الاستثمارية؛ من خلال تحسين حوكمتها وتسهيل إجراءاتها.	تحسين حوكمة المنشآت ذات الأغراض الخاصة
توسيع قاعدة المستثمرين في السوق الموازية - نمو - بما يعزز السيولة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على السوق.	فتح السوق المالية الموازية لفئات جديدة من المستثمرين
تعزيز صناعة إدارة الأصول ورفع تنافسيتها من خلال تحديد مكامن التطوير وتبني أفضل الممارسات العالمية، وتطوير عدد من الأحكام التنظيمية الأخرى، التي تسهم في تنمية قطاع الصناديق الاستثمارية وصناديق الاستثمار العقارية، وتعزيز مستوى الشفافية والإفصاح لمالكي وحدات الصناديق الاستثمارية، وتحقيق مستويات حوكمة تضمن تعزيز حماية حقوق المستثمرين.	اعتماد حزمة من التحسينات التنظيمية للصناديق الاستثمارية في المملكة
تطوير السوق المالية وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني، لا سيما سوق أدوات الدين حيث يمثل بدء ممارسة الشركة لهذه الأعمال خطوة مهمة لتطوير السوق الثانوية لأدوات الدين، وتوسيع نطاق المنتجات المتاحة للمستثمرين، وتعزيز الشفافية والكفاءة في التداول.	الموافقة على بدء ممارسة أعمال السوق لأول مقدم خدمة من فئة نظام التداول البديل للصكوك وأدوات الدين
تعزيز استقرار النظام المالي، وحماية المستثمرين، الأمر الذي يسهم في نمو الاستثمارات في السوق المالية بما في ذلك سوق المشتقات.	توافق لائحة المقاصة النهائية وترتيبات الضمان المرتبطة بها مع الممارسات الدولية
تعزيز مستويات السيولة وزيادة مستويات مشاركة المستثمرين في سوق الصكوك وأدوات الدين.	الانضمام إلى قائمة المراقبة الخاصة بمؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة

كما واصلت السوق المالية السعودية ريادتها بتحقيق مراكز متقدمة عالمياً؛ حيث تبوّأت المرتبة الثامنة في قيمة الطرودات الأولية، والمركز الثالث عشر من حيث حجم القيمة السوقية لسوق الأسهم، والمرتبة 28 عالمياً من حيث عدد الشركات المدرجة، والذي تجاوز حاجز 390 شركة بنهاية عام 2025م.

ترتيب المملكة العربية السعودية في بعض المؤشرات على مستوى العالم لعام 2025م¹



1. المصادر: الاتحاد الدولي للبورصات (WFE)، بلومبرغ، بنك التسويات الدولية (BIS)، إدارة الأبحاث.

2. كما في منتصف عام 2025م.

3. بحسب بيانات بنك التسويات الدولية (BIS) المتاحة لـ 50 دولة حول العالم، وفيما يتعلق بسوق الدين المحلي، حلت المملكة في المرتبة العشرين من حيث حجم الاقتراض، وذلك ضمن قائمة تضم 26 دولة متوافرة بياناتها لدى المصدر ذاته.

الجدول رقم (1): نتائج المؤشرات الاستراتيجية لعام 2025م

#	مؤشر الأداء	المستهدف لعام 2025م ¹	القيمة المحققة ²	نسبة الإنجاز
1	عدد الإدراجات في السوق المالية	26	40	%154
2	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ^{7,4,3}	%80.8	%66.5	%82
3	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ^{7,6}	%24.1	%18.9	%78
4	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) ^{7,6}	%31	%26.8	%86
5	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%44	%56.3	%128
6	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%) ⁶	%17.5	%13.9	%79
7	نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات (%) ⁵	%46	%55	%120
8	نسبة الحسابات الاستثمارية التي فُتحت عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية	%90<	%98.7	%110

إنجاز منخفض
أقل من 80%

أقل من المستهدف
80% - 90%

حقق المستهدف
90% - 100%

1. العلامة "<" تعني أكبر من أو يساوي.
2. كما في نهاية عام 2025م.
3. لا تدخل في حساب هذا المؤشر القيمة السوقية لشركة أرامكو السعودية.
4. الناتج المحلي الإجمالي المستخدم هو لعام 2024م، وهو صادر عن الهيئة العامة للإحصاء.
5. بحسب تعريف منتدى الاقتصاد العالمي: الشركات متناهية الصغر تبلغ قيمتها السوقية أقل من 65 مليون دولار، والشركات الصغيرة تبلغ قيمتها السوقية من 65 إلى 200 مليون دولار (برنامج تطوير القطاع المالي).
6. بناءً على التوميمات الواردة في تقرير مراجعة الأداء الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، وتوجيه الهيئة وبرنامج تطوير القطاع المالي بدراسة وتحديث مستهدفات المؤشرات المتعثرة لأكثر من مدة قياس متتالية، فقد صدرت موافقة لجنة برنامج تطوير القطاع المالي على طلب تغيير مستهدفات المؤشر، وهي في طور الاعتماد.
7. أعلنت الهيئة العامة للإحصاء عن تنفيذ التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي، ما استدعى دراسة أثره في المؤشرات الاستراتيجية ذات العلاقة وتحديث مستهدفاتها؛ إذ تم رفع المستهدفات الجديدة للمؤشرات المتأثرة إلى اللجنة الاستراتيجية ليتم اعتمادها من قبل اللجنة.

سادساً: حالة المبادرات المعتمدة

بلغ عدد المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية والمرتبطة مع المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) خمس مبادرات، ويوضح الجدول رقم (2) حالة المبادرات المعتمدة.

الجدول رقم (2): حالة المبادرات المعتمدة وفق الإجراءات الرسمية

المبادرة	حالة المبادرة	تاريخ البداية	موجز سير العمل	نسبة الاكتمال الفعلية	نسبة الاكتمال المخططة	تاريخ الانتهاء المحدد	برنامج تحقيق الرؤية
تعزيز الإفصاح عن مستوى مخاطر المنتجات الاستثمارية لزيادة الشفافية	●	2025-04-01م	تسيير المبادرة وفق المخطط له	%17	%17	2028-06-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تحفيز شركات القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية	مكتملة	2017-04-12م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2025-12-31م	برنامج تطوير القطاع المالي
تحديث اللوائح التنظيمية لتشجيع استثمار المقيمين	مكتملة	2024-05-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2025-05-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
تعزيز جاذبية إدارة الأصول	مكتملة	2023-01-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2025-05-30م	برنامج تطوير القطاع المالي
توسيع نطاق توافر صناديق الاستثمار في المكوك	مكتملة	2024-01-01م	مبادرة مكتملة	%100	%100	2024-12-31م	برنامج تطوير القطاع المالي

● على المسار، الاختلاف 5% وما دون. ● متأخرة عن المسار، أكثر من 5% إلى 15%. ● متأخرة جداً عن المسار، أكثر من 15%.

سابعاً: تطلعات الهيئة للعام 2026م والتحديات والدعم المطلوب

وانطلاقاً من ذلك، تولي هيئة السوق المالية أولوية خاصة لمعالجة التحديات المرتبطة بمستويات السيولة، وتعمل على تسريع تنفيذ الأعمال والمبادرات التنظيمية والتطويرية التي من شأنها دعم عمق السوق، وتحسين كفاءة التداول، ورفع مستويات السيولة، بما يعكس إيجاباً على استقرار السوق المالية وجاذبيتها على المدينين المتوسط والطويل.

وانطلاقاً من ذلك، تؤكد الهيئة أهمية استمرار الدعم المؤسسي، وتعزيز التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتكامل الجهود بين أطراف منظومة القطاع المالي، بما يسهم في معالجة التحديات، والاستفادة من الفرص المتاحة، وتهيئة العوامل المساندة لتحقيق تطلعات السوق المالية، وتعزيز إسهامها في النمو الاقتصادي المستدام وتنويع مصادر الدخل في المملكة.

القناة التمويلية، ورفع جاذبيتها؛ من خلال تطوير الأطر التنظيمية، وتحسين كفاءة الإصدار والتداول، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، بما يواكب الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني ويسهم في تنويع مصادر التمويل.

وعلى مستوى الاستثمارات الدولية، تركز الهيئة على تعزيز مواءمة السوق المالية مع المتطلبات العالمية، ورفع مستوى تكاملها مع الأسواق الإقليمية والدولية، بما يدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي، ويعزز حضورها في المؤشرات العالمية، ويرفع من تنافسيتها كوجهة استثمارية مستقرة وجاذبة.

وفي المقابل، تدرك الهيئة أن تحقيق هذه التطلعات قد يتأثر بعدد من التحديات، من أبرزها التقلبات الاقتصادية العالمية، وتسارع المتغيرات التنظيمية والتقنية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بسوق أدوات الدين. كذلك تبرز تحديات السيولة كأحد العوامل المؤثرة في كفاءة السوق المالية وجاذبيتها للمستثمرين.

تؤامل هيئة السوق المالية جهودها في تطوير السوق المالية، بما يعظم أثرها الاقتصادي، ويرفع كفاءتها التشغيلية، ويعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية؛ لترسيخ دورها في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتتمثل تطلعات الهيئة في الانتقال بالسوق المالية إلى مستويات أعلى من العمق والتنوع؛ من خلال توسيع نطاق أدوات التمويل، وتعزيز جاهزية الشركات بمختلف فئاتها للاستفادة من القنوات التمويلية المتنوعة إلى جانب الطرح والإدراج، بما يدعم نمو الأنشطة الاقتصادية، ويسهم في رفع مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي.

أيضاً تسعى الهيئة خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز جودة البيئة الاستثمارية، والتركيز على رفع كفاءة الممارسات المؤسسية، وتطوير منظومة المنتجات الاستثمارية، بما يدعم نمو صناعة إدارة الأصول، ويرفع من قدرتها على المنافسة إقليمياً ودولياً، ويعزز استدامة تدفقات الاستثمار طويل الأجل.

وفي إطار تطوير سوق المكوّن وأدوات الدين، تعمل الهيئة على تعزيز فاعلية هذه

الباب الثاني: أعمال الهيئة



الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة
الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية

الفصل الأول: الوضع الراهن للهيئة

أولاً: البيئة الداخلية

ثانياً: اللجان

ثالثاً: العلاقات الدولية

أولاً: البيئة الداخلية للهيئة

1. الإجراءات المتخذة حيال تنفيذ الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء

تلقت الهيئة خلال عام 2025م عدداً من الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء وتعاميم الديوان الملكي، واتخذت حيالها الإجراءات المناسبة، منها ما يلي:

1. تعميم الديوان الملكي رقم (66952) وتاريخ 18/09/1446هـ

تعميم بشأن التوجيه الكريم بالموافقة على مشروع قواعد حوكمة إقامة الفعاليات.

تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- بناءً على التعميم، سيتم العمل بشأن تطبيق قواعد إقامة الفعاليات والالتزام برفع تقرير بعد انتهاء الفعالية.

2. تعميم الديوان الملكي رقم (81035) وتاريخ 07/11/1446هـ

بشأن إشعار الهيئة العامة للعقار وتزويدها بنسخ من قرارات التصرفات العقارية والوثائق المتعلقة بها وفقاً للإجراءات المتبعة لغرض التسجيل العيني للعقار.

تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- تم تسجيل الصك الخاص بالمبنى الوحيد المملوك لهيئة السوق المالية باسم الهيئة العامة لعقارات الدولة، مع تخصيصه لصالح هيئة السوق المالية، وجري رفع كامل بياناته على منصة «انتفاع»، وتم أيضاً تقديم طلب تسجيل عيني لذات المبنى وفقاً للإجراءات النظامية المعتمدة.

3. تعميم الديوان الملكي رقم (81470) وتاريخ 1446/11/08هـ

بشأن اعتماد إلغاء اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص.

تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- قامت أمانة اللجنة بإشعار أعضاء اللجنة بالأمر السامي الوارد لهيئة السوق المالية المتضمن اعتماد إلغاء اللجنة الدائمة للتوعية والتحذير من نشاط المتاجرة بالأوراق المالية في سوق العملات الأجنبية (الفوركس) غير المرخص. وأعرب رئيس اللجنة عن شكره وامتنانه لأعضاء اللجنة الكرام على ما قدموه من دعم ومساندة خلال عمل اللجنة في السنوات الماضية، مشيراً إلى أن هذه الجهود لم تكن لتتحقق - بعد توفيق الله - إلا بتضافر جهود أعضاء اللجنة وتعاونهم مع الإدارات المعنية في جهاتهم الحكومية للامثال بما وجه به المقام السامي وتحقيق المستهدفات، الأمر الذي انعكس إيجاباً في توعية وتحذير المواطنين والمقيمين في بلادنا بمخاطر التعامل مع الجهات غير المرخصة والاستثمار في الفوركس والعملات الرقمية غير المرخصة.

4. تعميم الديوان الملكي رقم (3207) وتاريخ 1447/01/12هـ

المتضمن الإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (532) في تاريخ 1445/7/4هـ بأن تقوم الجهات الحكومية التي تطبق نظام العمل وفقاً لتنظيمها ولديها لأئحة إدارية مستقلة ومعتمدة (الهيئات والمؤسسات والمراكز وما في حكمها)، بتعديل لوائحها الإدارية، ليكون عدد أيام العطل الرسمية لكل من عطلة عيد الفطر وعطلة عيد الأضحى بحد أدنى (أربعة) أيام عمل، وبحد أقصى (خمسة) أيام عمل، وعدد من الترتيبات الواردة في القرار.

تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- العمل بموجب التعميم، وتحديد ما يتعلق بتطبيق حدود أيام عطل العيدين الواردة في البند (أولاً) من هذا القرار، ليكون عدد أيام العطل الرسمية لكل من عطلة عيد الفطر وعطلة عيد الأضحى بحد أدنى (أربعة) أيام عمل، وبحد أقصى (خمسة) أيام عمل.

5. تعميم الديوان الملكي رقم (40723) وتاريخ 1447/05/19هـ

بشأن قيام المركز الوطني للوثائق والمحفوظات بحصر الأنظمة واللوائح والتنظيمات القديمة، التي صدرت عليها تعديلات والعمل على تحديثها في منصة المركز.

تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- تنفيذاً لما ورد في التعميم المشار إليه وللترتيبات التنظيمية لمراكز الوثائق والمحفوظات، تلتزم الهيئة بإيداع ما تصدره من أنظمة ولوائح لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وذلك بعد تزويد شعبة الترجمة الرسمية بمشروعات هذه الأنظمة واللوائح إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (483) وتاريخ 1445/6/20هـ.

6. تعميم الديوان الملكي رقم (42140) وتاريخ 1447/05/23هـ

بشأن قرار مجلس الوزراء رقم (364) في تاريخ 1447/5/20هـ القاضي بتعديل الفقرة (1) من المادة الرابعة من تنظيم مركز الإسناد والتصفية، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (415) في تاريخ 1440/7/19هـ؛ وذلك بإضافة فقرة فرعية تحمل الترتيب (و) بالنص الآتي: «و – ممثل لهيئة السوق المالية»، وإعادة ترتيب الفقرات الفرعية للفقرة (1) تبعاً لذلك.

تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- العمل بموجب التعميم؛ إذ صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (6-154-2025) وتاريخ 1447/6/17هـ الموافق 2025/12/8م بالموافقة على تسمية وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ الأستاذ/ بدر بن محمد بالغنيم ممثلاً للهيئة في مجلس إدارة مركز الإسناد والتصفية في دورته (الثالثة).

7. تعميم الديوان الملكي رقم (49422) وتاريخ 1447/06/18هـ

بشأن الموافقة على ما رُئي في المحضر المُعدّ في مجلس الشؤون السياسية والأمنية بشأن التأكيد لجميع الجهات الحكومية التقيد بما قضت به ضوابط عقد المؤتمرات والندوات في المملكة عن طريق الجهات الحكومية بمشاركة خارجية.

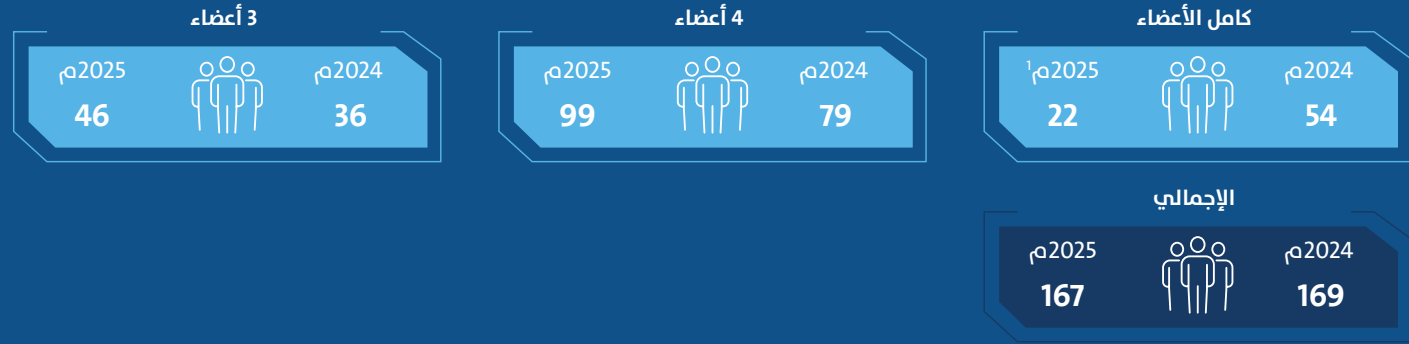
تنفيذاً للتوجيه، قامت الهيئة بالآتي:

- تمت الإحاطة بما جاء في التعميم الكريم، وسيجري العمل بموجبه مستقبلاً.

2. اجتماعات مجلس الهيئة وقراراته

تنص الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نظام السوق المالية على الآتي: « يعقد المجلس اجتماعاته بناءً على دعوة من رئيسه، ويُشترط حضور 3 من أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرَجَّح الجانب الذي يصوت معه رئيس الاجتماع».

اجتماعات مجلس الهيئة مصنفةً بحسب عدد من حضر من الأعضاء



وقد بلغ عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة 677 موضوعاً في عام 2025م مقارنة بـ 638 موضوعاً في عام 2024م، وأصدر حيالها القرارات المناسبة.

عدد الموضوعات التي ناقشها مجلس الهيئة مصنفة بحسب النوع



1. يعود انخفاض عدد الاجتماعات المنعقدة بحضور كامل الأعضاء إلى نقص عدد أعضاء المجلس خلال الفترة من بداية عام 2025م حتى شهر سبتمبر 2025م، وذلك نتيجة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيين عضو المجلس الدكتور وليد العيسى عضواً في مجلس الشورى عام 2024م، حيث كانت اجتماعات المجلس خلال تلك الفترة تُعقد بحضور جميع الأعضاء القائمين على عضوية المجلس في حينه.

3. القوى العاملة وبرامج التدريب والتطوير والمسؤولية الاجتماعية

« القوى العاملة

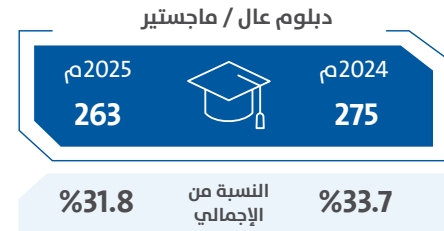
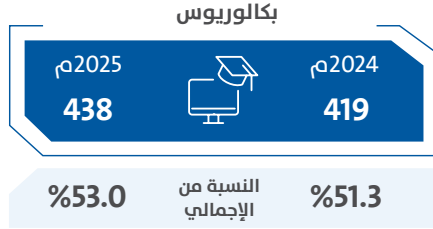


غير سعودي			سعودي		
2025م		2024م	2025م		2024م
7	ذكور	6	585	ذكور	579
0	إناث	0	234	إناث	232

2025م	الإجمالي	2024م
826		817

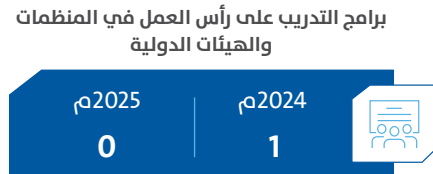
2025م	الموظفون المنضمون والمغادرون	2024م
67	المنضمون	100
58	المغادرون	67

التأهيل العلمي لمنسوبي الهيئة



« برامج التدريب والتطوير

عدد المشاركين/المشاركات من منسوبي الهيئة في برامج تطوير الموارد البشرية



برامج الابتعاث لإكمال الدراسة خارج المملكة



« المسؤولية الاجتماعية

برامج تأهيل الكفاءات الوطنية الشابة

تحقيقاً لقيمتها المؤسسية التي تؤكد أهمية الالتزام والمسؤولية والمبادرة، واصلت الهيئة خلال عام 2025م أداء دورها المجتمعي بوصفه أحد مسارات الأثر المؤسسي؛ وذلك عبر مبادرات وبرامج نوعية استهدفت تأهيل الكفاءات الوطنية الشابة، وفيما يلي أبرز المنجزات المحققة:



برامج التدريب التعاوني لطلاب الجامعات والكليات:

توفر الهيئة لطلاب وطالبات الجامعات والمعاهد، ممن تتطلب تخصصاتهم الممارسة التطبيقية، فرصة التدرّب في إحدى إدارات الهيئة المختلفة. وتقدم الهيئة للمتدربين مزايا تنافسية، إضافة إلى دعمهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم من البرنامج. وخلال عام 2025م التحق بهذا البرنامج من مختلف الجامعات والتخصصات (148) طالباً وطالبة.



برنامج هيئة السوق المالية لتأهيل الخريجين المتفوقين:

يهدف البرنامج إلى استقطاب المتفوقين من خريجي الجامعات ذوي التخصصات المناسبة، وتنمية معارفهم ومهاراتهم المهنية بأسلوب التدريب على رأس العمل في مجالات السوق المالية وأنشطتها. وبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج خلال عام 2025م (27) متدرّباً ومتدربة، موزعين على خمسة مسارات تخصصية هي: المالية، القانون، المحاسبة، الإدارة، التقنية والرقمنة.

أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الهيئة

تحرص الهيئة على تعزيز تواصلها الداخلي من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والأنشطة الاجتماعية والحملات التوعوية داخل مقراتها بهدف ترسيخ قيم العطاء والمسؤولية الاجتماعية لدى منسوبيها. وتنقسم هذه المبادرات إلى قسمين رئيسيين، يشملان الحملات الداخلية للتبرع والدعم المجتمعي، والمبادرات الصحية والتوعوية التي تُنظَّم داخل مقرات الهيئة، إيماناً منها بأهمية المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع، وتعزيز القيم الإنسانية، ونشر الوعي الصحي بين منسوبيها.

أولاً: المبادرات المجتمعية

تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز روح التكافل والعطاء لدى منسوبي الهيئة؛ من خلال المشاركة في حملات داخلية للتبرع عبر قنوات موثوقة وجمعيات خيرية مرخص لها. وشملت أبرز المبادرات خلال العام 2025م الأنشطة التالية:

- « التبرع عبر منصة إحسان.
- « المشاركة في حملات خيرية مع جمعية كلانا وجمعية الأطفال ذوي الإعاقة.
- « المشاركة في المبادرة البيئية (ساعة الأرض).
- « إطلاق حملات للتبرع بالملابس والأثاث بالتعاون مع مؤسسة تدوير الوقفية.

وتعكس هذه المبادرات حرص الهيئة على تمكين منسوبيها من الإسهام في الأعمال الخيرية وتعزيز روح المسؤولية المجتمعية داخل بيئة العمل.

ثانياً: المبادرات الصحية والتوعوية

تركز هذه المبادرات على نشر الوعي الصحي بين منسوبي الهيئة؛ من خلال التعاون مع الجهات الصحية والجمعيات المتخصصة لتنفيذ حملات وبرامج توعوية داخل مقرات الهيئة. ومن أبرز المبادرات المنفذة خلال عام 2025م الآتي:

- « حملة التوعية بسرطان الثدي بالتعاون مع جمعية زهرة، وقد تضمنت تنظيم ورش عمل توعوية حول أهمية الفحوصات المبكرة.
 - « حملة التبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم في وزارة الحرس الوطني.
- وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز الثقافة الصحية، وتشجيع منسوبي الهيئة على تبني أنماط حياة صحية والمشاركة في الأعمال الإنسانية.

برنامج الأجندة البحثية

تسعى الهيئة عبر أجندتها البحثية إلى مد جسور التواصل مع الباحثين بهدف تعزيز حضور السوق المالية السعودية في الأدبيات العلمية، والارتقاء بمستوى تبادل المعرفة بين الباحثين والأكاديميين من جانب والعاملين في قطاع السوق المالية من جانب آخر، بالإضافة إلى رفع جودة الأبحاث والدراسات، والمساهمة في دعم صنع السياسات واتخاذ القرارات بناءً على دراسات علمية، والمساهمة في النهوض بمستوى الثقافة المالية والوعي لدى المشاركين في السوق المالية؛ إذ تفتح هيئة السوق المالية بشكل دوري باب التقديم على برنامج الأجندة البحثية لجميع الباحثين، إيماناً بمسؤوليتها المجتمعية تجاه المجتمع البحثي والمشاركين في السوق المالية وعموم المهتمين بها.

جرماً على إثراء البحث العلمي في مجالات السوق المالية، صدر قرار مجلس الهيئة بتشكيل اللجنة العلمية لبرنامج الأجندة البحثية التي تهدف إلى:



تعزيز الشراكات البحثية بين قطاع السوق المالية ومؤسساته مع الجامعات والمراكز البحثية



المشاركة في تحسين بيئة البيانات والمعلومات في المجالات ذات الصلة بالسوق المالية



المساهمة في رفع عدد وجودة الأبحاث التي تخدم السوق المالية في المملكة العربية السعودية



رسم السياسة العامة للبرنامج

شُكِّلت اللجنة في دورتها الأولى من مجموعة من الأعضاء الأكاديميين والمهنيين ذوي الخبرة الواسعة في مجال الأبحاث والنشر في المجالات العلمية المحكمة. وتشمل في عضويتها كلاً من:



الدكتور
هيثم أكرم الزعبي
عضو مستقل



الدكتورة
هبة عابد قرزاز
عضو مستقل



الدكتور
عاصم خالد الحميضي
عضو مستقل



الدكتور
عبدالله عبدالرحمن الشويعر
عضو مستقل



الدكتور
مريع سعد هباش
عضو مجلس الهيئة ورئيس
اللجنة العلمية

شهد عام 2024م إطلاق الدفعة الرابعة من برنامج الأجنحة البحثية، والتي امتدت فترة التقديم المتاحة لها حتى منتصف عام 2025م، حيث بلغت عدد المقترحات البحثية المستلمة 180 مقترحاً بحثياً.

الجدول رقم (3): دفعات برنامج الأجنحة البحثية

الدفعات	المقترحات البحثية المستلمة	المقترحات البحثية المقبولة
الدفعة الأولى 2022/2021م	41	5
الدفعة الثانية 2023/2022م	25	4
الدفعة الثالثة 2024/2023م	63	3
الدفعة الرابعة 2025/2024م	180	15

توزعت المقترحات البحثية المقبولة في الدفعة الرابعة على المجالات الرئيسية التالية:


مؤسسات السوق المالية
2 بحثان


الاستثمار المؤسسي والأجنبي
6 أبحاث


قياس أثر التشريعات
4 أبحاث


أخرى
1 بحث¹


المالية السلوكية
2 بحثان

1. أتاحت اللجنة للباحثين إمكانية تقديم مقترحات بحثية خارج المجالات المقترحة، على أن تكون ذات علاقة بالسوق المالية السعودية.

4. برنامج التوفير والادخار، والتمويل السكني للموظفين

وفرت الهيئة لمنسوبيها البرنامجين التحفيزيين التاليين:



2. برنامج التمويل السكني

تماشياً مع التوجهات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير المسكن الملائم لهم، ولتوطيد علاقة الهيئة بموظفيها، ولتعزيز روح الانتماء لديهم، رعت الهيئة برنامج «التمويل السكني للموظفين» بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية؛ إذ تتحمل الهيئة كامل نسبة المرابحة على التمويل. ومن مزايا هذا البرنامج توفير التمويل طويل الأجل، وينتفع من هذه المزايا جميع موظفي الهيئة السعوديين بحسب شروط البرنامج وأحكامه، ولمرة واحدة فقط خلال فترة خدمتهم في الهيئة. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 261 موظفاً وموظفةً حتى نهاية عام 2025م، بنسبة 31.6% من إجمالي موظفي الهيئة.



1. برنامج التوفير والادخار

تعدّ الهيئة سبّاقة في مجال نشر وتشجيع ثقافة التوفير والادخار بين منسوبيها؛ فقد وضعت برنامجاً لتحفيز الموظفين على الادخار باسم «برنامج التوفير والادخار»، وهو برنامج ادخاري طويل الأمد يتميز بالمرونة، تقدم الهيئة من خلاله مساهمة مالية تُضاف إلى قيمة مساهمة الموظف المشترك في البرنامج بما يحقق هدف نشر وتشجيع ثقافة الادخار، ويُعدّ الدخول في البرنامج والانسحاب منه اختيارياً وفي أي وقت، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشتركين في البرنامج حتى نهاية عام 2025م بلغ 616 موظفاً وموظفةً بنسبة 74.6% من إجمالي موظفي الهيئة.

5. بيئة العمل المادية في الهيئة

يضع الدليل الإرشادي لبيئة العمل المادية المفاهيم المعيارية و المواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة في الأجهزة الحكومية لكل من العاملين وكذلك المستفيدين من خدماتها. وقد تم تحديد المكونات ومؤشراتها المختلفة وفقاً لما توصلت إليه الدراسات والمسوح الميدانية في هذا المجال؛ وذلك لضمان جودة البيئة المادية وما يتعلق بها من آثار للعاملين في تلك البيئات وبالتالي إنتاجية الجهة الحكومية. وتتألف المكونات الرئيسية لبيئة العمل المادية للمكاتب -بحسب ما ورد في الدليل الإرشادي للأجهزة الحكومية الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية- من:

الإضاءة والصوتيات 	التكييف 	تأثيث المكاتب 	تصميم المكاتب 
الخدمات المساندة 	تجميل المكاتب 	النظافة 	الأمن والسلامة 
تنظيم وترتيب مكان العمل 	الهدوء والحد من الضوضاء 	استخدام الألوان في المكاتب 	تهيئة أماكن استقبال المستفيدين 

وبعد مراجعة الدليل وعناصر بيئة العمل المادية ومقارنتها مع الممارسات المطبقة في الهيئة، تبين ما يلي:

327

عنصراً مطبقاً في الهيئة حالياً

342

عنصراً يغطيها الدليل

5 عناصر قابلة للتحسين وفقاً لطبيعة عمل الهيئة؛ هي:

- | | | | | | |
|-----|---|-----|--|-----|---|
| 01. | أجهزة تدمئة «مركزية ومنفصلة». | 02. | مصادر الطاقة البديلة لتشغيل أنظمة التكييف والتدفئة. | 03. | الاستفادة من الطاقة الشمسية لتوفير الطاقة لأماكن العمل. |
| 04. | تخصص الجهة جوائز تقديرية للمكاتب النظيفة. | 05. | توفير قاعات للقراءة والاطلاع مزودة بأحدث الكتب ومصادر المعرفة. | | |

10 عناصر لا تنطبق على طبيعة عمل الهيئة؛ هي:

- | | | | | | |
|-----|---|-----|---------------------------------------|-----|---|
| 01. | استخدام الأجهزة الصوتية لغير الأغراض المخصصة لها. | 02. | تحليل مياه الشرب. | 03. | تقع الجهة في محيط المصانع والورش. |
| 04. | تقع الجهة في محيط المجمعات التعليمية. | 05. | تقع الجهة بجوار محطات النقل المتنوعة. | 06. | تقع الجهة في محيط المجمعات الحكومية. |
| 07. | تُعدّ الآلات والأجهزة المكتبية في الجهة مصدر ضوضاء. | 08. | تُعدّ الأبواب في الجهة مصدر ضوضاء. | 09. | يُعدّ المستفيدون من الجهة مصدرًا للضوضاء. |
| 10. | يُعدّ العاملون في الجهة مصدرًا للضوضاء. | | | | |

6. مركز الوثائق والمحفوظات

يُعدُّ مركز الوثائق والمحفوظات الجهة المسؤولة عن تمكين وكالات الهيئة وإداراتها من حفظ وأرشفة واسترجاع الوثائق والمحفوظات بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى المهام الواردة في لائحة الوثائق والمحفوظات في هيئة السوق المالية وفي لوائح وتعليمات المركز الوطني للوثائق والمحفوظات والتعاميم الصادرة عنه. كذلك يبرز دور المركز في إدارة المعاملات الواردة والصادرة، وتسجيلها، وإحالتها إلى وكالات وإدارات الهيئة المعنية وتتبع سيرها رقمياً.

من أبرز إنجازات المركز في عام 2025م ما يلي:



العمل على متطلب الالتزام بالعنوان الوطني للإرساليات، بناءً على القرار الصادر عن الهيئة العامة للنقل برقم (1/46/196) وتاريخ 1446/08/10هـ القاضي بإلزام مُقدّمي الخدمات البريدية بعدم استقبال الشحنات البريدية غير المعنونة بالعنوان الوطني ابتداءً من تاريخ 2026/01/01م، المبني على قرار مجلس الوزراء الصادر برقم 5744/46/1 وتاريخ 2025/05/29م القاضي باعتماد العنوان الوطني مصدرًا رسمياً وحيداً للعنونة في المملكة العربية السعودية.



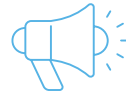
إضافة فقرة جديدة إلى المادة الثالثة من قواعد السلوك المهني لمنسوبي الهيئة (الإصدار الحادي عشر) تتضمن التزام الموظفين المعنيين بالتعامل مع الوثائق والمحفوظات بالاطلاع على لائحة الوثائق والمحفوظات في الهيئة، ولائحة الاتصالات الرسمية والحفاظ على الوثائق ومعلوماتها، وذلك امتثالاً للتشريعات الصادرة عن المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.



إطلاق التحديث الجديد للهوية التحريرية بما يتوافق مع لائحة الاتصالات الرسمية والحفاظ على الوثائق ومعلوماتها.



تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (483) وتاريخ 1445/06/20هـ بشأن ترجمة ونشر مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها والوثائق النظامية المعتمدة.



تدشين أعمال تحسين نظام الاتصالات الإدارية (تراسل) وفق متطلبات لائحة الاتصالات الرسمية والحفاظ على الوثائق ومعلوماتها.



إطلاق رسائل توعية حيال مهام المركز، ومتطلبات لائحة الاتصالات الرسمية والحفاظ على الوثائق ومعلوماتها، وكذلك لائحة الوثائق والمحفوظات في الهيئة.

7. مباني الهيئة المملوكة والمستأجرة

مملوكة

« مبنى مقر هيئة السوق المالية
الرئيس – الرياض

مستأجرة

« مبنى مقر الهيئة 2 -البرج الشرقي - مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري - الرياض
أرض مواقف سيارات خارجية لمبنى مقر الهيئة الرئيس - الرياض مخصصة للزوار والموظفين

8. المشروعات الاستراتيجية والتشغيلية والرأسمالية

عملت الهيئة على تنفيذ خمسة مشروعات مرتبطة بمستهدفات الخطة الاستراتيجية للهيئة تجاوزت تكلفتها الإجمالية 18 مليون ريال، وبلغت نسبة تنفيذ هذه المشروعات 90% نظراً إلى أن بعضها سيكتمل إنجازه خلال الأعوام القادمة.

كذلك نفذت الهيئة عدداً من المشروعات التشغيلية والرأسمالية في عام 2025م، تركزت في تحقيق مستهدفات الخدمات الإدارية والصيانة والتشغيل وتحسين مشروعات تطبيقات الأعمال الداخلية والبنية التحتية للهيئة. وقد بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 375 مليون ريال، ومعظم هذه المشروعات تتعلق بالخدمات التشغيلية المستمرة التي تتطلبها الهيئة.

الجدول رقم (4): المشروعات التشغيلية والرأسمالية والاستراتيجية خلال عام 2025م

نوع المشروعات	التكلفة (بالريال)	الاعتماد الوارد في الميزانية	متوسط نسبة التنفيذ ¹
تشغيلية	318,834,731.8	321,732,336.2	خدمات مستمرة
رأسمالية	57,031,036.3	57,532,976.2	83%
استراتيجية	18,097,248.0	19,028,375.0	90%
الإجمالي	393,963,016.1	398,293,687.4	86%

1. معظم المشروعات التشغيلية للهيئة مشروعات خدمية ولا تتضمن نسب تنفيذ، وتقاس نسب التنفيذ فيها بانتهاء العقد مع مقدم الخدمة.

ثانياً: اللجان

1. اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية

شُكلت اللجنة في دورتها العاشرة بناءً على قرار المجلس رقم (5-80-2023) وتاريخ 1445/02/20هـ الموافق 2023/09/05م بحسب الآتي:

<p>المهندس عمر عبدالله النعماني الرئيس التنفيذي للشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات</p>		<p>الدكتور وليد عبدالله المقبل العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي</p>		<p>معالي الدكتور نبيل كوشك الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الحربي</p>	
<p>الأستاذ راشد إبراهيم شريف الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي المالية</p>		<p>الأستاذة خلود عبدالعزيز الدخيل المالكة والرئيسة التنفيذية لشركة ارتقاء المالية</p>		<p>الأستاذ عادل العتيق الرئيس التنفيذي لشركة عوائد الأصول المالية</p>	
<p>الدكتور عبدالوهاب القحطاني أستاذ مشارك في جامعة الملك فهد للبتترول والمعادن - كاتب اقتصادي</p>		<p>الأستاذ باسم السلوم العضو المنتدب لشركة شور العالمية للتقنية</p>		<p>الأستاذ عبدالعزيز العمران الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تأثير المالية</p>	
<p>الأستاذ عبدالوهاب الفايز رئيس جمعية حماية المستثمرين الأفراد</p>		<p>الأستاذ صالح عبدالله اليحيى شريك في شركة تركي الحديد وصالح اليحيى محاسبون ومراجعون قانونيون</p>		<p>الدكتور سلطان المسعود شريك إداري في مكتب سلطان المسعود بالشراكة مع شيرمن أند سترلينغ</p>	

تهدف اللجنة إلى تفعيل التواصل بين الهيئة والمشاركين في السوق وإيجاد آلية منظمة لذلك في سبيل تعزيز أداء الهيئة لمهامها وتحقيق أهدافها، وتشمل مهام اللجنة الآتي:



إبداء المرئيات والمقترحات للهيئة في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير السوق وحماية المستثمرين في الأوراق المالية.



تقديم التوصيات والآراء والمقترحات حيال الموضوعات المقدمة من الهيئة.

تمارس اللجنة مهامها بصفها جهة استشارية تابعة لمجلس الهيئة وعقدت عدداً من الاجتماعات ناقشت خلالها مجموعة متنوعة من الموضوعات، وهي:

تطوير الإطار التنظيمي للصناديق
التمويلية.

تمكين تأسيس هياكل صناديق ذات
مرونة أعلى.

دراسة تحسين الأطر التنظيمية للطرح
والإدراج في السوق المالية.

إعداد الأطر التنظيمية لتطوير أنشطة
أعمال الأوراق المالية.

المفاهيم التنظيمية لفتح السوق
الرئيسية لجمع فئات المستثمرين
الأجانب.

دراسة جدوى تنظيم الإطار التنظيمي لبناء
سجل الأوامر في الصناديق المتداولة.

دراسة تقييم متطلبات الإفصاح الواردة
في الفصل الأول من الباب السابع من
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات
المستمرة.

مقترح تأسيس لجنة فصل في النزاعات
المحاسبية تحكم في الخلافات الفنية
في الشركات والمحاسبين القانونيين
بإشراف الهيئة السعودية للمحاسبين
والمراجعين.

تغيير اشتراطات انتقال الشركة من السوق
الموازية إلى السوق الرئيسية لتكون
مبنية على أساس تداولات السهم أكثر من
عدد المساهمين.

مبادرة تحديد آلية الإفصاح عن مخاطر
الصناديق الاستثمارية.

دراسة بحث طرق دعم الجهات
والصناديق الحكومية لصناعة إدارة
الأصول في المملكة.

مبادرة تقييم إفصاحات وإعلانات الصناديق
الاستثمارية.

غرامات التأخير على مراجعي حسابات
الشركات المدرجة.

تطوير لائحة حوكمة الشركات.

مشروع تطوير سياسة التعليم المهني
المستمر.

15 موضوعاً

ناقشته اللجنة خلال اجتماعاتها في عام 2025م

4 اجتماعات

عقدتها اللجنة، خلال عام 2025م

2. اللجنة الإدارية

بناء على لائحة عمل اللجنة الإدارية الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-69-2016) وتاريخ 1437/9/3هـ الموافق 2016/6/8م المعدلة بقرار المجلس رقم (2-52-2024) وتاريخ 1445/10/20هـ الموافق 2024/4/29م، تم تشكيل اللجنة على النحو التالي:

01.	رئيس المجلس رئيساً للجنة	02.	نائب رئيس المجلس نائباً للرئيس	03.	الأمين العام للمجلس والحوكمة الداخلية عضواً وأميناً للجنة
04.	وكيل الهيئة للموارد المؤسسية عضواً	05.	وكيل الهيئة للشؤون القانونية والتنفيذ عضواً	06.	وكيل الهيئة للتمويل والاستثمار عضواً
07.	وكيل الهيئة للاستراتيجية والأبحاث والعلاقات الدولية عضواً	08.	وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة عضواً	09.	وكيل الهيئة لمؤسسات السوق عضواً
10.	وكيل الهيئة للإشراف عضواً	11.	المدير العام للمخاطر عضواً	12.	المدير العام للتواصل وحماية المستثمر عضواً

35 موضوعاً

مدرجاً ضمن جدول أعمالها، خلال عام 2025م

22 اجتماعاً

عقدته اللجنة، خلال عام 2025م

3. لجنة التحول الرقمي

بناء على لائحة عمل لجنة التحول الرقمي الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-69-2016) وتاريخ 1437/9/3هـ الموافق 2016/6/8م المعدلة بقرار المجلس رقم (4-45-2024) وتاريخ 1445/10/6هـ الموافق 2024/4/15م، تم تشكيل اللجنة على النحو التالي:

01.	معالي رئيس المجلس رئيساً للجنة	02.	عضو المجلس الأستاذ عبدالعزيز بن حسن نائباً للرئيس	03.	وكيل الهيئة للاستراتيجية والأبحاث والعلاقات الدولية عضواً
04.	وكيل الهيئة للتقنية والرقمنة عضواً	05.	الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الشعلان عضواً مستقلاً	06.	مدير إدارة تجربة المستفيد عضواً

بالإضافة إلى ثلاثة من منسوبي الهيئة تم تسميتهم من قبل رئيس اللجنة، وهم كالآتي:

07.	راعي برنامج إدارة ورقمنة رحلة العميل للشركات المدرجة الأستاذ عبدالله بن محمد بن غنام	08.	راعي برنامج إدارة ورقمنة رحلة العميل لمؤسسات السوق الأستاذ بندر بن سليمان العايد	09.	راعي برنامج إدارة ورقمنة ضبط الاشتباكات ومعالجتها وإجراءات التنفيذ الأستاذ بدر بن محمد بالغنيم
-----	--	-----	--	-----	--

26 موضوعاً

مدرجاً ضمن جدول أعمالها واتخذت في شأنها القرارات والتوصيات
المناسبة، وبلغ عدد القرارات 11 قراراً

7 اجتماعات

عقدتها اللجنة، خلال عام 2025م

وكان من أبرز إنجازات لجنة التحول الرقمي الآتي:

• تعزيز موثوقية الوصول إلى خدمات الهيئة ومحتواها الرقمي، والتوافق مع المواقع الحكومية؛ من خلال تنفيذ حزمة تطويرية على موقع الهيئة الخارجي شملت تغيير نطاق الموقع من (org.sa) إلى (gov.sa)، إلى جانب دمج نطاقات ومنصات توعية المستثمرين ضمن بنية رقمية أكثر تكاملاً. أيضاً تضمنت الحزمة التطويرية تطبيق التصميم الموحد للمواقع الحكومية بما يساهم في تحسين الاتساق البصري، ورفع مستوى سهولة الاستخدام، مما سيساهم في رفع جودة المحتوى ورضا المستفيدين.

• إطلاق المنصة الموحدة الداخلية لخدمات الهيئة الرقمية المقدمة لمنسوبي الهيئة، بهدف توفير بوابة واحدة متكاملة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المقدمة وتعزيز كفاءة الأعمال التشغيلية وتحسين تجربة الموظف.

• إطلاق عدد من الخدمات الرقمية والتكامل مع الجهات الحكومية، ومن أبرزها:

« الربط مع عدد من المنصات الحكومية مثل المنصة الإلكترونية لإيقاف الخدمات، ومنصة التنفيذ الإدارية الخاصة بديوان المظالم، والمنصة الوطنية للمخالفات (إيفاء)، بالإضافة إلى تمكين الجهات الحكومية المختلفة من التكامل والاستفادة من الخدمات المتعلقة بالموجودات الاستثمارية (الإفصاح والحجز ورفع الحجز والتنفيذ).

« مواصلة تفعيل مشاركة البيانات مع الجهات الحكومية عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) بما يضمن موثوقية الربط التقني، ورفع كفاءة مشاركة البيانات، وقد شهدت حجم البيانات المتبادلة عبر القناة نمواً ملحوظاً خلال عام 2025م مقارنة بعام 2024م؛ إذ بلغ حجم تبادل البيانات أكثر من 231 ألف عملية في عام 2025م مقارنة بما يقارب 184 ألف عملية في عام 2024م.

« إتاحة خدمات الهيئة الخاصة بالشكوى، ورفع البلاغ، وخدمة الاستعلام عن الشكوى كمرحلة أولى عبر التطبيق الوطني «توكلنا» بهدف توسيع قنوات تقديم خدمات الهيئة الرقمية، وتعزيز سهولة الوصول للمستفيدين.

1. اعتماد إطار عمل حوكمة برامج التحول الرقمي المحدث؛ بهدف تعزيز تبني الابتكار الرقمي باستخدام التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي، ورفع كفاءة تنفيذ الأعمال لبناء منظومة أكثر مرونة وفعالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي.

2. اعتماد خارطة الطريق لبرامج التحول الرقمي لعام 2026م، مشتملة على الارتقاء بخدمات الهيئة الرقمية للمشاركين في السوق المالية، من مؤسسات مالية وشركات مدرجة ومستثمرين أفراد والجهات الأخرى ذات العلاقة، والموازنة التقديرية لتنفيذها.

3. تطوير خارطة طريق لتطبيق الابتكار الرقمي في أعمال وخدمات الهيئة في مجال الذكاء الاصطناعي.

4. إطلاق عدد من الخدمات الرقمية للمستفيدين والمشاركين في السوق المالية، بما في ذلك التكامل بين الهيئة وعدد من الجهات الحكومية؛ لتعزيز بناء منظومة رقمية متطورة لخدمات الهيئة الرقمية المقدمة أخصاً بالاعتبار مرئيات المستفيدين من تلك الخدمات بهدف تقديم خدمات رقمية مميزة لهم، ومن أبرز تلك الخدمات:

• تطوير عدد من الخدمات الرقمية المقدمة لمؤسسات السوق، ومن أبرزها الخدمات المتصلة بالتراخيص والتسجيل والمتعلقة بممارسة أعمال الأوراق المالية في السوق المالية؛ من خلال المنصة الموحدة لخدمات الهيئة الرقمية، بما في ذلك التكامل مع مزودي البيانات المتعلقة بتلك الخدمات، وتسهيل عملية التواصل والمتابعة مع مؤسسات السوق وإدارات الهيئة الداخلية من خلال المنصة، مما ساهم في تحسين تجربة المستفيدين وتقليل الأوقات الزمنية لمعالجة الطلبات.

• تطوير نظام التحليل المالي لتعزيز كفاءة تحليل حالات الاشتباه الخاصة بمخالفات سلوكيات السوق، مما سيساهم في تحسين أعمال التحليل لمخالفات الأنظمة واللوائح.

• رفع كفاءة وفاعلية معالجة شكاوى وبلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية؛ من خلال تطوير شامل لمسارات العمل في نظام حماية المستثمرين.

أعلنت هيئة الحكومة الرقمية نتائج مؤشر قياس التحول الرقمي للجهات الحكومية، حيث حققت هيئة السوق المالية مستوى متقدماً ضمن مرحلة التكامل لعام 2025م، وجاءت ضمن أفضل الجهات الحكومية في المجموعة المالية والصناديق، محققة ارتفاعاً مقارنة بالعام السابق.



4. لجنة الموارد البشرية

بناء على لائحة عمل لجنة الموارد البشرية الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (5-14-2025) وتاريخ 1445/07/26هـ الموافق 2024/02/07م، تم تشكيل اللجنة على النحو التالي:

عضو المجلس
الأستاذ عبدالعزيز عبدالمحسن
عبدالعزیز بن حسن
عضواً



عضو المجلس
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز الحمود
نائباً للرئيس



نائب رئيس المجلس
الأستاذ يوسف بن حمد البليهد
رئيساً



ووفقاً للائحة عمل اللجنة في مادتها الثالثة تشمل مهام اللجنة الآتي:

1. اعتماد خطة تطوير الموارد البشرية.
2. التوصية بالموافقة على ميزانية تطوير الموارد البشرية.
3. اعتماد الضوابط المنظمة لبرامج تطوير الموارد البشرية.
4. اعتماد الترشيحات المتعلقة بالبرامج التعليمية وبرامج الإلحاق بالمنظمات الخارجية.
5. النظر في الحالات الخاصة للموظفين الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب التي تُرفع من إدارة الموارد البشرية واتخاذ قرار بشأنها.
6. التوصية بشأن الاستراتيجيات والتوجهات العامة لرأس المال البشري وأي تعديلات عليها.
7. المراجعة والمتابعة الدورية لأنشطة الموارد البشرية للتأكد من توافرها مع الاستراتيجيات والتوجهات العامة لرأس المال البشري والتوصية بشأنها.
8. التوصية بشأن الإطار التنظيمي العام لبرنامج حديثي التخرج.
9. التوصية على خطط الترشيح والتعاقب للموظفين الذين يندرجون ضمن نطاق الإدارة العليا.
10. النظر في الحالات التي ليس لها سياسة تنظّمها ضمن دليل سياسات الموارد البشرية والتوصية بشأنها.
11. التوصية بترقية الموظفين على الدرجة العاشرة فما فوق.
12. التوصية باعتماد التحديث على الهياكل التنظيمية بمستوى إدارة وأعلى.
13. التوصية باعتماد خطة القوى العاملة السنوية.
14. التوصية باعتماد التشكيل الوظيفي للوحدات التنظيمية.
15. التوصية باعتماد برامج التعويضات والحوافز لموظفي الهيئة.
16. التوصية بتعيين الوكلاء ومديري العموم المرتبطين تنظيمياً برئيس المجلس.
17. التوصية باعتماد ترقية الوكلاء ومديري العموم المرتبطين تنظيمياً برئيس المجلس.
18. التوصية بالموافقة على آلية تقييم أداء شاغلي الوظائف الإشرافية.
19. التوصية بشأن برنامج التوفير والادخار وأي تعديل عليه.
20. التوصية بالموافقة على تعزيز ميزانية برنامج التوفير والادخار.
21. التوصية باعتماد مميزات وشروط وثائق التأمين الطبي والتكافلي.
22. التوصية بالموافقة على مصاريف علاج طارئة حتى 500 ألف ريال.
23. التوصية باعتماد برنامج التمويل السكني.

60 موضوعاً

مدرجاً على جدول أعمالها واتخذت في شأنها القرارات والتوصيات المناسبة، وصدر عن اجتماعات اللجنة 45 قراراً

27 اجتماعاً

عقدتها اللجنة، خلال عام 2025م

5. لجنة المراجعة

بناء على لأئحة عمل لجنة المراجعة الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (7-107-2025) وتاريخ 1447/04/07هـ الموافق 2025/09/29م، تم تشكيل اللجنة على النحو التالي:

الأستاذ
عبدالعزیز بن هبدان الهبدان
عضواً



الأستاذ
خالد بن محمد الخويطر
عضواً



الدكتور
مريع بن سعد هباش
رئيساً



تلتزم اللجنة في ممارسة مهامها المذكورة بصلاحياتها المحددة لها بموجب جدول الصلاحيات، وتتولى المسؤوليات التالية:

1. متابعة أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الهيئة بما في ذلك إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي؛ من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ أعمالها ومهامها.
2. دراسة أي قيود على أعمال الإدارة العامة للمراجعة الداخلية للهيئة من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، أو التأثير في استقلالية المراجعة الداخلية أو موضوعية المدقق الداخلي، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها، ورفعها إلى المجلس.
3. دراسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة، وإعداد تقرير يتضمن المقترحات والتوصيات، ورفعها إلى المجلس.
4. التوصية للمجلس باعتماد إطار عمل إدارة المخاطر الداخلية.
5. دراسة تقارير المخاطر الداخلية في الهيئة، والتوصية لصاحب الصلاحية في شأنها.
6. دراسة مؤشرات المخاطر الداخلية الرئيسية ومتابعة نتائجها الدورية، والتوصية لصاحب الصلاحية بشأن إضافة أو تعديل أو حذف أي منها.
7. التوصية لمجلس الهيئة بشأن المخاطر الداخلية والمخاطر المتجاوزة للمستويات المقبولة.
8. الفصل في تباين الآراء حيال تقييم المخاطر الداخلية والضوابط بين إدارة المخاطر والإدارات المعنية.
9. دراسة أي قيود على أعمال إدارة المخاطر الداخلية للهيئة من شأنها التأثير في قدرتها على أداء أعمالها ومهامها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها، ورفعها إلى المجلس.
10. اعتماد خطة التدقيق الداخلي، واعتماد التعديلات عليها.
11. دراسة تقارير التدقيق الداخلي، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفق ما تضمنته تلك التقارير.
12. دراسة حالات الاختلاف في معالجة أعمال التدقيق الداخلي والالتزام الداخلي، بما في ذلك حالات (تأجيل عمليات التدقيق الداخلي، وضع الإجراءات التصحيحية، تنفيذ قرارات لجنة المراجعة) التي تصعد إلى لجنة المراجعة.
13. التوصية لصاحب الصلاحية بشأن القرارات المتعلقة بوظيفة «مدير عام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية» في نطاق (التعيين، والترقية، وتقييم الأداء، والنقل الوظيفي، وإنهاء الخدمة أو عدم تجديد عقد العمل أو الاستقالة).
14. التوصية لصاحب الصلاحية بالموافقة على إعداد واعتماد اللوائح والقواعد والسياسات الداخلية وتعديلاتها والمرتبطة بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية، بما في ذلك (أدلة السياسات، وميثاق المراجعة الداخلية، وقواعد السلوك المهني، وجدول الصلاحيات).
15. التوصية لصاحب الصلاحية باعتماد (الموازنة المالية، والقوى العاملة، والتغييرات التنظيمية، ومؤشرات الأداء التشغيلية)، وذلك على مستوى الإدارة العامة للمراجعة الداخلية.

16. اعتماد مجال الخدمات ونطاق التقييم الفني الخاص بالتعاقد ذي الصلة بعملية المراجعة الخارجية لتأكيد جودة أعمال التدقيق الداخلي كل خمس سنوات.
17. التأكد من ملاءمة ترتيبات الهيئة وكفايتها فيما يخص قواعد السلوك المهني لمنسوبي الهيئة.
18. التوصية للمجلس بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإنهاء خدماته، على أن لا تتجاوز مدة تعيينه خمس سنوات متصلة، ويجب انقضاء فترة سنتين قبل معاودته أعمال المراجعة.
19. دراسة خطة المراجع الخارجي للقيام بأعمال المراجعة الخارجية.
20. متابعة أعمال المراجع الخارجي، ودراسة الصعوبات التي يواجهها وملحوظاته، ومتابعة ما تم في شأنها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة في ذلك، على أن يُعقد اجتماع بالمراجع الخارجي مرة واحدة على الأقل في السنة.
21. مراجعة التقارير المقدمة من الإدارة المالية حول أداء الميزانية، وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة.
22. دراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس باعتمادها.
23. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها إن تطلب الأمر ذلك.
24. تنفيذ أي مهام إضافية يطلبها المجلس ذات صلة بإطار عمل اللجنة، ورفع المسائل التي ترمي ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى صاحب الصلاحية، وتقديم توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

70 موضوعاً

مدرجاً ضمن جدول أعمالها خلال عام 2025م

8 اجتماعات

عقدتها اللجنة، خلال عام 2025م

وشملت التقارير المقدمة من الإدارة المالية تقارير حول الأداء وتحليل الانحرافات بين المنصرف الفعلي والميزانية التقديرية المعتمدة، ودراسة القوائم المالية للهيئة وحساباتها الختامية، والتوصية للمجلس لاعتمادها، بالإضافة إلى تقارير المخاطر الداخلية في الهيئة، وتقارير التدقيق الداخلي المدرجة ضمن جدول أعمالها وذلك للتحقق من وجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات من شأنها تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يحقق أغراض الهيئة ويحمي مصالحها بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة، وتقارير متابعة أعمال إدارة السلوك المهني والالتزام الداخلي الربعية، وأصدرت في شأنها التوصيات المناسبة، وقد بلغ عدد القرارات الصادرة عن اللجنة 48 قراراً، من ضمنها 8 توصيات لصاحب الصلاحية.

ثالثاً: العلاقات الدولية

1. الشؤون الدولية

واصلت الهيئة توطيد وتعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية بالمنظمات والهيئات النظرية، وغيرها من الجهات العاملة في تنظيم ومراقبة الأسواق المالية، والاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في المجالات ذات العلاقة. وسعيًا إلى اكتساب المعارف وتبادل الخبرات والمعلومات وتوطيد العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة، وتعزيز سبل التعاون المشترك، إذ تعاونت الهيئة مع عددٍ من الجهات التنظيمية المعنية في جملة من المجالات، بالإضافة إلى المشاركة في فرق عمل دولية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالأسواق المالية، كذلك شاركت في عام 2025م في مجموعة من المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالأسواق المالية وتطويرها والرقابة عليها.

ومن أبرز إنجازات ومشاركات الهيئة في المنظمات الدولية:


1. أعلنت الهيئة خلال عام 2025م بدء تطبيق اللائحة الموحدة للتسجيل البيئي لصناديق الاستثمار بين الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد اشتملت على الضوابط الخاصة بتسجيل وترويج الصناديق الاستثمارية في دول المجلس. وتعد لائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار لائحة منبثقة عن الإطار التنظيمي للتسجيل البيئي للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. شاركت الهيئة في الاجتماعات السنوية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو»، وكذلك الاجتماعات السنوية للجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط، ولجنة الأسواق النامية والناشئة التابعتين للمنظمة، حيث استعرضت جملة من الإصلاحات التنظيمية، وأبرز تطورات السوق المالية السعودية، وجهودها في حماية المستثمرين.
3. شاركت الهيئة في أسبوع المستثمر العالمي الذي عقده منظمة «أيوسكو»، بمشاركة العديد من الجهات التنظيمية والجهات ذات العلاقة على مستوى العالم، والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم.
4. شاركت الهيئة في الاجتماع السنوي التاسع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، الذي عُقد عن بعد يوم الخميس الموافق 26 شوال 1446هـ (24 أبريل 2025م)، وشهد الاجتماع مشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الأعضاء في مجلس الاتحاد.
5. شاركت الهيئة في الاجتماع الحادي عشر للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الاتصال المرئي بتاريخ 6 نوفمبر 2025م، بمشاركة أصحاب السعادة رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية. كذلك شاركت الهيئة في الاجتماع الثلاثين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستضافة هيئة أسواق المال بدولة الكويت، المنعقد في مدينة الكويت بتاريخ 21 إبريل 2025م.

6. تولت الهيئة للعام الرابع قيادة برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي «قلم» لعام 2025م. ومن ضمن فعاليات برنامج «قلم» جائزة المستثمر الذكي الخليجي. الجدير بالذكر أن هذا البرنامج أُطلق عام 2022م تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشاركة هيئات الأوراق المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ بهدف رفع الوعي بثقافة التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية؛ وذلك من خلال عدد من الحملات والفعاليات التوعوية التي يقدمها البرنامج.

7. شاركت الهيئة في اجتماع الجلسة العامة للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين (IFIAR) واجتماع الجمعيتين العموميتين العادية وغير العادية المصاحبتين، التي عُقدت في مدينة برلين بجمهورية ألمانيا الاتحادية خلال الفترة 8 - 10 أبريل 2025م، بمشاركة ممثلي الجهات الأعضاء في المنتدى وشركات المراجعة الكبرى.

وتشارك الهيئة في عضوية عدد من المنظمات الإقليمية والدولية على النحو التالي:



مجلس الخدمات المالية الإسلامية
كوالالمبور
تاريخ الانضمام: 2017م


المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو)
مدريد
تاريخ الانضمام: 2010م


اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
أبوظبي
تاريخ الانضمام: 2007م


المنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين
طوكيو
تاريخ الانضمام: 2019م


هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)
المنامة
تاريخ الانضمام: 2016م


مشروع تكامل الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الرياض
تاريخ الانضمام: 2010م

2. المؤشرات الدولية

حققت المملكة مراتب متقدمة في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD للعام 2025م. وارتفع ترتيب المملكة في 5 مؤشرات ضمن 12 مؤشراً تتعلق بالأسواق المالية، في حين حافظت على ترتيبها في مؤشرين مقارنةً للعام 2024م. ويمثل ذلك انعكاساً لعدد من الجهود والإجراءات التي اتخذت في السوق المالية خلال الفترة الماضية لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها. كما ستواصل الهيئة الجهود لتحقيق رؤية السعودية 2030، من خلال محور اقتصاد مزدهر لتحقيق مراكز متقدمة في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية.

الجدول رقم (5): ترتيب المملكة العربية السعودية في المؤشرات المرتبطة بالسوق المالية وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2025م على مستوى دول مجموعة العشرين وعالمياً

اسم المؤشر	ترتيب المملكة بين دول مجموعة العشرين G20	ترتيب المملكة عالمياً
1 مؤشر الأسواق المالية (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية والمحلية)	2	5
2 مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات)	2	7
3 مؤشر مجالس الإدارة (تقوم مجالس إدارة الشركات بالإشراف على إدارة الشركات بفعالية)	2	19
4 مؤشر السوق المالية (نسبة التغير في المؤشر)	11	39
5 مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)	2	4
6 القيمة المتداولة في سوق الأسهم (بالدولار للفرد)	9	16
7 مؤشر الطرودات العامة الأولية (متوسط الفترة 2022-2024م)	5	6
8 مؤشر حقوق المساهمين (حقوق المساهمين مطبقة بشكل كاف)	2	12
9 مؤشر رأس المال الجريء (إتاحة رأس المال الجريء للأعمال بسهولة)	1	3
10 إدراج الشركات المحلية (عدد الشركات المحلية المدرجة)	14	22
11 نشاط الاندماج والاستحواذ (الصفقات بحسب الشركات المدرجة)	14	35
12 مؤشر رسملة سوق الأسهم (مليار دولار)	8	9

الفصل الثاني: تنظيم السوق المالية

أولاً: اللوائح التنفيذية
ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

أولاً: اللوائح التنفيذية

تتولى الهيئة مسؤولية سن واعتماد اللوائح التنفيذية المنظمة للسوق المالية وإصدار التعليمات بناءً على ما نصت عليه أحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وتمارس الهيئة أدوارها التنظيمية والتطويرية بشكل متوازن وبما يضمن عدم تداخل تلك الأدوار؛ إذ تقوم بتنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وتعمل أيضاً على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية وتعزيز مبدأ الإفصاح كما تنص عليه المادة الخامسة من نظام السوق المالية.

1. اللوائح التنفيذية الجديدة

أصدرت الهيئة خلال عام 2025م ثلاث لوائح تنفيذية جديدة، وهي:

1. الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) وفقاً لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (3-14-2025) وتاريخ 1446/7/22هـ الموافق 2025/1/22م القاضي باعتماد الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير سعودي) وفقاً لنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره.

وتهدف الضوابط إلى تحفيز الاستثمار، ورفع جاذبية وكفاءة السوق المالية، وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً ودعم الاقتصاد المحلي.

2. دليل التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-46-2025) وتاريخ 1446/10/23هـ الموافق 2025/04/23م القاضي باعتماد دليل التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار.

ومن أبرز أحكام الدليل المعتمد، تسهيل إجراءات طرح الصناديق السعودية في الأسواق الخليجية؛ من خلال استمرار العمل بأحكام اللوائح المعمول بها في السوق المالية السعودية ولأحة التسجيل البيئي مع اشتراط ملء النموذج المعتمد لهذا الشأن، وجاء أيضاً من ضمن أحكام الدليل التي اعتمدها الهيئة إيضاح التزامات وكيل الصندوق البيئي المفروضة خلال فترة التقديم، والالتزامات المفروضة بعد الموافقة على تسجيل الصندوق بيئياً.

3. لائحة المقاصة النهائية وترتيبات الضمان المرتبطة بها

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (4-73-2025) وتاريخ 1447/01/07هـ الموافق 2025/07/02م القاضي باعتماد لائحة المقاصة النهائية وترتيبات الضمان المرتبطة بها.

وتهدف اللائحة بشكل أساسي إلى تعزيز استقرار النظام المالي، وحماية المستثمرين، بما يضمن نفاذ العقود المالية المؤهلة التي يكون أحد طرفيها مؤسسة سوق مالية في حال تعثر أي منهما، وبما يحفظ حقوق الأطراف كافة، وذلك وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية المقاصة المبرمة بين الطرفين.

2. اللوائح التنفيذية المعدلة

اعتمدت الهيئة خلال عام 2025م عدداً من التعديلات على مجموعة من اللوائح التنفيذية، وهي:

2. تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية، والقواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، ولائحة مؤسسات السوق المالية

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (2-57-2025) وتاريخ 1446/11/28هـ الموافق 2025/5/26م القاضي باعتماد تعديل تعليمات الحسابات الاستثمارية، واعتماد تعديل القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتعديل الفقرة (ج) من المادة التاسعة والثلاثين من لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة بقرار المجلس رقم (1-83-2005) وتاريخ 1426/05/21هـ الموافق 2005/06/28م، المعدلة بقراره رقم (4-122-2024) وتاريخ 1446/04/13هـ الموافق 2024/10/16م.

وتهدف التعديلات المقترحة إلى تيسير إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية وتشغيلها، مع مراعاة تعزيز حماية عملاء مؤسسات السوق المالية، بالإضافة إلى تطوير الأحكام المنظمة لاستثمار الأشخاص الأجانب الطبيعيين في الأوراق المالية.

1. تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها (مشروع تنظيم تسجيل وطرح شهادات الإيداع خارج المملكة)

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-53-2025) وتاريخ 1446/11/21هـ الموافق 2025/5/19م القاضي باعتماد إضافة فقرة جديدة تحمل الترتيب (د) إلى المادة الخامسة عشرة من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة بقرار المجلس رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م، المعدلة بقراره رقم (3-114-2024) وتاريخ 1446/4/4هـ الموافق 2024/10/7م، وإضافة تعريف مصطلح "شهادات الإيداع السعودية" إلى قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها الصادرة بقرار المجلس (4-11-2004) وتاريخ 1425/8/20هـ الموافق 2004/10/4م، المعدلة بقراره رقم (3-6-2024) وتاريخ 1445/7/5هـ الموافق 2024/1/17م.

ويهدف الإطار التنظيمي إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات الإيداع طرماً عاماً في السوق المالية السعودية مقابل أسهم مُصدرة في دولة أجنبية ومدرجة في سوقها أو اتخذ مصدرها الترتيبات اللازمة لإدراجها فيها، وذلك بما يشمل بيان انطباق الأحكام المنظمة لتسجيل الأسهم وطرحها المنصوص عليها في الباب الرابع من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة على تسجيل شهادات الإيداع السعودية وطرحها طرماً عاماً، وإضافة تعريف مصطلح "شهادات الإيداع السعودية" إلى قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.

3. تعديل لائحة صناديق الاستثمار، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، والتعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-54-2025) وتاريخ 1446/11/23هـ الموافق 2025/5/21م القاضي باعتماد تعديل لائحة صناديق الاستثمار، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وتعديل البندين (ثامناً) و (تاسعاً) من التعليمات الخاصة بصناديق استثمار التمويل المباشر الصادرة بقرار المجلس رقم (1-35-2022) وتاريخ 1443/8/12هـ الموافق 2022/3/15م.

وتهدف التعديلات إلى تطوير الأحكام النظامية للصناديق الاستثمارية لتعزيز صناعة إدارة الأصول ورفع تنافسيتها من خلال تحديد مكان التطوير وتبني أفضل الممارسات العالمية. ويشمل ذلك تقييم وتطوير لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.

وتتضمن أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي:

1. تطوير متطلبات تأسيس صناديق الاستثمار والتزاماتها المستمرة.
2. إتاحة توزيع صناديق الاستثمار عبر منصات التوزيع المصرح لها من الهيئة.
3. تنظيم أحكام الانسحاب الطوعي لمدير الصندوق.

4. تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، ولائحة مؤسسات السوق المالية (تطوير الإطار التنظيمي لمنصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها)

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-94-2025) وتاريخ 1447/03/09هـ الموافق 2025/09/01م القاضي باعتماد قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المعدلة، والقواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة المعدلة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها المعدلة، وتعديل الفقرة (ب) من المادة التاسعة عشرة والفقرة (د) من المادة التاسعة والستين من لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة بقرار المجلس رقم (1-83-2005) وتاريخ 1426/05/21هـ الموافق 2005/06/28م، المعدلة بقراره رقم (2-57-2025) وتاريخ 1446/11/28هـ الموافق 2025/05/26م.

وتهدف التعديلات إلى تطوير الإطار التنظيمي لمنصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها، وذلك بما يشمل الآتي:

1. إضافة طرح أدوات الدين من خلال منصات طرح أدوات الدين والاستثمار فيها ضمن حالات الطرح المستثنى وفقاً لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
2. تحديد المتطلبات التنظيمية لممارسة النشاط، وبيان متطلبات الترخيص.
3. تمكين مؤسسات السوق المالية من طرح أدوات الدين في سوق المكوك وأدوات الدين.
4. تنويع مصادر تمويل الشركات واستدامتها، وتمكين وصول شرائح مختلفة من المستثمرين إلى أدوات الدين.
5. تطوير متطلبات الوظائف واجبة التسجيل، ومتطلبات حفظ أموال العملاء لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أعمال الترتيب في سياق ممارسة التمويل الجماعي بالأوراق المالية.

الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة والثمانين من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة بقرار المجلس رقم (3-123-2017) وتاريخ 1439/4/9هـ الموافق 2017/12/27م، المعدلة بقراره رقم (1-94-2025) وتاريخ 1447/3/9هـ الموافق 2025/9/1م، وتعديل مصطلح "مستثمر مؤهل" الوارد في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها الصادرة بقرار المجلس رقم (4-11-2004) وتاريخ 1425/08/20هـ الموافق 2004/10/04م، المعدلة بقراره رقم (1-94-2025) وتاريخ 1447/03/09هـ الموافق 2025/09/01م، وتعديل الفقرة (ع) من المادة الثامنة والأربعين والفقرة (ك) من المادة التاسعة والأربعين من لائحة صناديق الاستثمار، الصادرة بقرار المجلس رقم (1-219-2006) وتاريخ 1427/12/03هـ الموافق 2006/12/24م، المعدلة بقراره رقم (1-54-2025) وتاريخ 1446/11/23هـ الموافق 2025/05/21م، وتعديل الفقرة (ب) من المادة السادسة والأربعين من لائحة صناديق الاستثمار العقاري، الصادرة بقرار المجلس رقم (1-193-2006) وتاريخ 1427/06/19هـ الموافق 2006/07/15م، المعدلة بقراره رقم (1-54-2025) وتاريخ 1446/11/23هـ الموافق 2025/05/21م.

ويهدف المشروع إلى تطوير فئات المستثمرين المسموح لهم الاستثمار في السوق الموازية. وتتمثل أبرز العناصر الرئيسة للمشروع في الآتي:

1. تعديل مصطلح "مستثمر مؤهل" إلى مصطلح "مستثمر مؤهل" في السوق الموازية.
2. تعديل الحد الأدنى لقيمة الصفقات التي يُشترط القيام بها لتصنيف الشخص الطبيعي كمستثمر مؤهل في السوق الموازية.
3. تصنيف أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في السوق الموازية ضمن المستثمرين المؤهلين المسموح لهم بالاستثمار في السوق الموازية.

5. تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-94-2025) وتاريخ 1447/03/09هـ الموافق 2025/09/01م القاضي باعتماد القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة المعدلة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها المعدلة.

وتهدف التعديلات إلى تعزيز جاذبية المنشآت ذات الأغراض الخاصة ككيان قانوني لإصدار أدوات الدين والوحدات الاستثمارية؛ من خلال تحسين حوكمتها وتطوير إجراءاتها، وتمكين عمليات التوريق، بما يساهم في دعم تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين وتمكين نمو صناعة إدارة الأصول.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسية للتعديلات في الآتي:

1. تطوير إجراءات تأسيس المنشآت ذات الأغراض الخاصة.
2. توسيع قاعدة المصدرين لإصدار أدوات الدين من خلال المنشآت ذات الأغراض الخاصة وتمكينها من القيام بعمليات التوريق.
3. تعزيز حماية المستثمرين في الصكوك وأدوات الدين الصادرة عن المنشأة ذات الأغراض الخاصة.

6. تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، ولائحة صناديق الاستثمار، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري (مشروع تطوير فئات المستثمرين المسموح لهم الاستثمار في السوق الموازية)

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-135-2025) وتاريخ 1447/6/3هـ الموافق 2025/11/24م القاضي باعتماد تعديل الفقرتين (د) و(هـ) من المادة الرابعة والسبعين، وتعديل الفقرة (و) من المادة التاسعة والسبعين والفقرة (د) من المادة الثالثة والثمانين، وتعديل

3. اللوائح التنفيذية قيد التطوير¹

سعيًا من الهيئة إلى الاستثمار في ثقة المستثمرين وتطوير السوق المالية، تعمل هيئة السوق المالية على مجموعة من المشاريع التنظيمية الهادفة إلى تحسين كفاءة السوق، ورفع مستوى الشفافية والحوكمة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهي:

1. مشروع تعديل نظام السوق المالية

تهدف التعديلات المقترحة ضمن المشروع إلى إلغاء الاشتراط الوارد على مستوى نظام السوق المالية بأن يكون الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التي يجب على شركات الوساطة استيفائها باستمرار لا يقل عن 50 مليون ريال، ليصبح تحديد ذلك الحد الأدنى في اللوائح التنفيذية التي تصدرها الهيئة، إضافة إلى إلغاء الاشتراط الوارد على مستوى نظام السوق المالية بأن يكون الوسيط شركة مساهمة، ليصبح تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه شركة الوساطة في اللوائح التنفيذية التي تصدرها الهيئة.

2. مشروع الإطار التنظيمي لإتاحة طرح شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة في السوق الموازية

يهدف المشروع إلى إتاحة طرح شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة في السوق الموازية، وتنظيم شروط ومتطلبات تقديم طلبات تسجيل وطرح أسهم تلك الشركات، وتنظيم الالتزامات المستمرة عليها، وتنظيم شروط ومتطلبات إتمام تلك الشركات صفقة الاستحواذ أو الاندماج مع الشركة المراد إتمام الصفقة معها، إضافة إلى السماح باسترداد أسهم شركة الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة بناءً على خيار المساهمين.

3. مشروع تطوير الإطار التنظيمي لطرح وإدراج فئات مختلفة من الأسهم

يهدف المشروع إلى تنظيم عملية طرح وإدراج فئات مختلفة من الأسهم، بما في ذلك تنظيم أحكام زيادة رأس المال المُصدر في حدود رأس المال المصرح به للشركات المدرجة، وتطوير متطلبات الإفصاح بما يشمل الأنواع والفئات المختلفة من الأسهم، وتطوير متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأسهم القابلة للاسترداد في حال طرح أسهم

1. تقتصر على المشاريع التي نُشرت لاستطلاع مرئيات العموم خلال العام 2025م.

قابلة للاسترداد أو كان لدى الشركة أسهم قابلة للاسترداد، بما في ذلك الإفصاح عن شروط وأحكام استرداد الأسهم، ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بتحويل الأسهم من نوع أو فئة إلى نوع أو فئة أخرى في حال طرح أسهم قابلة للتحويل أو كان لدى الشركة أسهم قابلة للتحويل، بما في ذلك الإفصاح عن شروط وأحكام هذه الأسهم.

4. مشروع الإطار التنظيمي للرخصة الدولية لممارسة أعمال الأوراق المالية

يهدف المشروع إلى استحداث الرخصة الدولية لممارسة أعمال الأوراق المالية، ووضع إطار تنظيمي يتضمن أحكاماً خاصة بتلك الرخصة مما يعزز من مكانة المملكة بصفقتها مركزاً مالياً إقليمياً وعالمياً للأوراق المالية.

5. مشروع تطوير الإطار التنظيمي لصناديق الاستثمار التمولية

يهدف المشروع إلى تطوير الإطار التنظيمي لصناديق الاستثمار التمولية الخاصة والعامّة بما يساهم في توفير قناة تمويلية إضافية تدعم نمو الاقتصاد وتلبي الاحتياجات التمويلية له، وتمكين نمو صناعة إدارة الأصول، وزيادة إجمالي الأصول المدارة وتنويع الأصول الاستثمارية المتاحة.

6. مشروع الإطار التنظيمي للمستشار الآلي

يهدف المشروع إلى فتح المجال أمام مؤسسات السوق المالية لتقديم خدمات المستشار الآلي، بما يساهم في دعم التقنية المالية في القطاع المالي، ويوفر حلاً استشارياً مبتكرة وفعّالة للمستثمرين، ويُعزز كفاءة السوق ويدعم توسيع نطاق الخدمات المالية باستخدام التقنيات الحديثة.

9. مشروع تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

يهدف المشروع إلى وضع ضوابط عزل أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة، بالإضافة إلى تطوير الإطار التنظيمي لتحديد قيمة الأرباح القابلة للتوزيع.

10. مشروع ضوابط تملك الشركات المدرجة والصناديق الاستثمارية والمنشآت ذات الأغراض الخاصة للعقار في المملكة

يهدف المشروع المقترح إلى تنظيم آلية تملك الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية المؤسسة وفقاً لأحكام نظام الشركات، والصناديق الاستثمارية والمنشآت ذات الأغراض الخاصة المرخص لها للعقار، واكتساب الحقوق العينية الأخرى على العقار في المملكة - بما في ذلك مدينتا مكة المكرمة والمدينة المنورة -، الأمر الذي يساهم في تعزيز كفاءة السوق المالية، ورفع مستوى جاذبيتها للمستثمرين، وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً.

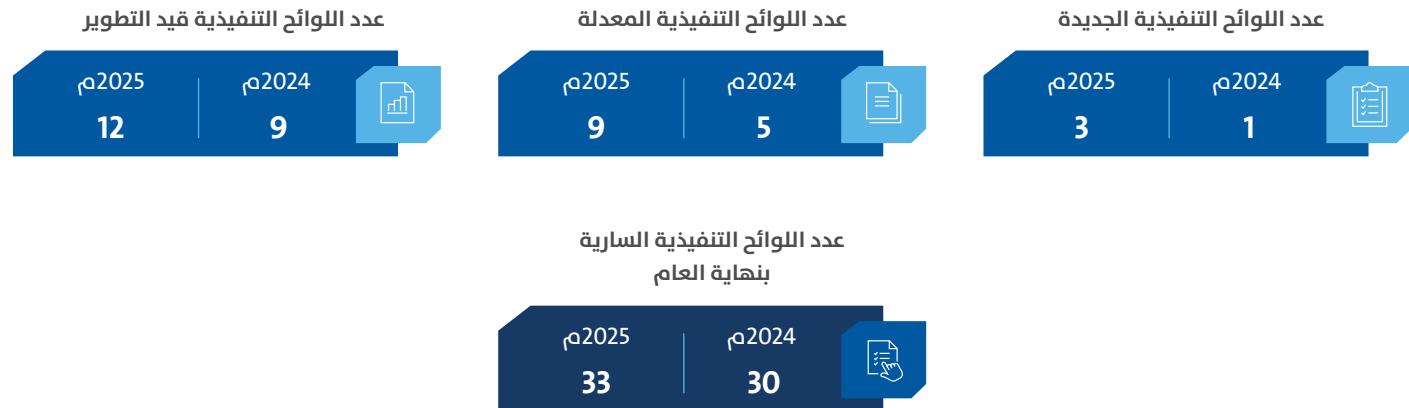
7. مشروع الإطار التنظيمي للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في السوق الرئيسية

يهدف المشروع إلى تعديل الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية، مما يتيح لجميع فئات المستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع الأوراق المالية المدرجة.

8. مشروع تعليمات صناديق الاستثمار المبسطة وتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

يهدف المشروع إلى استحداث شكل جديد من أشكال صناديق الاستثمار، ووضع الإطار المنظم له، بما يمنح المرونة لمدير الصندوق ومالكي الوحدات في تحديد أبرز الأحكام المنظمة للعلاقة التعاقدية، بما يساهم في تلبية الاحتياجات الاستثمارية لفئات العملاء المستهدفة لهذه الصناديق.

اللوائح الصادرة والمعدلة واللوائح قيد التطوير للعام 2025م



ثانياً: منهجية الهيئة في إصدار وتطوير لوائحها وقواعدها التنفيذية

إعداد المفاهيم التنظيمية مع الاسترشاد بأفضل الممارسات والمعايير الدولية.	.01
إعداد مسودة اللائحة التنفيذية وفقاً للمفاهيم التنظيمية المعتمدة.	.02
اعتماد اللائحة التنفيذية الجديدة أو المعدلة.	.05
استطلاع مرئيات العموم على مسودة اللائحة التنفيذية.	.03
تحديث مسودة اللائحة التنفيذية في ضوء مرئيات العموم.	.04

واستمراراً لدورها في تنظيم وتطوير السوق المالية، تستطلع الهيئة مرئيات العموم حيال أي مشروع متعلق بلائحة تنفيذية جديدة قبل إصدارها أو تطوير أو تعديل لائحة تنفيذية مصدرة مسبقاً؛ وذلك لأخذ آراء المهتمين والمعنيين وملاحظاتهم.

1185 مرئية

مستلمة في عام 2025م

16 استطلاعاً

لمرئيات العموم في عام 2025م

منهجية الهيئة في التعامل مع مرئيات العموم

تتبع الهيئة الآلية التالية في التعامل مع مرئيات العموم التي تتلقاها:

1. حصر وترتيب جميع المرئيات الواردة بحسب مواد مشروع اللائحة التنفيذية.
2. دراسة المرئيات من الناحيتين الفنية والقانونية.
3. إجراء التعديلات اللازمة على مشروع اللائحة التنفيذية في ضوء نتائج دراسة المرئيات.

كذلك تنشر الهيئة ملخصاً بأهم ما تضمنته مرئيات العموم مع بيان مرئيات الهيئة حيالها في المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع).

آلية تصنيف معالجة مرئيات العموم خلال العام 2025م

197

استفسارات أو مقترحات صياغية لا تتطلب تعديلاً للمشروع

281

مرئيات رُئي عدم مناسبتها من النواحي الفنية والقانونية

136

مرئيات تم اقتراح معالجة لها

79

مرئيات غير مرتبطة بالمشروع.

103

مرئيات لم تكتمل دراستها خلال عام 2025م

389

مرئيات مستوفاة ضمن النظام أو اللوائح التنفيذية أو ضمن المشروع

الباب الثالث: تطورات السوق المالية

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة
والمنتجات الاستثمارية
الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية

الفصل الأول: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة والمنتجات الاستثمارية

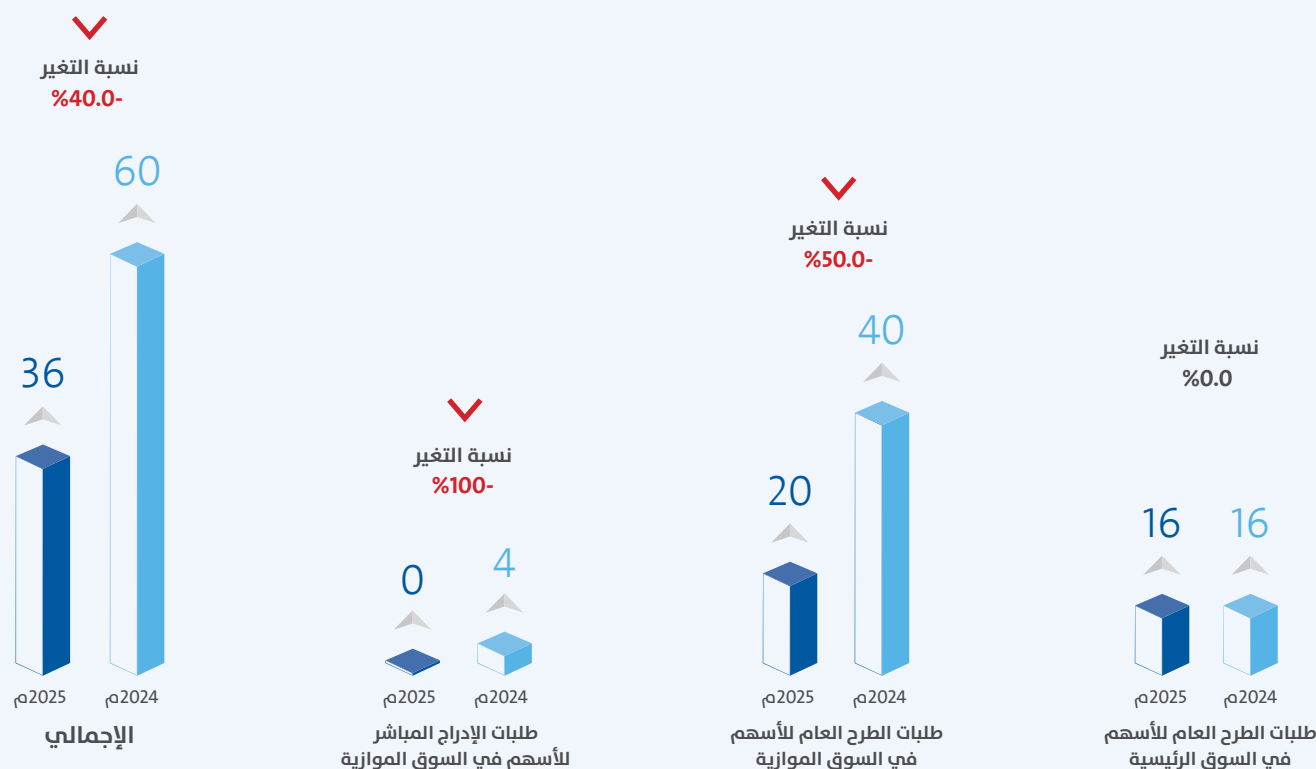
أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة
ثانياً: الأصول المدارة
ثالثاً: الاستثمار الدولي في السوق المالية السعودية

أولاً: طرح وتسجيل الأوراق المالية وإجراءات الشركات المدرجة

1. طرح وتسجيل الأسهم

شهدت طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي تمت الموافقة عليها من قبل الهيئة انخفاضاً نسبته 40.0% خلال العام 2025م مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 36 طلباً، مدفوعاً بانخفاض طلبات الطرح العام والإدراج المباشر للأسهم في السوق الموازية.

الرسم البياني رقم (1) : عدد طلبات الطرح العام وتسجيل الأسهم في السوقين الرئيسية والموازية التي وافقت عليها الهيئة



شهد عام 2025م طرح 15 شركة للاكتتاب العام في السوق الرئيسية، وطرح 24 شركة للاكتتاب العام في السوق الموازية، كما شهد السوق 23 طرح خاص لأسهم.

الجدول رقم (6): الطروحات في السوق المالية السعودية

عام 2025م		عام 2024م		النوع
العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	العدد	إجمالي القيمة (مليون ريال)	
39	18,652.3	40	13,227.0	الطرح العام للأسهم في السوقين الرئيسية والموازية
0	0.0	1	46,310.0	الطرح العام الثانوي للأسهم في السوق الرئيسية
23	7,958.0	22	4,043.0	الطرح الخاص للأسهم ¹
2	7,290.0	8	7,824.0	طرح أسهم حقوق أولوية ²
0	0.0	1	427.7	طرح أسهم مع وقف العمل بحق الأولوية
64	33,900.3	72	71,831.7	الإجمالي

1. تشمل إشارات الإقبال المتسلمة المتعلقة بالأسهم المطروحة طرحاً خاصاً والمتحملات المصممة.
2. تشمل الشركات التي أكملت طرح أسهم حقوق الأولوية في عامي 2024م و2025م.

« الطرح العام الأولي للأسهم »

شهد عام 2025م انخفاضاً في طروحات الشركات في السوق المالية في حين شهدت متحصلات الاكتتاب للأسهم المطروحة طرماً عاماً ارتفاعاً بنسبة 41.0% بالمقارنة بالعام 2024م.

الجدول رقم (7): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2025م

السوق	اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين (الأفراد ألف مكتب)	
				الأفراد ¹	المؤسسات ²		
السوق الرئيسية	شركة الموسى الصحية	1,688.0	%30.0	4.1	103.1	396.0	
	شركة نايس ون بيوتي للتسويق الإلكتروني	1,212.8	%30.0	7.9	139.4	418.1	
	شركة دراية المالية	1,498.4	%20.0	15.1	162.2	586.4	
	الشركة العربية للاستثمار الزراعي والصناعي	450.0	%30.0	30.2	208.4	499.0	
	شركة أم القرى للتنمية والإعمار	1,961.8	%9.1	20.0	241.1	1,048.5	
	شركة المتحدة لصناعات الكرتون	600.0	%30.0	8.9	126.4	396.6	
	شركة طيران ناس	4,100.4	%30.0	3.5	98.5	666.1	
	الشركة الطبية التخصصية	1,875.0	%30.0	1.4	64.7	317.8	
	شركة الأندية للرياضة	257.4	%30.0	5.3	44.1	259.7	
	شركة مجموعة منزل التسويق للتجارة	408.0	%30.0	2.0	9.7	77.4	
	شركة دار الماجد العقارية	1,260.0	%30.0	2.8	106.9	307.0	
	شركة شري للتجارة	252.0	%30.0	6.5	85.6	81.0	
	شركة المسار الشامل للتعليم	599.0	%30.0	1.2	102.9	95.7	
	شركة اتحاد جرونفلدر سعدي القابضة	300.0	%30.0	0.7	61.6	78.8	
	شركة الرمز للعقارات	900.0	%30.0	0.4	11.1	31.6	
	نمو -السوق الموازية ³	شركة حمد محمد بن سعيدان العقارية	57.2	%15.0	0.9	0.2	0.8
		شركة عبدالعزيز بن أحمد التويجري للتجارة	25.0	%20.0	1.2	0.0	0.2
شركة اللوحات الوطنية للصناعة		18.0	%20.0	0.9	0.2	0.8	
شركة هوية للمزادات		31.2	%12.0	2.1	1.0	1.1	
شركة ناف للعلف للصناعة		30.4	%20.0	0.4	0.7	0.4	
	شركة وجد الحياة للتجارة	14.3	%20.0	1.6	0.2	0.3	

1. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
2. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.
3. عدد مرات التغطية في السوق الموازية تكون من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة، وينطبق على المكتتبين الأفراد في السوق الموازية تعريف المستثمرين المؤهلين.

السوق	اسم الشركة	متحصلات الاكتتاب (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى المصدرة	عدد مرات التغطية		عدد المكتتبين (أفراد ألف مكتتب)
				الأفراد ¹	المؤسسات ²	
	شركة شموع الماضي ³	30.8	%14.8	1.3	0.7	1.5
	شركة لمسات	34.5	%7.4	6.6	4.4	1.3
	شركة هضاب الخليج التجارية	41.6	%10.7	1.2	0.5	1.2
	شركة الشهيلي للصناعات المعدنية	40.0	%20.0	1.0	1.4	0.9
	شركة بسمة أديم الطبية	17.6	%20.0	14.2	5.6	1.3
	شركة الإتمام الاستشارية	45.0	%14.3	1.2	0.6	0.8
	شركة آلات الصيانة	60.5	%30.0	0.7	0.8	0.6
	شركة الخزامى التجارية	45.2	%10.7	0.5	0.6	0.5
	شركة رؤية المستقبل للتدريب الصحي	14.0	%20.0	4.4	0.8	0.8
	شركة أنماط التقنية للتجارة	47.5	%11.6	1.0	1.9	0.9
	شركة الحلول المتسارعة للاتصالات و تقنية المعلومات	81.0	%10.7	1.1	0.3	1.1
	شركة أدير العقارية	85.0	%20.0	3.7	3.1	0.9
	شركة النسبة المختصة للتجارة	50.0	%25.0	5.9	2.7	2.1
	شركة الوقت للفعاليات الترفيهية	16.0	%20.0	1.2	0.3	0.4
	شركة أساس مكين للتطوير والاستثمار العقاري	80.0	%10.0	6.1	13.4	1.5
	شركة دخون الوطنية للتجارة	48.4	%20.0	0.9	0.2	0.5
	شركة مجموع فاشن للتجارة	345.7	%30.0	0.3	4.2	0.3
	شركة ساحة المجد للتجارة	30.6	%11.1	1.0	0.1	0.4
الإجمالي		18,652.3				5,280.2

نمو -السوق الموازية⁴

1. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.
2. احتسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لهم.
3. طرحت في عام 2024 م واكتمال إدارتها في عام 2025 م.
4. عدد مرات التغطية في السوق الموازية تكون من قبل المستثمرين المؤهلين، سواء أكان المستثمر المؤهل فرداً أم مؤسسة، وينطبق على المكتتبين الأفراد في السوق الموازية تعريف المستثمرين المؤهلين.

خلال عام 2025م سجلت شركة واحدة أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية وبلغت قيمتها السوقية عند الإدراج حوالي 480.0 مليون ريال.

الجدول رقم (8): الشركات التي سجلت أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية خلال العام 2025م

اسم الشركة	القيمة السوقية عند الإدراج (مليون ريال)
شركة طوارثيات للعناية الطبية	480.0
الإجمالي	480.0

الجدول رقم (9): متحصلات الاكتتابات من قبل الأفراد مصنفة بحسب قنوات الاكتتاب في السوق الرئيسية (قبل رد الفائض)

قناة الاكتتاب	العدد (مكتتب)		المبلغ قبل رد الفائض (مليون ريال)		النسبة للإجمالي
	عام 2025م	عام 2024م	عام 2025م	عام 2024م	
الهاتف المصرفي	0	223,577	0.0%	460.0	0.0%
القنوات الإلكترونية	5,248,684	6,340,511	99.8%	16,441.6	97.3%
فروع البنوك	11,087	53,511	0.2%	430.5	2.7%
الصراف الآلي	0	890,857	0.0%	2,184.6	0.0%
الإجمالي	5,259,771	7,508,456	100.0%	19,516.7	100.0%

2. إجراءات الشركات المدرجة

الجدول رقم (10): عدد عمليات ونسب تغيير رؤوس أموال الشركات المدرجة وفقاً لطريقة تعديل رأس المال لعام 2025م

تحويل ديون	استحواذ	تخفيض رأس المال	أسهم منحة	إصدار أسهم مع وقف العمل بحق الأولوية	أسهم حقوق أولوية	عدد العمليات
2	4	4	31	0	2	
%68	%4	%7-	%28	-	%7	نسب التغيير

3. طرح الصكوك وأدوات الدين

سجلت قيمة الإصدارات الإجمالية القائمة في سوق الدين نمواً بنحو 5.7% في عام 2025م مقارنةً بعام 2024م.

الجدول رقم (11): حجم سوق الدين¹

البند	2022م	2023م	2024م	2025م
قيمة الإصدارات الإجمالية القائمة (مليون ريال)	738,708.2	760,457.1	834,786.4	882,430.8
عدد الإصدارات القائمة	137	1,672	4,675	7,146
القيمة المتداولة (مليون ريال)	21,476.6	19,939.2	23,364.1	48,392.5
حجم الأموال المجمعة خلال الفترة (مليون ريال)	130,832.5	77,077.5	114,734.0	114,186.0

سجلت الإصدارات الإجمالية القائمة لأدوات الدين الحكومية نمواً بنحو 6.8% في عام 2025م مقارنةً بعام 2024م.

الجدول رقم (12): أبرز إحصاءات إصدارات أدوات الدين الحكومية

البند	2022م	2023م	2024م	2025م
قيمة الإصدارات الإجمالية القائمة (مليون ريال)	611,891.0	634,075.7	696,691.1	744,373.0
عدد الإصدارات القائمة	91	87	80	257
القيمة المتداولة (مليون ريال)	11,890.2	17,489.1	19,959.0	42,558.6
حجم الأموال المجمعة (مليون ريال)	76,492.0	45,611.0	70,856.0	58,344.0

1. تشمل جميع الإصدارات المحلية المدرجة وغير المدرجة.

2. حسب البيانات المتوفرة في تداول.

سجل حجم الأموال المجمعة من إصدارات الدين للشركات ارتفاعاً بنسبة نمو تقارب 25.5% بنهاية عام 2025م مقارنة بعام 2024م.

الجدول رقم (13): إصدارات الدين للشركات

البند	2022م	2023م	2024م	2025م
قيمة الإصدارات الإجمالية القائمة (مليون ريال)	126,367.0	124,749.9	134,410.5	132,371.5
عدد الإصدارات القائمة	46	47	61	118
عدد المُصدرين	21	22	25	33
القيمة المتداولة (ريال)	9,586.4	2,450.1	3,405.2	5,833.9
حجم الأموال المجمعة (مليون ريال)	53,900.0	29,950.0	40,430.0	50,726.0

شهدت قيمة الإصدارات الإجمالية القائمة لأدوات الدين المطروحة عبر منصات التمويل الجماعي نمواً ملحوظاً، مسجلةً معدل نمو يقارب 54.3% بنهاية عام 2025م مقارنةً بعام 2024م.

الجدول رقم (14): أدوات الدين الصادرة من خلال منصات التمويل الجماعي لطرح أدوات الدين والاستثمار فيها

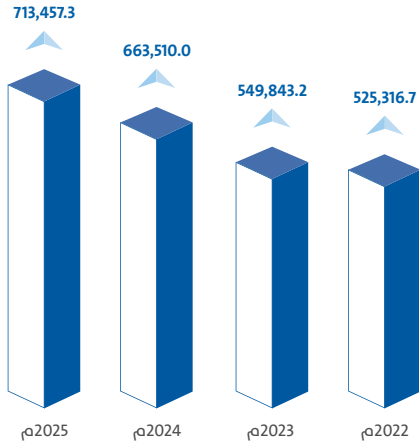
البند/ السنوات	2022م ¹	2023م	2024م	2025م
قيمة الإصدارات الإجمالية القائمة (مليون ريال)	-	1,631.5	3,684.8	5,686.2
عدد الإصدارات القائمة	-	1,538	4,534	6,971
عدد المُصدرين القائمين	-	304	607	1,009
حجم الأموال المجمعة (مليون ريال)	440.5	1,516.5	3,447.8	5,116.0

1. أطلقت منصات التمويل الجماعي لطرح أدوات الدين في عام 2022م، ولم تتوفر بيانات البنود في عام الإطلاق..

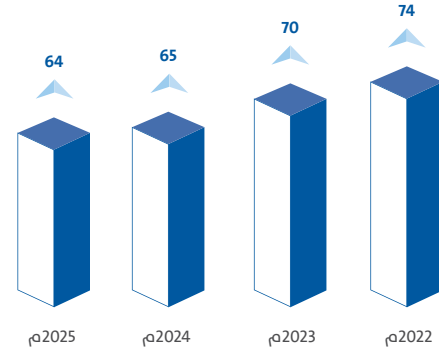
الجدول رقم (15): الموافقات على الطروحات العامة لأدوات الدين للشركات خلال عام 2025م

الشركة	حجم البرنامج (ريال)	تاريخ الموافقة
شركة رواسي البناء للاستثمار	500,000,000	2025-01-07
شركة مصنع أقاسيم لصناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية	500,000,000	2025-01-15
مصرف الراجحي	10,000,000,000	2025-04-30
شركة المراكز العربية	4,500,000,000	2025-09-16
شركة بداية للتمويل	1,000,000,000	2025-09-29
شركة راية للتمويل	500,000,000	2025-12-29
شركة إمكان للتمويل	5,000,000,000	2025-12-31

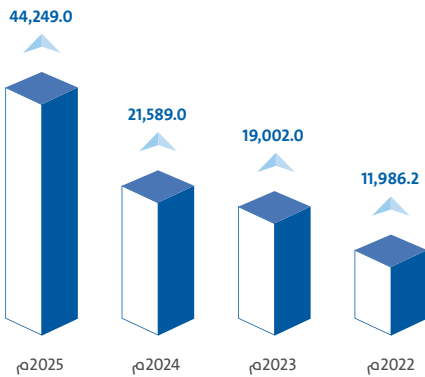
الرسم البياني رقم (3): إجمالي قيمة إصدارات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)



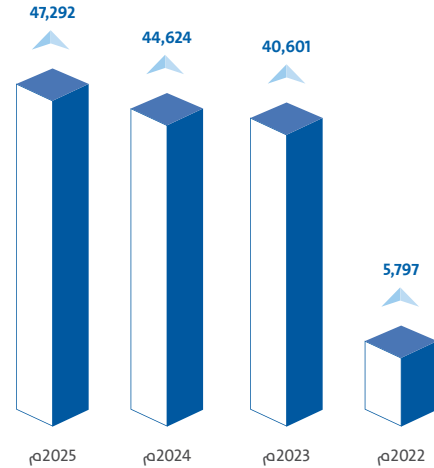
الرسم البياني رقم (2): عدد الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)



الرسم البياني رقم (5): قيمة تداولات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) (مليون ريال)



الرسم البياني رقم (4): عدد صفقات الصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)



4. تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

شهدت سوق الصكوك وأدوات الدين خلال العام 2025م عدداً من التطورات الإيجابية، من الممكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إطلاق خدمة التداول خارج المنصة لأدوات الدين المدرجة (OTC)، الأمر الذي يسمح بالتسويات الثنائية عبر أمناء الحفظ؛ لتبسيط عمليات التسوية وتوسيع فرص الاستثمار. كذلك أُطلق «نظام إدارة الاكتتابات لأدوات الدين» وهو نظام جديد يهدف إلى تقليل التكاليف على المُصدرين عند طرح إصدارات أدوات الدين في السوق، سواء كانت من خلال طروحات عامة أو خاصة. بالإضافة إلى إطلاق منصة تريد ويب (Tradeweb) وهو ما يعرف بنظام التداول البديل «ATS»، الذي يهدف إلى توفير طول تداول أدوات الدين بهدف تبسيط التنفيذ وتحسين وصول المستثمرين وزيادة كفاءة السوق. أيضاً جرى إطلاق إطار صانع السوق في سوق أدوات الدين بهدف تعزيز مشاركة المستثمرين وزيادة نشاط التداول، والمساهمة في تحسين تسعير أدوات الدين.
- اعتماد ونشر دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة بهدف تعزيز مستوى الإفصاح وتوضيح الأطر والمبادئ الأساسية لأدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة، بما يعزز تخصيص الأموال بشكل فعال نحو المشروعات التي تسهم في تكوين مستقبل مستدام، إلى جانب تطوير القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة بهدف تعزيز انطلاقة سوق التوريق وجاذبية إصدارات أدوات الدين المدعومة بأصول وأدوات الدين المرتبطة بأصول؛ من خلال تحسين حوكمة المنشآت وتسهيل إجراءات تأسيسها.
- نشر الإطار التنظيمي الذي يمكّن مؤسسات السوق المالية الحاصلة على ترخيص «الترتيب» من طرح أدوات الدين في سوق الصكوك وأدوات الدين عبر منصات التمويل الجماعي بالأوراق المالية كإحدى حالات الطرح المستثنى وفقاً لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة. ويأتي هذا الإطار بعد أن خضع النشاط للتجربة في مختبر التقنية المالية منذ الربع الثاني من عام 2021م، ليكون اليوم أحد الأنشطة التي يمكن تقديمها من خلال ترخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية في نشاط «الترتيب».
- إزالة قيود الاستثمار المفروضة على صناديق الاستثمار العامة في أدوات الدين الخاصة، مما يسمح لهذه الصناديق بالاستثمار في أدوات الدين الخاصة؛ من خلال إزالة قيود مثل: اشتراط أن تكون الأداة مدرجة أو مصنفة ائتمانياً أو مضمونة حكومياً، مما يوسع من نطاق الاستثمارات المتاحة ويدعم تنوع المستثمرين.
- انضمام الإصدارات الحكومية للمملكة العربية السعودية والمقومة بالريال إلى قائمة المراقبة الخاصة بمؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية في الأسواق الناشئة (GBI-EM). ويعكس هذا الانضمام مكانة المملكة ودورها كأحد أبرز المُصدرين في الأسواق الناشئة، بما يعزز حضور السوق المالية السعودية ويرفع من تصنيفها عالمياً، الأمر الذي يسهم في زيادة جاذبية السوق وكفاءتها، وتعزيز تنافسيتها على المستويين الإقليمي والدولي.
- وفي إطار تحفيز المُصدرين للحصول على تصنيف ائتماني من قبل وكالة تصنيف مرخص لها من الهيئة، قامت هيئة السوق المالية بتمديد الإعفاء من رسوم الهيئة وتحملها لرسوم شركتي تداول وإيداع لطلبات طرح أدوات الدين شريطة حصول المُصدرين أو الإصدارات على تصنيف ائتماني قائم -ومفصح عنه للعموم- من قبل وكالة تصنيف مرخص لها من قبل الهيئة حتى عام 2027م، وفق الشروط المحددة والمنشورة على موقع الهيئة.

ثانياً : الأصول المدارة

1. إصدار المنتجات الاستثمارية

وافقت الهيئة خلال العام 2025م على طرح:

43 صندوقاً استثمارياً



وخلال العام 2025م تسلمت الهيئة:

709 إخطارات مكتملة

متعلقة باكتمال طرح خاص لصندوق استثماري

483 طلباً

لتعديلات متعلقة بالصناديق الاستثمارية، شملت إشعارات وطلبات موافقة، وبلغت نسبة الطلبات التي تمت تسويتها من قبل الهيئة 100%

شهد إجمالي الأصول المدارة ارتفاعاً خلال العام 2025م؛ فقد ارتفع إجمالي الأصول المدارة بنحو 18.1% بنهاية العام.

الجدول رقم (16): إجمالي قيم الأصول المدارة

العنصر (بالمليون ريال)	2025م	2024م	نسب التغير السنوي
إجمالي أصول صناديق الاستثمار	884,447.5	699,054.5	26.5%
إجمالي أصول المحافظ الخاصة المدارة	359,640.3	353,874.7	1.6%
إجمالي الأصول المدارة	1,244,087.8	1,052,929.2	18.1%

2. صناديق الاستثمار

ارتفعت قيم أصول صناديق الاستثمار بنسبة 26.5% في نهاية عام 2025م مقارنة بالعام السابق، وارتفع أيضاً عدد المشتركين في هذه الصناديق بنسبة 1.2% مقارنة بالعام السابق؛ إذ بلغ عدد المشتركين 1.7 مليون مشترك.

الجدول رقم (17): مؤشرات قطاع صناديق الاستثمار¹

العنصر	2025م			2024م			نسبة التغير للإجمالي
	الإجمالي	خاصة	عامة	الإجمالي	خاصة	عامة	
عدد الصناديق	2,071	1,715	356	1,549	1,224	325	33.7%
عدد المشتركين	1,745,485	167,667	1,577,818	1,724,040	152,405	1,571,635	1.2%
قيم الأصول (مليون ريال)	884,447.5	663,630.4	220,817.1	699,054.5	524,604.6	174,449.9	26.5%

1. تشمل صناديق المؤشرات المتداولة والصناديق العقارية المتداولة.

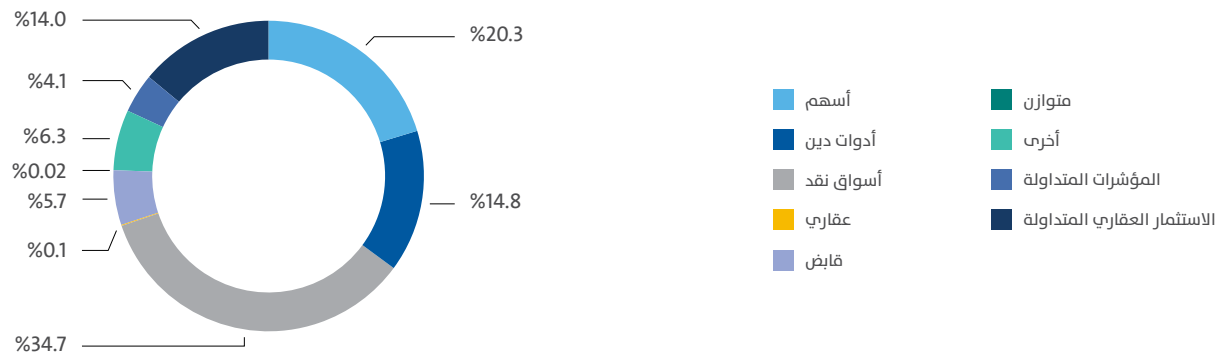
1.2 صناديق الاستثمار العامة

شكّلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة (التي تطرح وحداتها طرماً عاماً) ما نسبته 25.0% من إجمالي قيم أصول الصناديق بنهاية عام 2025م. كذلك ارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار العامة بنسبة 0.4%، فوصل عددهم إلى 1,577,818 مشتركاً.

الجدول رقم (18): مؤشرات صناديق الاستثمار العامة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد الصناديق		عدد المشتركين		قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغيير
	عام 2025م	عام 2024م	عام 2025م	عام 2024م	عام 2025م	عام 2024م	
أسهم	157	144	394,956	410,796	44,745.6	44,812.1	-0.1%
أدوات دين	21	21	15,464	11,632	32,755.0	23,599.8	38.8%
أسواق نقد	51	47	94,752	66,978	76,680.5	48,929.4	56.7%
عقاري	3	3	1,954	1,966	191.4	239.7	-20.2%
قايض	31	30	88,807	85,075	12,479.4	10,408.3	19.9%
متوازن	1	1	605	412	41.5	45.9	-9.7%
المؤشرات المتداولة	19	12	32,242	23,780	9,067.5	6,697.2	35.4%
الاستثمار العقاري المتداول	20	20	488,417	513,588	30,933.5	29,314.2	5.5%
أخرى	53	47	460,621	457,408	13,922.7	10,403.4	33.8%
الإجمالي	356	325	1,577,818	1,571,635	220,817.1	174,449.9	26.6%

الرسم البياني رقم (6): توزيع نسب أصول صناديق الاستثمار العامة بحسب نوع الاستثمار لعام 2025م



1.1.2 الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم

مؤشرات الصناديق العامة المستثمرة في الأسهم مصنفة حسب النطاق الجغرافي للعام 2025م

أسهم أمريكية

عدد الصناديق	2
عدد المشتركين	398
قيم الأصول (مليون ريال)	21.5
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%0.05

أسهم أوروبية

عدد الصناديق	1
عدد المشتركين	117
قيم الأصول (مليون ريال)	173.0
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%0.4

أسهم محلية

عدد الصناديق	118
عدد المشتركين	374,408
قيم الأصول (مليون ريال)	39,414.8
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%88.1

أسهم دولية أخرى

عدد الصناديق	8
عدد المشتركين	3,244
قيم الأصول (مليون ريال)	1,090.0
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%2.4

أسهم خليجية

عدد الصناديق	21
عدد المشتركين	13,052
قيم الأصول (مليون ريال)	3,414.7
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%7.6

الإجمالي

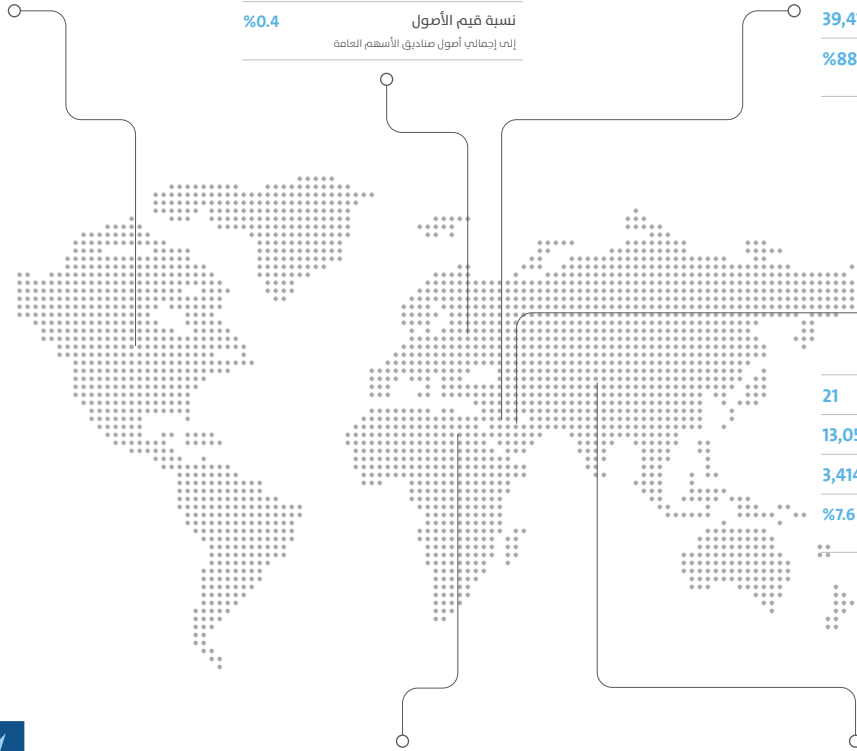
عدد الصناديق	157
عدد المشتركين	394,956
قيم الأصول (مليون ريال)	44,745.6
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%100.0

أسهم عربية

عدد الصناديق	4
عدد المشتركين	3,161
قيم الأصول (مليون ريال)	342.9
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%0.8

أسهم آسيوية

عدد الصناديق	3
عدد المشتركين	576
قيم الأصول (مليون ريال)	288.8
نسبة قيم الأصول إلى إجمالي أصول صناديق الأسهم العامة	%0.6



2.2 صناديق الاستثمار الخاصة

بلغت قيم أصول صناديق الاستثمار الخاصة (التي طُرحت وحداتها طرماً خاصاً) بنهاية عام 2025م ما نسبته 75.0% من إجمالي قيم الأصول الصناديق الاستثمارية بنهاية عام 2025م، وارتفع إجمالي عدد المشتركين في صناديق الاستثمار الخاصة بنسبة 10.0%، ليصل عددهم إلى 167,667 مشتركاً.

الجدول رقم (19): مؤشرات صناديق الاستثمار الخاصة مصنفة بحسب نوع الاستثمار¹

نوع الاستثمار	عدد الصناديق		عدد المشتركين		قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير
	عام 2025م	عام 2024م	عام 2025م	عام 2024م	عام 2025م	عام 2024م	
أسهم	218	190	3,494	3,130	206,307.3	196,114.2	5.2%
أسهم ملكية خاصة	247	200	13,210	12,052	36,028.2	27,509.4	31.0%
رأس مال جريء	40	34	1,400	834	3,279.3	4,003.9	18.1%
أدوات دين	49	37	3,864	2,581	22,125.2	14,446.6	53.2%
أسواق نقد	14	12	546	494	5,167.7	4,012.7	28.8%
عقاري	909	551	116,610	108,130	355,960.9	232,996.0	52.8%
سلع	3	4	2	4	342.7	426.2	19.6%
متعدد الأصول	133	127	1,406	734	21,359.2	39,876.2	46.4%
معدّ	35	26	2,094	280	5,040.8	1,967.6	156.2%
تمويلي	62	40	25,039	24,165	7,956.7	3,219.4	147.1%
وقفى	5	3	2	1	62.5	32.5	92.2%
الإجمالي	1,715	1,224	167,667	152,405	663,630.4	524,604.6	26.5%

1. تشمل الصناديق في فترة الطرح.

3.2 صناديق المؤشرات المتداولة

شهد عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة ارتفاعاً بنسبة 35.6% مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم (20): صناديق المؤشرات المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير	عدد المشتركين	
	عام 2024م	عام 2025م		عام 2024م	عام 2025م
يقين 30	47.9	37.9	-20.8%	3,154	3,257
يقين للبتروكيماويات	6.8	3.9	-42.9%	1,149	1,300
صندوق الأول للاستثمار إم إس سي آي تداول 30 السعودي المتداول	8.0	413.2	5,065.6%	820	990
صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية - قصيرة الأجل	431.8	420.4	-2.6%	1,371	1,949
صندوق البلاد المتداول للصكوك السيادية السعودية	76.6	66.1	-13.6%	4,465	4,554
صندوق البلاد المتداول للذهب	40.5	146.5	261.7%	5,676	10,269
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول للأسهم الأمريكية	12.1	12.6	4.3%	1,494	1,930
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول للأسهم التقنية الأمريكية	13.2	23.8	80.3%	1,659	2,324
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول لأسهم النمو السعودية	17.1	274.9	1,508.0%	1,121	1,695
صندوق البلاد سي سوب إم إس سي آي المتداول لأسهم هونج كونج - الصين	4,219.6	4,909.1	16.3%	1,165	1,833
صندوق يقين إس آند بي إي إس جي المتداول في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	10.0	10.4	3.8%	1	508
صندوق الأول للاستثمار هانغ سينغ هونج كونج المتداول	1,813.6	2,463.1	35.8%	1,705	1,046
صندوق البلاد إم إس سي آي المتداول للأسهم السعودية	-	285.5	-	-	587
الإجمالي	6,697.2	9,067.5	35.4%	23,780	32,242

4.2 الصناديق العقارية المتداولة

انخفض عدد المشتركين في الصناديق العقارية المتداولة بنهاية عام 2025م مقارنة بالعام السابق بنسبة 4.9%، ليصل إلى نحو 488 ألف مشترك.

الجدول رقم (21): الصناديق العقارية المتداولة

اسم الصندوق	قيم الأصول (مليون ريال)		نسبة التغير	عدد المشتركين	
	عام 2024م	عام 2025م		عام 2024م	عام 2025م
الرياض ريت	3,013.6	2,601.2	-13.7%	26,461	25,392
الجزيرة موطن ريت	84.8	88.7	4.6%	5,404	5,404
جدوي ريت الحرمين	735.3	759.4	3.3%	10,918	11,122
تعليم ريت	857.3	864.9	0.9%	9,927	9,888
المعذر ريت	884.5	898.8	1.6%	10,361	9,647
مشاركة ريت	1,606.0	1,542.8	-3.9%	12,624	12,051
ملكية ريت	1,642.3	1,599.4	-2.6%	30,498	27,430
العزيرية ريت	424.7	402.8	-5.2%	8,850	8,638
الأهلي ريت 1	2,016.6	2,008.1	-0.4%	13,838	14,144
دراية ريت	1,527.3	1,652.5	8.2%	28,812	29,055
الراجحي ريت	3,155.5	3,185.4	0.9%	124,560	118,563
جدوي ريت السعودية	2,338.2	2,271.6	-2.8%	14,414	15,095
سدكو كابيتال ريت	2,473.6	3,462.0	40.0%	77,880	72,283
صندوق الإنماء ريت لقطاع التجزئة	1,071.7	1,658.6	54.8%	14,673	15,371
ميفك ريت	997.1	987.7	-0.9%	13,632	11,693
بنيان ريت	2,006.0	2,137.0	6.5%	14,318	13,682
الخبير ريت	2,025.8	2,042.7	0.8%	29,720	28,040
الواحة ريت	196.6	257.8	31.1%	87	273
الإنماء ريت الفندقية	1,052.8	1,140.2	8.3%	43,582	39,881
صندوق الاستثمار اريك ريت المتنوع	1,204.4	1,371.9	13.9%	23,029	20,765
الإجمالي	29,314.2	30,933.5	5.5%	513,588	488,417

3. المحافظ الخاصة المدارة

ارتفع إجمالي قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة بنهاية عام 2025م بنسبة 1.6%، فوصل إلى 359.4 مليار ريال.

الجدول رقم (22): قيم أصول المحافظ الخاصة المُدارة مصنفة بحسب نوع الاستثمار

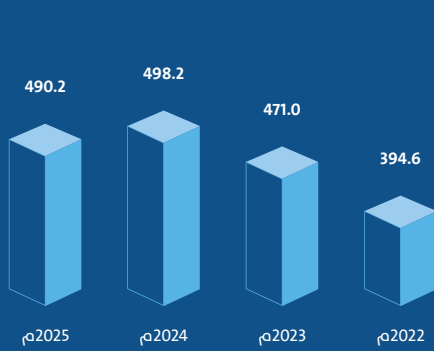
نسبة التغير	قيم الأصول (مليون ريال)		نوع الاستثمار
	عام 2025م	عام 2024م	
-17.4%	137,745.5	166,798.3	أسهم محلية
65.5%	17,930.4	10,835.3	أسهم عالمية
45.7%	30,705.7	21,068.9	أدوات دين
78.4%	50,566.2	28,341.7	صناديق الاستثمار
-3.3%	122,693.5	126,830.5	أخرى
1.6%	359,640.3	353,874.7	الإجمالي

ثالثاً: المستثمرون الدوليون¹ في السوق المالية السعودية

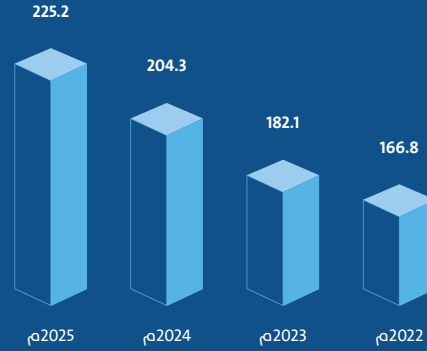
السوق الرئيسية

شهدت سوق الأسهم الرئيسية ارتفاعاً في الاستثمارات الدولية؛ إذ بلغ صافي الاستثمارات الدولية بنهاية عام 2025م 225.2 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 10.2% مقارنة بنهاية عام 2024م. أما ملكية المستثمرين الدوليين في السوق الرئيسية فقد ارتفعت لتشكّل 14.0% من الأسهم الحرة مقارنة بـ 12.4% في العام السابق، لتصل قيمة ملكيتهم بنهاية عام 2025م إلى 490.2 مليار ريال.

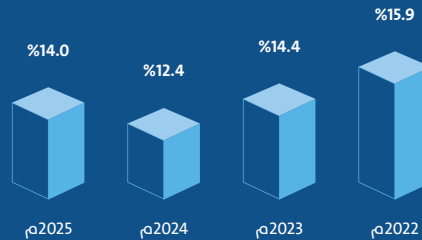
الرسم البياني رقم (8): قيمة ملكية المستثمرين الدوليين في السوق الرئيسية (بالمليار ريال) بنهاية عام 2025م



الرسم البياني رقم (7): تطور صافي الاستثمار الدولي² في السوق الرئيسية (بالمليار ريال) حتى نهاية عام 2025م



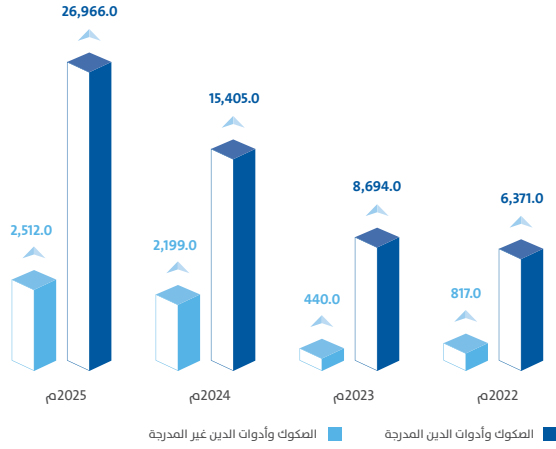
الرسم البياني رقم (9): نسبة ملكية المستثمرين الدوليين من الأسهم الحرة في السوق الرئيسية بنهاية عام 2025م



1. يُقصد بالمستثمرين الدوليين كافة فئات المستثمرين غير السعوديين، بما في ذلك المستثمرون الأجانب ومواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. يقصد بصافي الاستثمار الدولي في عمليات البيع والشراء، وتستعرض في الرسم البياني من العام 2019م، لتشمل جميع فئات المستثمرين غير السعوديين، باستثناء المستثمرين الأجانب المقيمين في المملكة.

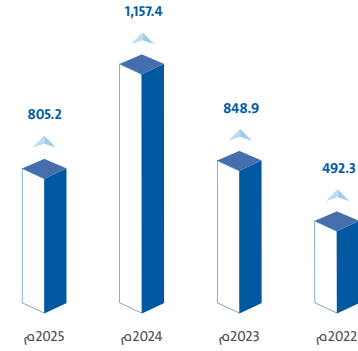
سوق الصكوك وأدوات الدين

الرسم البياني رقم (11): قيمة ملكية المستثمرين الدوليين في سوق الصكوك وأدوات الدين المدرجة وغير المدرجة (بالمليون ريال) بنهاية عام 2025م



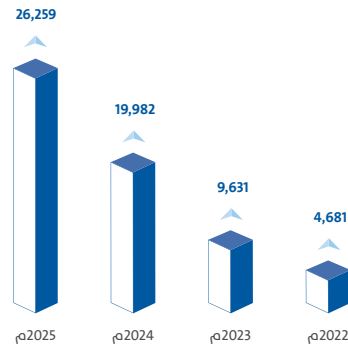
السوق الموازية

الرسم البياني رقم (10): قيمة ملكية المستثمرين الدوليين في السوق الموازية (بالمليون ريال) بنهاية عام 2025م



الصناديق الاستثمارية

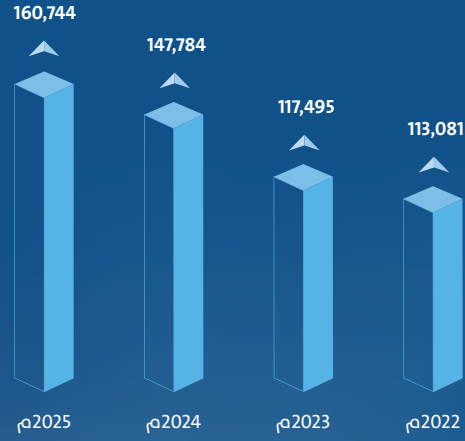
الرسم البياني رقم (12): قيمة ملكية المستثمرين الدوليين في الصناديق الاستثمارية المطروحة طرماً عاماً (بالمليون ريال) بنهاية عام 2025م



1. بلغت ملكية المستثمرين الدوليين في الصناديق المطروحة طرماً عاماً 15,133 و 17,799 مليار ريال لعامي 2024م و 2025م على التوالي.

كما شهد عدد المستثمرين الدوليين ارتفاعاً، فوصل إلى 160,744 مستثمراً بنهاية عام 2025م مقارنةً بـ 147,784 مستثمراً في عام 2024م، بنسبة ارتفاع بلغت 8.8%.

الرسم البياني رقم (13): عدد المستثمرين الدوليين في السوق المالية¹



1. يشمل عدد المستثمرين الدوليين في السوق الرئيسية، السوق الموازية، سوق المكوك وأدوات الدين، صناديق المؤشرات المتداولة، وصناديق الاستثمار المغلقة المتداولة.

الفصل الثاني: أعمال الأوراق المالية



أولاً: التراخيص

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

أولاً: التراخيص

1. قرارات تراخيص ممارسة أعمال الأوراق المالية

الجدول رقم (23): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار

نوع القرار	عام 2025م	نسبة التغير السنوي
ترخيص جديد	32	%28.1
تعديل ترخيص	8	%52.9-
إلغاء ترخيص	3	%50.0
سحب ترخيص	2	%100.0
الإجمالي	46	%0.0

215

عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها
عام 2025م

186

عدد مؤسسات السوق المالية المرخص لها
عام 2024م

2. تراخيص ممارسة التصنيف الائتماني

تراخيص ممارسة نشاط التصنيف الائتماني مصنفة بحسب ممارسة العمل



3. المنشآت ذات الأغراض الخاصة

1,465 منشأة ← 55.0% ← 1,303 منشآت ← 162 منشأة

مرخص لها بنهاية العام 2025م
نرخ نسبة التغيير في عدد المنشآت ذات الأغراض الخاصة بالمقارنة بالعام 2024م

ممارسة نشاط إصدار أدوات الدين عام 2025م
ممارسة نشاط إصدار الوحدات الاستثمارية عام 2025م

ممارسة نشاط إصدار أدوات الدين عام 2025م

4. منتجات التقنية المالية «فنتك» في السوق المالية السعودية

انطلاقاً من دور هيئة السوق المالية في تعزيز التقنية المالية في المملكة من خلال خلق بيئة تشريعية وتنظيمية تدعم منتجات التقنية المالية في السوق المالية، تعمل الهيئة بشكل مستمر على تطوير آليات جذب نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الحديثة التي تسهم في إتاحة فرص جديدة لتسهيل التمويل وتحفيز الاستثمار؛ لبناء كيانات اقتصادية تشارك في تعزيز تنوع وعمق القطاع المالي بما يتماشى مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي. وضمن مساعي المملكة لتصبح مركزاً رائداً في مجال التقنية المالية عالمياً، استضافت النسخة الأولى للمؤتمر الدولي (موني 20/20 الشرق الأوسط)، وقد شهد المؤتمر مشاركة واسعة من أبرز الهيئات التنظيمية وصنّاع السياسات والمستثمرين وخبراء التقنية والأكاديميين، مستقطباً أكثر من 38 ألف زائر و 451 جهة مشاركة، و 1,051 مستثمراً من داخل المملكة وخارجها.

وفي إطار جهود الهيئة المستمرة لتطوير البيئة التنظيمية لقطاع التقنية المالية، تم خلال عام 2025م تخريج نموذج طرح أدوات الدين والاستثمار فيها من مختبر التقنية المالية؛ وذلك باعتماد الإطار التنظيمي لتقديمه من خلال البيئة المستدامة لأعمال الأوراق المالية بموجب قرار مجلس الهيئة الصادر بتاريخ 2025/09/01م. كذلك وافق مجلس الهيئة بتاريخ 2025/07/09م على نشر مشروع الإطار التنظيمي للمستشار الآلي عبر منصة (استطلاع) تمهيداً لاستكمال العمل على اعتماد الإطار التنظيمي ذي العلاقة. واستمراراً لهذه الجهود، بلغ عدد شركات التقنية المالية التي تم تخريجها من مختبر التقنية المالية وتمكينها من ممارسة نشاطها ضمن البيئة المستدامة خلال العام 2025م 5 شركات.

وفي ضوء التوسع في أنشطة تمويل الملكية الجماعية، ظهرت الحاجة إلى إيجاد آلية فعالة تتيح للمستثمرين المشاركين في تلك المنصات التخرج، وانطلاقاً من دور مختبر التقنية المالية في الإشراف على شركات التقنية المالية المصرح لها والتعامل مع المستجندات في مجال أعمال التقنية المالية، استُحدث تصريح جديد لنموذج عمل نقل ملكية الأسهم.

الجدول رقم (24): دفعات مختبر التقنية المالية

الدفعات	الدفعات	الدفعات	الدفعات	الدفعات	الدفعات	تاريخ الإغلاق
الدفعات التاسعة ¹	الدفعات الثامنة	الدفعات السابعة	الدفعات السادسة	الدفعات الخامسة	الدفعات الرابعة	
	2024/11/31م	2023/11/23م	2022/08/15م	2021/12/15م	2020/11/30م	
عدد المتقدمين	69	81	76	95	58	

1. جاري العمل على تحديث تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية والمتضمن تحديث آلية مراجعة طلبات تصريح تجربة التقنية المالية المقدمة إلى الهيئة لتكون بشكل مستمر بعد أن كانت طوال الفترة الماضية في مختبر التقنية المالية تتم عبر دفعات مراجعة محددة.

وصرحت الهيئة في عام 2025م لعشر شركات تقنية مالية؛ إذ منحت ثلاثة تصاريح لنموذج نقل ملكية الأسهم وتمريحين لنموذج توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري وتمريحين لنموذج المشورة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتمريحين لنموذج المستشار الآلي وتمريحاً واحداً لنموذج التداول الاجتماعي. ليلغ عدد التصاريح القائمة 47 تصريحاً.

الجدول رقم (25): تصاريح تجربة التقنية المالية القائمة

نموذج التقنية المالية المصرح له	عدد التصاريح عام 2024م	عدد التصاريح عام 2025م
تمويل الملكية الجماعية	1	1
المستشار الآلي ¹	11	10
طرح أدوات الدين والاستثمار فيها ²	17	12
استخدام تقنية السجلات الموزعة لترتيب إصدار الأوراق المالية وحفظها	0	0
التداول الاجتماعي	2	3
منصة توزيع صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار العقاري	14	15
خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي	1	3
نقل ملكية الأسهم	0	3
إجمالي عدد التصاريح	46	47

قيمة المحافظ المدارة في منصات المستشار الآلي (مليون ريال)



قيمة الصكوك المطروحة من خلال منصات طرح أدوات الدين (مليون ريال)

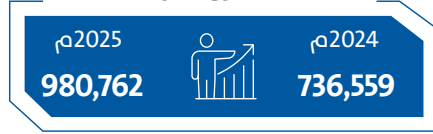


حجم الأموال المجمعة من خلال منصات التمويل الجماعية (مليون ريال)

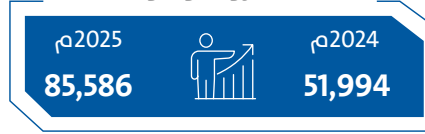


عدد المستثمرين المستفيدين من خدمات شركات التقنية المالية بحسب الفئة³

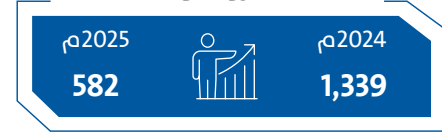
مستثمرو التجزئة



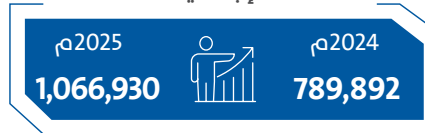
مستثمرون مؤهلون



مستثمرو المؤسسات



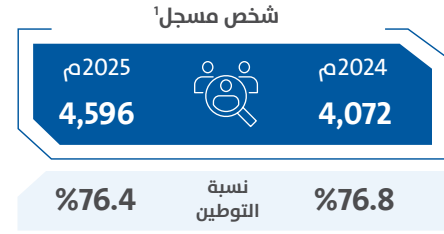
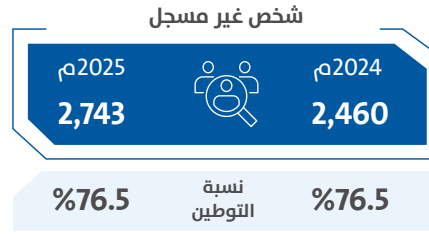
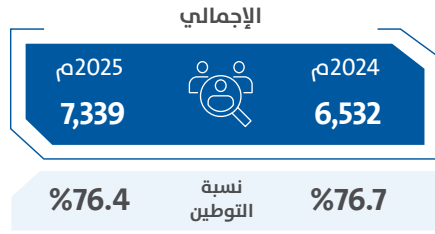
الإجمالي



1. يُعود سبب انخفاض عدد تصاريح نموذج عمل المستشار الآلي لعام 2025م إلى تخريج نموذج عمل المستشار الآلي من مختبر التقنية المالية، الأمر الذي ترتب عليه حصول بعض الشركات المصرح لها على الترخيص لممارسة عملها ضمن البيئة المستدامة.
2. يعود سبب انخفاض عدد تصاريح نموذج عمل طرح أدوات الدين والاستثمار فيها لعام 2025م إلى تخريج نموذج عمل طرح أدوات الدين والاستثمار فيها من مختبر التقنية المالية، الذي ترتب عليه حصول بعض الشركات المصرحة على الترخيص لممارسة عملها ضمن البيئة المستدامة.
3. تشمل عدد المستثمرين المستفيدين من خدمات التقنية المالية المقدمة من مؤسسات السوق المالية.

5. القوى العاملة في قطاع السوق المالية

الموظفون العاملون لدى مؤسسات السوق المالية



الموظفون العاملون لدى مؤسسات البنية الأساسية للسوق ونسبة التوظيف



الموظفون العاملون لدى شركات التقنية المالية المصريح لها ونسبة التوظيف



1. يُقصد بالشخص المسجل: شخص مسجل لدى هيئة السوق المالية لأداء وظيفة واجبة التسجيل.
2. يعود سبب انخفاض عدد موظفي شركات التقنية المالية إلى تخريج 5 شركات تقنية مالية وتمكينها من ممارسة نشاطها ضمن البيئة المستدامة خلال العام 2025م.

ثانياً: التفتيش والكفاية المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

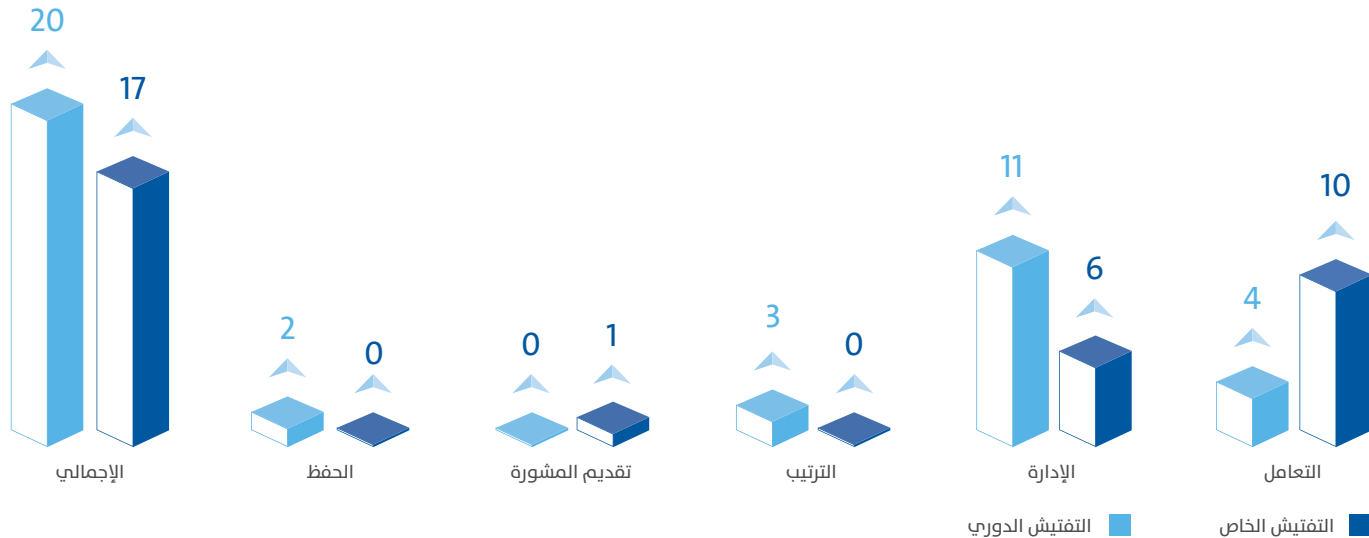
1. التفتيش

الجدول رقم (26): التفتيش على مؤسسات السوق المالية

العدد عام 2025م	العدد عام 2024م	
12	9	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الدوري
19 ²	35	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الخاص
16 ³	16	مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الموضوعي

تتوزع أعمال التفتيش على مؤسسات السوق المالية على أنواع الرخص المختلفة لدى تلك المؤسسات. وخلال عام 2025م شملت أعمال التفتيش 37 ترخيصاً توزعت بين 20 تفتيشاً دورياً و 17 تفتيشاً خاصاً.

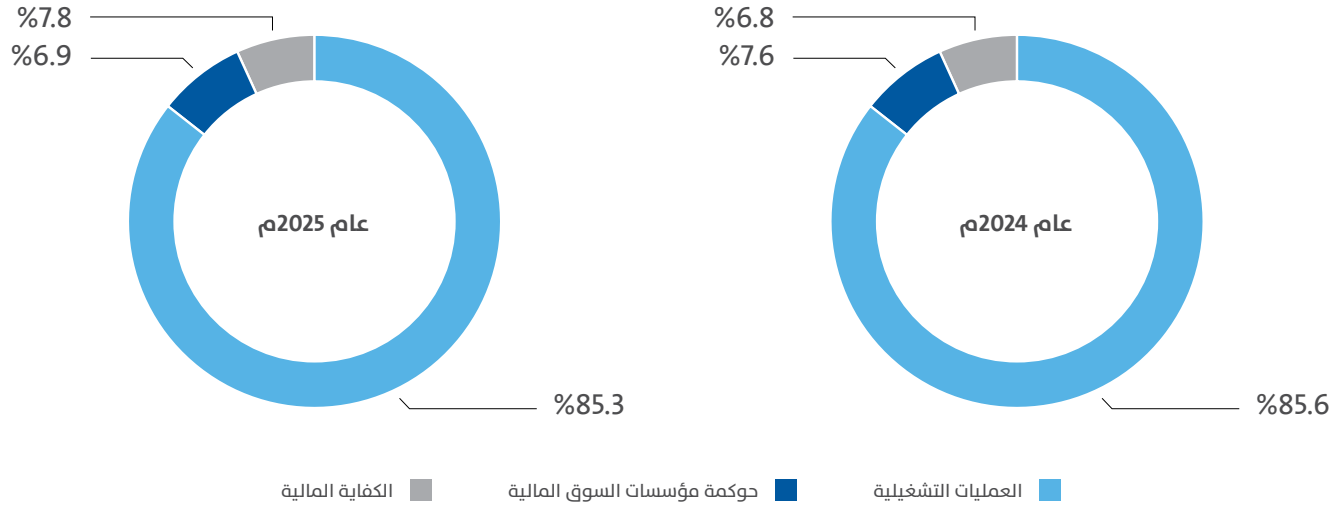
الرسم البياني رقم (14): عدد التراخيص التي شملتها أعمال التفتيش لعام 2025م



1. شملت 49 قضية و 10 زيارات تفتيش ميدانية
2. شملت 20 قضية و 8 زيارات تفتيش ميدانية
3. عدد مؤسسات السوق المالية التي شملتها أعمال التفتيش الموضوعي لعام 2025م هو استمرار لأعمال التفتيش الموضوعي لعام 2024م

نتج عن مهام التفتيش الدوري على مؤسسات السوق المالية خلال عام 2025م عدد من الملاحظات حول التزامها بمتطلبات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها.

الرسم البياني رقم (15) ينسب ملاحظات مهام التفتيش الدوري مصنفةً بحسب موضوعاتها



2. الكفاية المالية

« كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

للتحقق من كفاية رأس المال، صُنفت مؤسسات السوق المالية بناءً على أنشطة أعمال الأوراق المالية إلى صنفين، هما:

1. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

195,803 مليون ₤

مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر لعام 2025م.

49,850 مليون ₤

إجمالي قاعدة رأس المال العامل لعام 2025م.

25.5%

نسبة كفاية رأس المال لعام 2025م.

الجدول رقم (27): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط التعامل و/أو الإدارة و/أو الحفظ

العنصر	تابعون لبنوك سعودية		سعوديون		إقليميون		دوليون		المتوسط / المجموع	
	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م
نسبة كفاية رأس المال ¹	28.1%	26.7%	17.3%	16.4%	21.9%	26.1%	78.4%	63.2%	26.3%	25.5%
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	29,663	35,057	7,613	7,902	1,876	2,323	3,728	4,568	42,880	49,850
مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر ² (مليون ريال)	105,422	131,414	44,078	48,251	8,581	8,913	4,755	7,224	162,837	195,803
مخاطر الائتمان ³ (مليون ريال)	86,665	106,812	27,725	32,075	3,159	3,827	1,402	2,089	118,952	144,802
مخاطر السوق ⁴ (مليون ريال)	3,899	8,766	776	801	1,368	1,053	232	377	6,274	10,996
المخاطر التشغيلية ⁵ (مليون ريال)	14,858	15,837	6,380	7,391	1,410	1,702	2,380	4,307	25,028	29,237
مخاطر التركيز (مليون ريال)	0	0	9,197	7,984	2,644	2,332	741	452	12,582	10,767

2. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاطي الترتيب و/أو تقديم المشورة

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو المشورة الاحتفاظ في جميع الأوقات بقاعدة رأس مال لا تقل عما نسبته 25% من متطلبات رأس المال المبنية على النفقات.

الجدول رقم (28): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط الترتيب و/أو تقديم المشورة

العنصر	ترتيب و/أو مشورة	
	عام 2024م	عام 2025م
نسبة كفاية رأس المال	247.9%	185.5%
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	284	364
متطلب رأس المال المبنى على النفقات (مليون ريال)	115	196

بلغت نسبة كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة أنشطة الترتيب و/أو المشورة 185.5% بنهاية العام 2025م وذلك بالمقارنة بـ 247.9% بنهاية العام 2024م.

- طريقة عرض نسبة كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
- القيمة تغطي مجموع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز.
- مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغيرات في الوضع الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية والأطراف النظيرة والمدنيين.
- مخاطر الخسارة التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن التغيرات في المستوى وفي التقلبات للقيم السوقية للأصول والخصوم والأدوات المالية.
- المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات السوق المالية الناجمة عن وجود قصور أو خلل في الإجراءات الخاصة بمؤسسة السوق المالية.

3. مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات

تتطلب قواعد الكفاية المالية من مؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات الاحتفاظ في جميع الأوقات بقاعدة رأس مال لا تقل عما نسبته 50% من متطلبات رأس المال المبنية على النفقات.

الجدول رقم (29): متطلبات كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات

العنصر	إدارة الاستثمارات	
	عام 2024م	عام 2025م
نسبة كفاية رأس المال	%118	%123
قاعدة رأس المال (مليون ريال)	145	231
متطلب رأس المال المبنى على النفقات (مليون ريال)	123	188

بلغت نسبة كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية المرخص لها في ممارسة نشاط إدارة الاستثمارات 123.0% بنهاية العام 2025م وذلك بالمقارنة بـ 118.4% بنهاية العام 2024م.

3. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الجدول رقم (30): الأعمال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصنفة بحسب الجهة الطالبة

نوع المعاملات الواردة	العدد عام 2024م	العدد عام 2025م	نسبة التغير
طلبات واردة من الجهات الحكومية	6,733	9,112	%35.3
طلبات واستفسارات مؤسسات السوق المالية	163	312	%91.4
الإجمالي	6,896	9,424	%36.7

الجدول رقم (31): الزيارات التفتيشية الدورية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نوع المعاملات الواردة	العدد عام 2024م	العدد عام 2025م	نسبة التغير
الزيارات	10	44	%210.0

الجدول رقم (32): المخالفات التي تم ضبطها لعدم الالتزام بالمتطلبات النظامية واللوائح والتعليمات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصنفة حسب نوع المخالفة

الأُنظمة واللوائح التي تم رصد المخالفة بشأنها	عدد المخالفات
نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية	52
نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله	1
قواعد تطبيق العقوبات المالية المستهدفة	0
لوائح الهيئة والتعليمات والتعاميم ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ¹	261

1. لائحة مؤسسات السوق، تعليمات الحسابات الاستثمارية، وتعاميم الهيئة ذات العلاقة.
2. (7) منها ما زالت تحت الإجراء.

ثالثاً: أداء مؤسسات السوق المالية

1. مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية

بنهاية عام 2025م قارب صافي ربح مؤسسات السوق المالية 10.2 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 15.9% مقارنة بالعام السابق. وقد حققت مؤسسات السوق المالية التابعة لبنوك سعودية أرباحاً بلغت قيمتها 7.3 مليار ريال، مثلت ما نسبته 71.8% من إجمالي أرباح مؤسسات السوق المالية المدققة خلال عام 2025م.

الجدول رقم (33): مؤشرات أداء مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

العنصر	المؤسسات التابعة لبنوك سعودية		المؤسسات السعودية		المؤسسات الإقليمية		المؤسسات الدولية		المؤسسات المرخص لها في الترتيب/المشورة		المؤسسات المرخص لها في إدارة الاستثمارات		الإجمالي	
	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م
إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة	7,290	7,290	5,847	6,117	1,446	1,656	3,189	3,720	340	426	154	250	18,266	19,460
إجمالي الأصول	56,814	71,543	10,930	12,724	2,703	3,442	4,906	6,504	569	780	379	683	76,300	95,677
إجمالي الالتزامات	22,538	31,026	2,281	3,022	436	730	839	1,243	230	293	179	329	26,502	36,643
إجمالي حقوق الملكية	34,276	40,517	8,649	9,703	2,267	2,712	4,067	5,261	339	487	200	354	49,798	59,034
الإيرادات	11,243	12,315	3,586	4,166	949	903	1,305	2,622	139	373	262	491	17,484	20,870
الأرباح / الخسائر	6,513	7,355	1,585	1,759	396	338	291	657	18	56	32	78	8,834	10,243

2. مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية

بلغت إيرادات مؤسسات السوق المالية من نشاط إدارة الأصول نحو 7.1 مليار ريال، مثلت ما نسبته 33.9% من إجمالي الإيرادات، ونمت الإيرادات من الاستثمار بنسبة 29.2% خلال عام 2025م

الجدول رقم (34): مصادر إيرادات مؤسسات السوق المالية (مليون ريال)

البيان	المؤسسات التابعة لبنوك سعودية		المؤسسات السعودية		المؤسسات الإقليمية		المؤسسات الدولية		المؤسسات المرخص لها في الترتيب/المشورة		المؤسسات المرخصة بإدارة الاستثمارات		الإجمالي	
	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م	2025م	2024م
الوساطة	1,670	1,322	530	630	111	102	247	534	0	0	0	0	2,558	2,588
إدارة الأصول	3,318	4,001	1,986	2,431	290	351	111	123	0	0	106	176	5,811	7,081
خدمات المصرفية الاستثمارية	744	393	268	224	154	118	180	562	125	148	45	48	1,516	1,493
إيرادات الاستثمارات	4,587	5,918	648	680	104	177	167	206	9	5	28	175	5,543	7,162
أخرى	925	681	155	201	290	155	600	1,196	5	220	83	91	2,056	2,546
الإجمالي	11,243	12,315	3,586	4,166	949	903	1,305	2,622	139	373	262	491	17,484	20,870

رابعاً: مكاتب المحاسبة والمحاسبون القانونيون المسجلون

عدد مكاتب المحاسبة المسجلة
لدى الهيئة

2025م 2024م
16 16

عدد المحاسبين المسجلين
لدى الهيئة

2025م 2024م
54 51

عدد مكاتب المحاسبة المشمولة
بالزيارات الإشرافية

2025م 2024م
5 4

عدد ورش العمل لمكاتب المحاسبة
المسجلة لدى الهيئة

2025م 2024م
17 8

عدد نماذج الملاحظات المرصودة على
مكاتب المحاسبة المسجلة لدى الهيئة

2025م³ 2024م²
23 26

1. بلغ عدد مكاتب المحاسبة الحاضرة لورش العمل 72 مكتباً.
2. تتضمن 197 مخالفة مرتبطة بالمواد التنظيمية والمعايير المهنية.
3. تتضمن 328 مخالفة مرتبطة بالمواد التنظيمية والمعايير المهنية.

الباب الرابع: حماية المستثمر

الفصل الأول: توعية المستثمر

الفصل الثاني: الرقابة

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة

بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

الفصل الأول: توعية المستثمر

أولاً: البرامج الإعلامية
ثانياً: برامج التواصل المؤسسي
ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية
رابعاً: تجربة المستفيد

تولي الهيئة منذ إنشائها الأعمال التوافقية ورفع الثقافة المالية جل اهتمامها ورعايتها، سعياً منها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية تجاه المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، بما يعكس مكانة السوق المالية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني من جهة، ورفع وتعزيز مستوى التوعية والثقافة المالية والاستثمارية من جهة أخرى. كذلك تسعى الهيئة إلى رفع مستوى الوعي بالأنظمة واللوائح التي تختص بتنظيمها وتشريعاتها، وتزويد المشاركين في السوق المالية بأحدث القرارات والإعلانات المرتبطة بهذا القطاع، مما يسهم في تعزيز مستوى الثقة، ورفع الحصيلة المعرفية واكتساب المهارات اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، إضافة إلى حماية المستثمرين من خلال تعزيز مستوى الوعي بالمخاطر والممارسات غير السليمة وغير المشروعة والتصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية؛ لذا أوجدت الهيئة عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية نفذت من خلالها البرامج الرئيسية التالية:

أولاً: البرامج الإعلامية

أطلقت الهيئة أكثر من 85 حملة تواصلية خلال عام 2025م، نُشرت في قنوات التواصل الاجتماعي، والرقمي، والوسائل الإعلامية؛ بغرض إبراز المفاهيم الصحيحة، والتوعية بأحداث السوق المالية، والقرارات والإعلانات التي تصدرها الهيئة لضمان استدامة التواصل مع الجمهور المستهدف والتعريف ببرامج وخدمات وأنظمة الهيئة والسوق المالية، وإبراز الجوانب التي تحفز الاعتماد المحلي وتوضح أهمية وتموضع السوق المالية السعودية.

ساهمت الحملات الإعلامية والإعلانية في ارتفاع وتيرة الزيارة لبوابة الهيئة الرقمية حتى وصلت إلى أكثر من 2.9 مليون زائر في عام 2025م.

- نشرت الهيئة عدداً من المواد الصحفية والإعلامية في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى بث أكثر من 1,400 منشور في قنوات التواصل الاجتماعي.
- أصدرت الهيئة خلال عام 2025م أكثر من 260 بياناً صحفياً وإعلاناً نُشرت في موقعها الإلكتروني، وشاركتها مع المتعاملين في السوق المالية من خلال وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، وموقع شركة السوق المالية السعودية «تداول»، إلى جانب رصد وتقييم أكثر من 23,246 مقالاً وتقريراً تتعلق بالسوق المالية السعودية وتشريعاتها في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.
- عقدت الهيئة 7 لقاءات إعلامية مع وسائل الإعلام، كذلك شاركت في عدد من المؤتمرات والندوات والمنتديات وورش العمل الإعلامية والتوعوية، وأصدرت عدة تقارير ترصد وتحلل دورياً ما يُطرح في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن السوق المالية.

ثانياً: برامج التواصل المؤسسي

شاركت هيئة السوق المالية في عدد من المؤتمرات والفعاليات الكبرى على الصعيدين المحلي والدولي، شملت عدداً من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، واليابان وهونج كونج، والإمارات العربية المتحدة. وشاركت أيضاً في محافل محلية لتعزيز وعي الزوار بالسوق المالية، واستعراض قصتها، وعقدت لقاءات جانبية على هامش المؤتمرات لاستكشاف فرص التعاون والاستماع إلى المستثمرين والمهتمين بالفرض الاستثمارية في السوق المالية.

نظمت الهيئة (ملتقى مؤسسات السوق المالية) بالتعاون مع لجنة مؤسسات السوق المالية؛ بهدف تطوير السوق المالية وتشجيع مؤسسات السوق المالية على حضور الملتقيات المتخصصة. وقد شهد الملتقى مشاركة أكثر من 720 شخصاً. كذلك شاركت الهيئة في 6 أجنحة من خلال الملتقيات والمؤتمرات داخل المملكة؛ للحديث عن عدد من الموضوعات المتعلقة بالسوق المالية وتحفيز الإدراج ومناقشة أبرز المواضيع التي تهم الاقتصاد بشكل عام وأنظمة ولوائح السوق المالية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

- عقدت الهيئة أكثر من 330 تقاطعاً مؤسسياً وورشة عمل مع أصحاب المصلحة في السوق المالية؛ للوقوف على مواضيع محددة من شأنها تطوير السوق المالية، والاستماع إلى وجهات النظر وسبل التطوير والتحديات التي يمكن تطويرها. وقد استهدفت ورش العمل مشاركة ذوي المصلحة قبل إصدار اللوائح والتنظيمات وبعدها؛ للتأكد من سلامة فهم المشاركين في السوق للوائح والتنظيمات الجديدة، بما في ذلك تنظيم الورش التي تدعم تعزيز مستوي الوعي بعدد من الموضوعات المتعلقة بقطاع السوق المالية. وقد شارك في هذه الورش والملتقيات أكثر من 19 ألف شخص.

ثالثاً: برامج الثقافة الاستثمارية

وفي عام 2025م واصلت هيئة السوق المالية جهودها في تعزيز الوعي المالي والاستثماري من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج التوعوية التي أسهمت في ترسيخ الثقافة المالية والاستثمارية لدى مختلف شرائح المجتمع. وقد جاءت هذه الجهود عبر برنامجي «ثمين» و «المستثمر الذكي»، بما يعكس التزام الهيئة بدورها التوعوي، ويعزز حضورها المؤسسي ضمن إطار برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي «علم»، الذي يجمع هيئات الأوراق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هدف مشترك يتمثل في رفع مستوى الثقافة المالية والوعي الاستثماري على مستوى المنطقة. أيضاً أطلقت الهيئة عدداً من الأنشطة والمبادرات التي كان لها أثر ملموس في تعزيز الثقافة المالية والتوعية الاستثمارية لدى الفئات المستهدفة، وذلك على النحو التالي:

1. الحملات التوعوية:

بنت الهيئة شغف المعرفة الاستثمارية عبر 9 حملات توعوية كبرى من خلال «ثمين» و «المستثمر الذكي»، وشهد أكثر من 24 مليون ساعة توعوية من خلال قنوات البرامج التوعوية المختلفة، وقد تناولت مواضيع توعوية مختلفة مثل: التخطيط المالي، والاستثمار، وحقوق وواجبات المستثمرين. كذلك ساهمت في بناء مكتبة احتوت على أكثر من 551 رسالة توعوية و 21 فيديو توعوياً منوعاً، تحولت إلى مصدر لا غنى عنه للمهتمين. وقد تجاوزت أعداد هذه الحملات 378 مليون ظهور و 155 مليون مشاهد. وامتد التأثير إلى فعاليات عالمية مثل «أسبوع المال العالمي» و «أسبوع المستثمر العالمي»؛ إذ أضفت الهيئة بُعداً محلياً يُثري المشاركة الدولية.

2. اللقاءات الجامعية

أدركت الهيئة أهمية بناء وعي مالي لدى الشباب، وعليه استضافت 18 لقاءً جامعياً ضمن برنامج «ثمين»، مقدّمة طيفاً واسعاً من المعارف لأكثر من 1,500 طالب وطالبة من جامعات وكليات مختلفة مثل: القانون، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، والمالية، والمحاسبة، على مستوى المملكة.

3. المشاركات المجتمعية

كانت الهيئة حاضرة في أبرز الفعاليات مثل معرض «بيان»، و«Money 20/20»، و«ملتقى الأكاديمية المالية» و«مؤتمر ومعرض التأمين العالمي (INGATE 2025)»، حيث التقت بأكثر من 12,000 زائر، مقدّمة رؤى غنية حول الأنشطة الاستثمارية وبرنامج «ثمين».

4. بوابة المعرفة الرقمية

اهتماماً بالوصول إلى شتى فئات المجتمع، أنشأت الهيئة مواقع إلكترونية تخدم طيفاً واسعاً من الجمهور. ففي موقع «ثمين» (thameen.org.sa) يمكن للمستخدم استكشاف مكتبة متكاملة للاطلاع على مختلف المخرجات التوعوية من كتب، ومحاضرات، وفيديوهات، وغيرها من المواد التوعوية التي تفيده الفئة المستهدفة. كذلك يمكن للمتصفح من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبرنامج «المستثمر الذكي» (si.org.sa) الاطلاع على المحتوى التوعوي الذي يستهدف النشء، مثل «الأدوات التعليمية» ومسلسل «المستثمر الذكي» وإصدارات مجلة «المستثمر الذكي». واستطاعت هذه المنصات جذب أكثر من مليون زيارة خلال عام 2025م.

5. البرامج التوعوية في منصات التواصل الاجتماعي

كانت حسابات برامج الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي منبراً فعّالاً للوصول المباشر إلى الجمهور المستهدف؛ فقد نُشرت أحدث الرسائل التوعوية المصممة بعناية لتناسب كل شريحة. ويمكن من خلال زيارة صفحات برنامج «ثمين (@thameensa)» وبرنامج «المستثمر الذكي» (@siorgsa) الاطلاع على آخر المنشورات.

6. برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "فلم"

في عام 2025م شهدت «جائزة المستثمر الذكي الخليجي» في الموسم الثالث تتويج 44 فائزاً ضمن المسارات الأربعة للجائزة، وهي: الفيديو، والرسم، والتصوير، والكتابة؛ إذ تُوج ثلاثة فائزين من فئتي الأفراد وطلبة الجامعات في كل مسار، إضافة إلى خمسة فائزين من فئة طلبة المدارس في كل مسار.

وسجّل الموسم الثالث ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى التنافس بنسبة تجاوزت 96.9% مقارنة بالموسم الثاني، وذلك في ظل ارتفاع عدد المشاركات من 45 ألف مشاركة في الموسم السابق إلى أكثر من 88 ألف مشاركة في الموسم الثالث.

وامتداداً لهذا النجاح، أُطلق الموسم الرابع من «جائزة المستثمر الذكي الخليجي» في ذات العام عبر حملات ترويجية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار استمرارية الجائزة وتوسيع نطاق أثرها الإقليمي، وبما يسهم في تعزيز مشاركة مختلف الفئات المستهدفة وتحفيز إنتاج المحتوى التوعوي الإبداعي في مجالات الثقافة المالية والاستثمارية، وقد بلغ إجمالي المشاركات في جميع المسارات أكثر من 260 ألف مشاركة.

رابعاً: تجربة المستفيد

سعيًا من هيئة السوق المالية إلى تعزيز رضا المستثمرين في السوق المالية عن الخدمات المقدمة لهم، وحرصاً منها على مواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجال قياس رضا المستفيدين عن خدماتها الداخلية والخارجية، تعمل الهيئة من خلال إدارة تجربة المستفيد على قياس تجارب المستفيدين من خدماتها، إضافة إلى تطوير مؤشر لقياس تجربة ورضا المستفيد عن الخدمات، والجهد المبذول من المستخدمين في تنفيذها. وتهدف تلك المؤشرات إلى دعم جهود تحسين الخدمات وتطويرها من خلال قياس جودة الخدمات ومدى رضا المستفيدين عنها، وجمع المقترحات للتطوير والتحسين. ويتم ذلك عبر مشاركة المستفيدين - بمختلف فئاتهم - من خلال أدوات متعددة، تشمل استبيانات الرضا، ومجموعات التركيز، وورش العمل التي تتيح لهم التعبير عن آرائهم وانطباعاتهم من خلال إجاباتهم.

وتقوم إدارة تجربة المستفيد، بناءً على نتائج مشاركات المستفيدين، بإعداد تقارير دورية تُظهر مستوى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات، مما يساعد على تحديد أبرز التحديات وفرص التحسين الممكنة، ووضع خطط لمعالجتها بما يعزز جهود التطوير المستمر للخدمات بهدف رفع مستوى الرضا عنها.

ومن ضمن المهام التي تعمل عليها الإدارة بناء رحلات مخصصة للمستفيدين فيما يتعلق بالخدمات الخارجية والداخلية، بما يساهم في تصميم خدمات سهلة الاستخدام تعزز رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة.

وتنتج عن تلك الجهود تحقيق نتائج إيجابية في مستوى رضا المستفيدين عن خدمات الهيئة لعام 2025م.

86.5%

نسبة الرضا العام للمستفيدين
عن خدمات الهيئة لعام 2025م

الفصل الثاني: الرقابة



أولاً: الرقابة على التداولات
ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

أولاً: الرقابة على التداولات

الجدول رقم (35): أبرز تطورات الرقابة على التداولات والتعاملات

العنصر	العدد عام 2024م	العدد عام 2025م	نسبة التغير
تنبيهات نظام الرقابة ¹	39,981	47,502	%18.8
البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها	736	724	%1.6-
الاستفسارات الرقابية	44	29	%34.1-
حالات اشتباه في مخالفة	4	11	%175.0

الجدول رقم (36): عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات المشتبه في مخالفتها الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب مصدر البحث

مصادر البحث المكثف	عام 2024م		عام 2025م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
مراقبة السوق ²	233	%31.7	221	%30.5	%5.2-
تنبيه ³	503	%68.3	503	%69.5	%0.0
الإجمالي	736	%100	724	%100	%1.6-

29 حالة
استفسارات رقابية

11 حالة
اشتباه في مخالفة

724 حالة

تم البحث المكثف في التداولات المشتبه في مخالفتها، ونتج عنها:

47,502 تنبيه

عام 2025م منها:

- المقصود بـ «تنبيهات نظام الرقابة»: الإشعارات الصادرة عن النظام الرقابي «SMARTS» بوجود اشتباه مخالفة في تداول ورقة مالية.
- المقصود بـ «مراقبة السوق»: رصد الاشتباهات عن طريق متابعة التداولات في السوق المالية بشكل مباشر وتحليلها.
- المقصود بـ «التنبيه»: الاشتباه الذي يُرصد عن طريق صدور إشارة من النظام الرقابي «SMARTS» إلى وجود تداولات غير اعتيادية.

ثانياً: الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها

حرصاً من الهيئة على تعزيز حماية المستثمرين وتطوير الإجراءات المرتبطة بتقليص مخاطر السوق المالية، تم العمل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق والتي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها.

الجدول رقم (37): الشركات المدرجة التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها¹

العدد عام 2025م	العدد عام 2024م	نسبة الخسائر المتراكمة
7	10	الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر وبما يقل عن 35% من رأس مالها
8	6	الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 35% فأكثر وبما يقل عن 50% من رأس مالها
12	7	الشركات التي بلغت خسائرها المتراكمة 50% فأكثر من رأس مالها
27	23	الإجمالي

1. اعتمدت بيانات الخسائر المتراكمة للعام 2025م من القوائم المالية الأولية لفترة الربع الثالث المنتهية في 30 سبتمبر 2025م؛ لأن مهلة النشر للقوائم المالية السنوية 2025م تنتهي في 31 مارس 2026م، أي بعد صدور هذا التقرير.

الفصل الثالث: الإفصاح والحوكمة في السوق المالية

أولاً: الإفصاح

ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة

ثالثاً: الاستدامة

أولاً: الإفصاح

1. القوائم المالية للشركات المُدرجة

الجدول رقم (38): عدد الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات للقوائم المالية السنوية للشركات المدرجة¹

الملاحظة	عام 2024م	عام 2025م
عدد الشركات المدرجة	298	335
امتناع عن إبداء الرأي	0	0
تحفظ	8	9
لفت انتباه	29	33
أمر آخر	40	45
المجموع	77	87

وبلغ عدد المخالفات على القوائم المالية للشركات المدرجة 594 مخالفة بنهاية عام 2025م.

2. إعلانات الشركات المُدرجة

الجدول رقم (39): الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني لشركة تداول السعودية، مصنفةً بحسب نوع التطورات الجوهرية في الإعلانات

نوع الإعلان	عام 2024م		عام 2025م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
نتائج مالية	1,101	%17.3	1,238	%16.8	%12.4
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	10	%0.2	5	%0.1	%50.0-
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم	26	%0.4	40	%0.5	%53.8
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مالها	8	%0.1	7	%0.1	%12.5-
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العامة والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	1,083	%17.0	1,235	%16.7	%14.0
توزيع أرباح	271	%4.2	329	%4.5	%21.4
إعلان إيضاحي	538	%8.4	544	%7.4	%1.1
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا	346	%5.4	453	%6.1	%30.9
موافقة على منتج جديد	32	%0.5	18	%0.2	%43.8-
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	2,965	%46.5	3,515	%47.6	%18.5
الإجمالي	6,380	%100.0	7,384	%100.0	%15.7

1. تعمل الهيئة على حصر الملاحظات الواردة في تقرير مراجع الحسابات وفحص بعضها واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها.

ثانياً: حوكمة الشركات المدرجة

1. مجالس إدارة الشركات المدرجة

تضمنت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة لتكوين مجالس الإدارة، ومنها:

أن تكون أغلبيته من الأعضاء غير التنفيذيين.



تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، دون الإخلال بما ورد في الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة.



أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.



ويمثل الأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلون مجتمعين ما نسبته 89.0% من إجمالي مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المدرجة في عام 2025م.

تكوين مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



استقلالات أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية

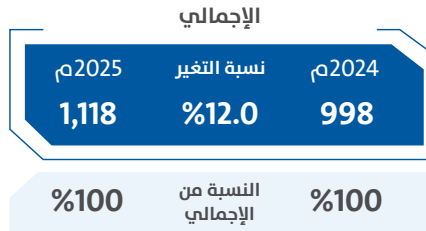
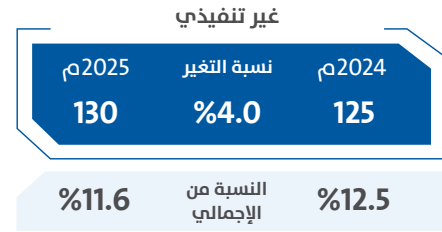
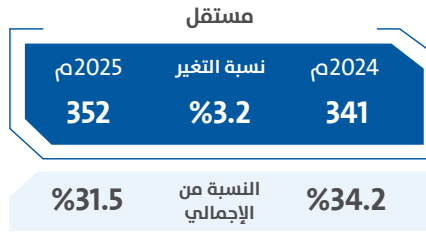
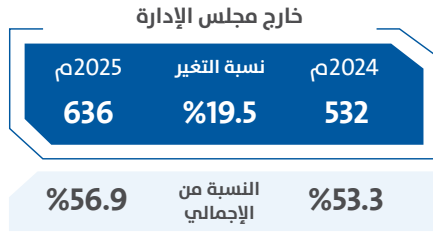


1. العضو غير التنفيذي: هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
2. العضو المستقل: هو عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات.

2. اللجان الرئيسية للشركات المُدرجة

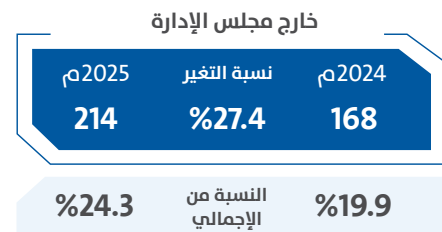
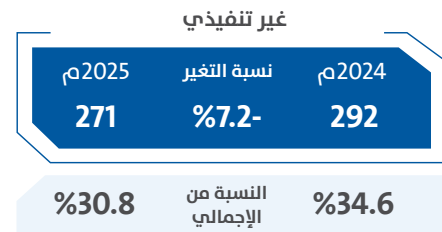
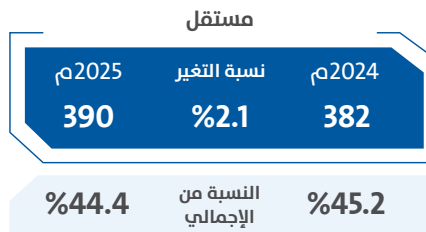
1.2 لجنة المراجعة

عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



2.2 لجنة المكافآت والترشيحات

عدد مقاعد لجان المكافآت والترشيحات في الشركات المدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية



3. تطوير الالتزام بحوكمة الشركات

تحقيقاً للأهداف الرامية إلى تطوير الالتزام بلائحة حوكمة الشركات، وزيادة الوعي باللائحة وتطوير ممارساتها لدى الشركات المدرجة والأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية، حرصت الهيئة على المشاركة في عدة محافل دولية ومحلية وعقدت عدة لقاءات واجتماعات وورش عمل خلال العام 2025م.

الجدول رقم (40): مشاركات الهيئة في تطوير الالتزام بحوكمة الشركات خلال عام 2025م

نوع المشاركة	العنوان	العدد	المقر
لقاء	لقاء هيئة السوق المالية مع الشركات المدرجة في قطاع التعليم	1	هيئة السوق المالية
ورشة عمل	ورشة عمل تقديم الدعم بعد الإدراج في السوق المالية السعودية	2	عن بعد
ورشة عمل	ورشة عمل بعنوان تطوير سوق رأس المال وحوكمة واستخدامات الشركات بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	عن بعد
ورشة عمل	برنامج تطوير أعضاء لجان الترشيحات و المكافآت	1	مركز تطوير القادة في الشركة السعودية للكهرباء
لقاء	لقاء هيئة السوق المالية مع الشركات المدرجة في قطاع التقنية والاتصالات	1	فندق الانتركونتيننتال - القاعة الرئيسية - الرياض
ورشة عمل	ورشة عمل لطلبة برنامج الماجستير التنفيذي في حوكمة الشركات وقوانين السوق المالية في كلية الشرق العربي للحقوق	1	عن بعد
ورشة عمل	المشاركة في المنتدى السنوي الرابع عشر للهيئة بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2025م	1	عن بعد
ورشة عمل	ورشة عمل لجان المراجعة والرقابة الداخلية	1	هيئة السوق المالية
اجتماع	الاجتماع التاسع والأربعون للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس
اجتماع	الاجتماع الخمسون للجنة حوكمة الشركات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	1	مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس

ثالثاً: الاستدامة

تُعَدُّ الاستدامة ركيزة أساسية ضمن «رؤية السعودية 2030» وبرامجها التنفيذية الطموحة. وفي جانب السوق المالية لم يعد وعي المستثمر والمُصدر المحلي بمفاهيم الاستدامة كافياً، بل أصبح الفهم العميق للمتغيرات الدولية لمفاهيم الاستدامة ضرورة حتمية وأمرأً بالغ الأهمية: حيث أن دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في قرارات الاستثمار في الأسواق المالية أصبح أكثر شيوعاً من ذي قبل، إضافة إلى أن أنماط التمويل تأثرت بتلك المفاهيم وبدأت بالتغير.

وإيماناً بأهمية الاستدامة وممارساتها في قطاع السوق المالية، تعمل الهيئة جنباً إلى جنب مع جميع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة على تنفيذ استراتيجية استدامة الشركات المعتمدة من مجلس الوزراء، والمتضمنة عدة مبادرات استراتيجية.

وتنفيذاً لإحدى تلك المبادرات، أصدرت الهيئة في عام 2025م «دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة»، وهو دليل يوضح المبادئ الأساسية والأطر لأدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة بما يعزز تخصيص الأموال بشكل فعال نحو المشروعات التي تُسهم في تكوين مستقبل مستدام، وهذا من شأنه دعم الجهود الوطنية لتسهيل تمويل المشروعات الداعمة للمستهدفات الوطنية في هذا السياق.

وتحرص الهيئة على نشر الوعي بقضايا التمويل المستدام القائمة والمستجدة في السوق، وتتعاون مع الهيئات المحلية والدولية المختصة في مسائل التمويل المستدام، لذا نظّمت الهيئة خلال عام 2025م وشاركت في تنفيذ عدد من ورش العمل واللقاءات التوعوية، وذلك على النحو التالي:

1. ورشة عمل بعنوان «من سد الفجوات إلى النمو: تحقيق الجاهزية للاستدامة في المملكة» في فبراير 2025م، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، وهي ورشة موجهة إلى الشركات المدرجة والخاصة، وقد تناولت أطر الاستدامة، ومصادر بيانات والمؤشرات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتوزيع الإقليمي للاستثمارات المستدامة، ومبادرات التمويل المستدام في المملكة.
2. لقاء بعنوان «تمكين أدوات الدين المستدامة في السوق المالية»، في أكتوبر 2025م، استهدف الشركات المدرجة ومؤسسات السوق المالية، وحرصت الهيئة من خلاله على استعراض التوجهات التنظيمية المرتبطة بدليل «إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة»، ومناقشة مستجدات التنظيمات الداعمة، والتوجهات المستقبلية في تعزيز التمويل المستدام، وأبرز التحديات التي تواجه السوق الخاص بهذه المنتجات.
3. ورشة عمل بعنوان «القطاع غير الربحي والاستثمارات الوقفية» في نوفمبر 2025م، ضمن أعمال ملتقى مؤسسات السوق المالية السنوي موجهة إلى مؤسسات السوق المالية، وتهدف هذه الورشة إلى رفع الوعي بأهمية القطاع غير الربحي وأثره الاقتصادي، وتسليط الضوء على دور الاستثمارات الوقفية في دعم الاستدامة المالية، وإبراز دور السوق المالية في تمكين تلك الاستثمارات.
4. تنظيم جلسة معرفة داخلية بعنوان «رحلة الاستدامة في الهيئة: الأهداف والممارسات»، في ديسمبر 2025م، استهدفت منسوبي الهيئة، وركزت على استعراض مفهوم الاستدامة في قطاع السوق المالية، ومنظومتها، ودورها في دعم رحلة الاستدامة وممارساتها وأنشطتها. وجاءت الجلسة في إطار جهود الهيئة لتعزيز مشاركة المعرفة ونشر الوعي بين منسوبي الهيئة حول ممارسات الاستدامة ودورها في دعم كفاءة السوق المالية وتعزيز جاذبيتها واستدامتها على المدى الطويل.

الإفصاح عن الاستدامة في الشركات المدرجة

في مجال تحسين بيئة المعلومات والبيانات ذات الصلة بالاستدامة في قطاع السوق المالية السعودية، تُجري الهيئة مسحاً سنوياً لبيانات ومعلومات الإفصاح عن الاستدامة للشركات المدرجة، وقد أظهرت نتائجه تقدماً كبيراً في عدد الشركات المدرجة المُفصحة عن الاستدامة في السوق الرئيسية؛ إذ بلغ عددها 125 شركة في عام 2025م مقارنةً بـ 94 شركة في عام 2024م.

الجدول رقم (41): تطورات الإفصاح عن الاستدامة للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية¹

العنصر	عام 2024م	عام 2025م	نسبة التغير
عدد الشركات المفصحة في السوق الرئيسية	94	125	%33.0
النسبة من إجمالي الشركات المُدرجة في السوق الرئيسية	%44	%54	%22.7
عدد الشركات المفصحة في السوق الموازية	12	16	%33.3
النسبة من إجمالي الشركات المُدرجة في السوق الموازية	%11.5	%15.5	%34.8

1. لم تُحسب المتاديق العقارية المتداولة ضمن النسبة، علماً بأن عام النشر يخص عام السنة المالية السابقة له.

وبالنظر إلى نسب الإفصاح عن الاستدامة في السوق المالية بحسب القطاع لعام 2025م، يتبين أن قطاعات الأدوية والبنوك والاتصالات جاءت في المقدمة بنسب إفصاح 100%، تلاها قطاع الطاقة بنسبة إفصاح 85.7%.

الجدول رقم (42): الشركات المفصحة عن الاستدامة في السوقين الرئيسية والموازية لعام 2025م بحسب القطاع¹

القطاع	عدد الشركات في القطاع	عدد الشركات المفصحة في القطاع	النسبة من الإجمالي
الأدوية	3	3	100.0%
البنوك	10	10	100.0%
الاتصالات	4	4	100.0%
الطاقة	6	7	85.7%
المرافق العامة	5	7	71.4%
إدارة وتطوير العقارات	10	18	55.6%
النقل	5	10	50.0%
المواد الأساسية	33	66	50.0%
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	4	10	40.0%
الرعاية الصحية	9	23	39.1%
السلع الرأسمالية	10	27	37.0%
إنتاج الأغذية	9	27	33.3%
تجزئة توزيع السلع الكمالية	4	12	33.3%
الخدمات الاستهلاكية	7	21	33.3%
الخدمات المالية	4	13	30.8%
السلع طويلة الأجل	2	7	28.6%
الخدمات التجارية والمهنية	5	18	27.8%
التطبيقات وخدمات التقنية	4	15	26.7%
الإعلام والترفيه	1	5	20.0%
التأمين	6	27	22.2%
المنتجات المنزلية والشخصية	0	3	0.0%
الإجمالي	141	333	42.3%

1. باستثناء الصناديق العقارية المتداولة.

الفصل الرابع: الشكاوى والبلاغات ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والادعاء والعقوبات والطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها
ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات
ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

أولاً: شكاوى وبلاغات المستثمرين ومخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

1. مركز الاتصال

60,553

إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2025م
وشملت:

46,906

إجمالي الاتصالات الواردة خلال عام 2024م

9,832

قناة تواصل اجتماعي

12,020

بريداً إلكترونياً

38,701

اتصلاً هاتفياً

القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات:



تطبيق توكلنا



موقع الهيئة على شبكة الإنترنت

www.cma.gov.sa



الاتصال الهاتفي

8002451111



إدارة حماية المستثمر

مبنى هيئة السوق المالية - طريق الملك فهد



البريد الإلكتروني

Violation.Reports@cma.gov.sa
info@cma.gov.sa

البريد السعودي

صندوق البريد: 87171 - الرمز البريدي: 11642

القنوات الرسمية لاستقبال الشكاوى:



تطبيق توكلنا



موقع الهيئة على شبكة الإنترنت

investorprotection.cma.gov.sa

2. بلاغات المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

استمراراً لجهود الهيئة في حماية المستثمرين وضمان سلامة السوق وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين بالسوق المالية، أولت مهمة تلقي بلاغات المتعاملين في السوق المالية غاية الاهتمام؛ إذ سعت منذ تنظيم إجراءات الإبلاغ وصدور لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية إلى تيسير سبل تقديم البلاغات عن حالات الاشتباه في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تخص بتطبيقها، وتذليل العقبات التي قد تواجه مقدمي البلاغات من خلال توفير العديد من القنوات الرسمية لاستقبال البلاغات والاشتبهات في أي أعمال أو تصرفات تنطوي على مخالفة لنظام السوق المالية ولوائح التنفيذ.

الجدول رقم (43): عدد البلاغات المتسلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع البلاغ	العدد عام 2024م	العدد عام 2025م	نسبة التغير
أعمال مؤسسات السوق المالية وخدماتها	129	257	99.2%
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	17	26	52.9%
الأرباح وتوزيعات الأسهم	65	58	10.8%
مخالفات نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ	166	194	16.9%
ممارسة أعمال أوراق مالية دون ترخيص	193	196	1.6%
الشركات المدرجة	204	393	92.6%
شركات التقنية المالية	24	64	166.7%
أخرى (تشمل الاحتيال المالي، وغسل الأموال والجرائم المرتبطة بها، والبلاغات غير المصنفة، والخارجة عن اختصاص الهيئة)	352	626	77.8%
الإجمالي	1,150	1,814	57.7%

الجدول رقم (44): عدد البلاغات مصنفة بحسب المبلغ عنه

المبلغ عنهم	العدد عام 2024م	العدد عام 2025م	نسبة التغير
جهة خاضعة لإشراف الهيئة	442	841	90.3%
مؤسسات البنية الأساسية للسوق	41	25	39.0%
شخص طبيعي	367	322	12.3%
شركة / مؤسسة	256	597	133.2%
غير محدد	44	29	34.1%
الإجمالي	1,150	1,814	57.7%

3. شكاوى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية

تستند الهيئة في استقبال الشكاوى إلى مهامها ومسؤولياتها التي نص عليها نظام السوق المالية والأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها ولا سيما مسؤولياتها المتعلقة بحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب. وفي سبيل ذلك، اتخذت الهيئة عدة خطوات، من بينها: فتح قنوات عديدة لاستقبال شكاوى المستثمرين، ومتابعة مخالفات نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ.

الجدول رقم (45): عدد الشكاوى المستلمة مصنفة بحسب موضوعاتها

موضوع الشكاوى	العدد عام 2024م	النسبة من الإجمالي	العدد عام 2025م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
أعمال مؤسسات السوق المالية وخدماتها	3,542	%32.2	4,218	%33.5	%19.1
الأرباح وتوزيعات الأسهم	1,893	%17.2	1,191	%9.5	-%37.1
الاكتتابات العامة وحقوق الأولوية	411	%3.7	392	%3.1	-%4.6
الشركات المدرجة	574	%5.2	1,382	%11.0	%140.8
شركات التقنية المالية	415	%3.8	884	%7.0	%113.0
مخالفات نظام السوق المالية ولوائح التنفيذ	2,496	%22.7	1,886	%15.0	-%24.4
ممارسة أعمال أوراق مالية دون ترخيص	464	%4.2	851	%6.8	%83.4
أخرى	1,211	%11.0	1,775	%14.1	%46.6
الإجمالي	11,006	%100.0	12,579	%100.0	%14.3

الجدول رقم (46): عدد الشكاوى مصنفة بحسب المشتكى عليه

المشتكى عليه	العدد عام 2024م	النسبة من الإجمالي	العدد عام 2025م	النسبة من الإجمالي	نسبة التغير
جهة خاضعة لإشراف الهيئة	7,759	%70.5	8,357	%66.4	%7.7
شخص طبيعي	1,907	%17.3	2,174	%17.3	%14.0
شركة / مؤسسة	807	%7.3	1,446	%11.5	%79.2
مؤسسات البنية الأساسية للسوق	12	%0.1	152	%1.2	%1,166.7
هيئة السوق المالية	521	%4.7	450	%3.6	-%13.6
الإجمالي	11,006	%100.0	12,579	%100.0	%14.3

الجدول رقم (47): حالات الشكاوى التي عالجتها الهيئة

حالة الشكوى	العدد عام 2024م	العدد عام 2025م	نسبة التغير
تحت الدراسة	474	728	%53.6
سُوِّيت	8,963	8,512	%5.0-
إخطار المشتكي للتوجه إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	948	1,154	%21.7
أخرى	621	2,185	%251.9
الإجمالي	11,006	12,579	%14.3

الدعاوى الجماعية

يتضمن مفهوم الدعاوى الجماعية: الدعوى التي تقام من مجموعة أشخاص، تشترك دعواهم في نفس الأسس النظامية والوقائع والطلبات. وقد عملت الهيئة خلال العام 2025م على ست دعاوى جماعية، وأتاحت طلبات الانضمام لكل من يدعي وقوع الضرر عليه خلال المدد النظامية المحددة في لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية.



469 متقدماً

لـ 4 دعاوى جماعية ضد شركات مارست عملاً من أعمال الأوراق المالية دون ترخيص



1,088 متقدماً

دعويان جماعيتان مقامتان ضد عدد من مسؤولي شركة ألغي إدراجها

4. صناديق التعويض

إجمالي تجاوز ملياراً ومئتين وتسعين مليون ريال كقيمة للمكاسب غير المشروعة المحكوم بها بموجب عدد من قرارات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، أنشأت هيئة السوق المالية خلال العام 2025م ثلاثة صناديق تعويض للمتضررين من عدد من المخالفات المرتكبة والثابتة بموجب قرارات اللجان، جسدت نموذجاً متقدماً في تفعيل الصلاحيات النظامية وتعظيم أثرها في حماية حقوق المستثمرين وترسيخ العدالة في السوق المالية؛ من خلال التطبيق المؤسسي لأحكام الفقرة (د) من المادة التاسعة والخمسين من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) بتاريخ 1424/6/2هـ. والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/16) بتاريخ 1441/1/19هـ، التي حوّلت الهيئة تنظيم إجراءات تعويض المتضررين وإنشاء صناديق مخصصة يكون موردها من المكاسب غير المشروعة المحصلة إلى حساب الهيئة. وفي هذا الإطار، أنشأت الهيئة وأدارت صناديق تعويض وفق خطط توزيع معتمدة من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، شملت تعويض المتضررين من المخالفات المرتكبة على سهم شركة وطني للحديد والصلب (حديد وطني)، وتعويض المتضررين من المخالفات المرتكبة على سهم شركة دار الأركان للتطوير العقاري (دار الأركان)، إضافة إلى تعويض المتضررين من المخالفات المرتكبة على سهم شركة الكثيري القابضة (الكثيري)، وبلغ إجمالي المستفيدين من هذه التعويضات أكثر من عشرين ألف مستثمر. ويعكس هذا المسار المؤسسي المتكامل التزام الهيئة الراسخ بتعظيم كفاءة أدواتها النظامية في استرداد المكاسب غير المشروعة وتوجيهها لتعويض المتضررين، وترسيخ مبادئ النزاهة والعدالة، وتعزيز موثوقية السوق المالية السعودية بوصفها سوقاً عادلة، جاذبة، ومحكومة بأعلى معايير الحوكمة والامتثال.

5. مباشرة الإجراءات في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

تنص الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على أنه: «لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يري المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام، واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحيات استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أيضاً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة».

الجدول رقم (48): مباشرة الإجراءات في القضايا الواردة في مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها¹

حالة القضايا	عام 2024م		عام 2025م		نسبة التغير
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	
تحت الإجراء	104	46.2%	173	54.7%	66.3%
أنهت الإجراء	121	53.8%	143	45.3%	18.2%
الإجمالي ²	225	100%	316	100%	40.4%

1. تركز الهيئة على القضايا النوعية، التي تتطلب بطبيعتها إجراءات استثنائية لضبطها أو التحقيق فيها، أو القضايا العاجلة التي تتطلب سرعة في معالجتها إما لمنع سلوكها أو لأثرها.
2. تشمل قضايا متسلسلة في نفس العام والأعوام السابقة.

6. قضايا مخالقات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (49): عدد القضايا الواردة والمنتھية الإجراءات فيها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، مصنفة بحسب نوع المخالفة¹

نوع المخالفة	الواردة		أنھيت الإجراءات فيها ²			
	عام 2024م	عام 2025م	نسبة التغير	عام 2024م	عام 2025م	نسبة التغير
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	16	11	-31.3%	17	14	-17.6%
لائحة حوكمة الشركات	25	30	20.0%	19	25	31.6%
لائحة الاندماج والاستحواذ	1	5	400.0%	0	1	100.0%
لائحة مناديق الاستثمار العقاري	22	31	40.9%	12	20	66.7%
لائحة مؤسسات السوق المالية	37	44	18.9%	24	19	-20.8%
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	0.0%	0	0	0.0%
تعليمات الحسابات الاستثمارية	3	0	-100.0%	3	0	-100.0%
التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات	2	0	-100.0%	2	0	-100.0%
القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة	1	0	-100.0%	0	1	100.0%
قواعد الكفاية المالية	1	2	100.0%	3	2	33.3%
لائحة سلوكيات السوق	3	18	500.0%	7	8	14.3%
لائحة أعمال الأوراق المالية	17	43	152.9%	7	13	85.7%
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	9	1	-88.9%	11	1	-90.9%
قواعد الإدراج	0	1	100.0%	0	1	100.0%
قرارات مجلس الهيئة	1	1	0.0%	2	1	50.0%
تعاميم الهيئة	0	4	400.0%	0	1	100.0%
اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	6	27	350.0%	1	25	2,400.0%
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	0.0%	0	0	0.0%
الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها	0	0	0.0%	0	0	0.0%
نظام الشركات	8	5	-37.5%	5	5	0.0%
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتهما التنفيذية	2	3	50.0%	0	5	500.0%
نظام السوق المالية	5	0	-100.0%	6	1	-83.3%
تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية	1	0	-100.0%	1	0	-100.0%
لائحة أسواق ومراكز إيداع الأوراق المالية	0	0	0.0%	0	0	0.0%
لائحة تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية	0	0	0.0%	1	0	-100.0%
الإجمالي	160	226	41.3%	121	143	18.2%

1. قد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة، وعليه مُنفت القضية بناءً على المخالفة الأبرز.

2. تشمل قضايا لأعوام سابقة.

ثانياً: الادعاء والعقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات

استمراراً لسعي الهيئة المستمر خلال السنوات الماضية إلى توفير الحماية للمستثمرين لتعزيز ثقتهم بالسوق المالية بما يسهم في نموها وازدهارها وتيسير سبل التعويضات لهم، قامت لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية منذ بداية عام 2025م بوضع أولوية لها لإنجاز جميع الدعاوى القائمة لدى لجان الفصل والمقيدة قبل العام الحالي 2025م؛ إذ تم إصدار قرارات بشأن جميع هذه الدعاوى بإجمالي 807 قرار وزيادة بلغت 35.2% عن العام السابق، وأصدرت لجنة الاستئناف أيضاً قرارات قطعية ونهائية في جميع الدعاوى التي استؤنفت خلال العام 2025م بإجمالي عدد قرارات بلغ 495 قراراً بزيادة بلغت 11.7% عن العام السابق، ولم يتبقّ لديها سوى 22 دعوى قائمة استؤنفت خلال شهر ديسمبر من العام 2025م. وقد بلغ المؤشر الاستراتيجي لمتوسط فترة التقاضي 4.5 أشهر، علماً أن القيمة المستهدفة للمؤشر هي 6 أشهر للعام 2025م.

من ناحية أخرى، بلغت قيمة التعويضات المحكوم بها للمتضررين في الدعاوى المدنية الصادر بشأنها قرارات قطعية عن لجان الفصل خلال العام 2025م 124,680,091.82 ريال لعدد 445 متضرراً خلال العام 2025م.

وارتفعت أيضاً نسبة القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بتعويض المدعين حتى بلغت 61.3% (475 قراراً من إجمالي القرارات الصادرة في الدعاوى المدنية والبالغة 775 قراراً) خلال العام 2025م مقارنة بنسبة 48.3% ولعدد 260 قراراً من إجمالي عدد 538 قراراً صادراً خلال العام السابق 2024م.

كذلك كان للجان الفصل خلال العام 2025م عدد من الإنجازات يتمثل أبرزها في إطلاق الأمانة العامة لحزمة من التحسينات على نظامها الإلكتروني تضمنت تطوير البناء الداخلي لتقديم الردود والخطابات في الدعاوى وطلبات الاستئناف والالتماس والتحكيم، إضافة إلى تطوير شاشات المتابعة لرؤساء اللجان ومختلف المستويات الإدارية، وتفعيل خاصية إفعال باب المرافعة قبل البدء في إعداد مشاريع القرارات. ومن ضمن النقلات النوعية لهذا العام 2025م، أطلقت الأمانة العامة للجان الفصل خدمة تقارير الأعمال التي تدعم اتخاذ القرارات ومتابعة سير الدعاوى. وتم أيضاً تطوير وإطلاق سجل إلكتروني لتصنيفات مواضيع الدعاوى والقرارات ليصبح مرجعاً للسوابق القضائية. والأمانة العامة الآن في صدد إطلاق القفزة النوعية في خدماتها الإلكترونية؛ وهي إصدار القرار الرقمي مطلع 2026م الذي يُعد من أبرز الإنجازات التقنية في مجال قضاء منازعات الأوراق المالية.

الجدول رقم (50): احصاءات معاملات النظام الإلكتروني لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

معاملات النظام الإلكتروني	عام 2024م	عام 2025م	نسبة التغير
عدد المعاملات في النظام الإلكتروني لدى لجنة الفصل	27,748	37,994	36.9%
عدد المعاملات في النظام الإلكتروني لدى لجنة الاستئناف	1,856	3,224	73.7%
الإجمالي	29,604	41,218	39.2%

1. القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة الترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها، المتعلقة بمخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، ويحق للهيئة استئناف قرار اللجنة أمام لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وتعد قرارات هذه اللجنة نهائية واجبة النفاذ.

الجدول رقم (51): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية المقامة من الهيئة أو ضدها مصنفة بحسب نوع القضية¹

نوع القضية	لجنة الفصل				لجنة الاستئناف			
	عام 2024م		عام 2025م		عام 2024م		عام 2025م	
	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة	من الهيئة	ضد الهيئة
مخالفة نظام الشركات	0	0	0	4	0	0	0	2
مخالفة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	0	1	0	0	0	0	0	0
مخالفة لائحة مؤسسات السوق المالية	0	1	0	0	0	0	0	0
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	0	7	0	0	0	0	0	0
الدعاوى المقامة ضد قرارات مجلس الهيئة أو الإجراءات والتعليمات والتعاميم الصادرة من الهيئة	0	2	0	3	0	1	0	0
الإجمالي	0	11	0	7	0	2	0	2

1. لم تُسجل أي قضايا تتعلق بمخالفات لائحة سلوكيات السوق أمام لجنتي الفصل والاستئناف خلال عامي 2024م-2025م، وعليه لم تُدرج هذه اللائحة ضمن بيانات الجدول للعام الحالي. واختلفت بيانات العام 2024م ضمن مخالفات لائحة سلوكيات السوق عما هو منشور في التقرير السنوي للعام 2024م، نتيجة إعادة تصنيف ومراجعة البيانات.

2. القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (52): عدد القضايا القائمة المنظورة لدى الجهات القضائية الأخرى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجهة القضائية	نوع الدعوى	عدد القضايا عام 2024م	عدد القضايا عام 2025م
المحكمة الإدارية	إدارية / تنفيذ	7	6
محكمة التنفيذ – القضاء العام	تنفيذ	1	1
المحكمة العمالية	عمالية	1	0
محكمة التنفيذ الإدارية – ديوان المطالم ¹	تنفيذ	147	193
المحكمة العامة	تنفيذ	0	0
الإجمالي		156	200

3. اللوائح والمذكرات الجوابية في القضايا المنظورة المقامة من الهيئة أو ضدها

تتولى الهيئة إعداد لوائح الادعاء والمذكرات الجوابية والاستئنافية في شأن القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها.

الجدول رقم (53): عدد اللوائح والمذكرات والتظلمات في القضايا المقامة من الهيئة أو ضدها

اللوائح / المذكرات / التظلمات	العدد عام 2024م	العدد عام 2025م	نسبة التغير
لوائح ومذكرات جوابية في القضايا المقامة من الهيئة	149	31	-79.2%
مذكرات جوابية في القضايا المقامة ضد الهيئة	102	70	-31.4%
لوائح الاستئناف المقدمة ضد القرارات والأحكام الصادرة عن الجهات القضائية المختصة	33	25	-24.2%
التظلمات ضد القرارات والإجراءات الصادرة عن الهيئة	43	50	16.3%
الإجمالي	327	176	-46.2%

1. بتاريخ 04-12-2024م، أتيح تقديم طلبات التنفيذ أمام ديوان المطالم من خلال المنصة الإلكترونية.

4. الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

الجدول رقم (54): الأحكام النهائية في الدعاوى المقامة من الهيئة أو ضدها

التصنيف	العدد عام 2024م			العدد عام 2025م		
	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي	مقامة من الهيئة	مقامة ضد الهيئة	الإجمالي
انتهت بحكم نهائي لصالح الهيئة	1	55	56	2	24	26
انتهت بحكم نهائي ضد الهيئة	0	1	1	0	0	0

5. القضايا والمخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

بلغ عدد القضايا التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة منذ صدور الأمر السامي رقم 4690 وتاريخ 6/2/1435هـ، القاضي بنقل اختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية إلى النيابة العامة 240 قضية حتى نهاية عام 2025م، منها قضية واحدة منظورة لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، و 14 قضية تم إحالتها إلى النيابة العامة وما زالت تحت الإجراء، وبلغ عدد القضايا المنتهية 225 قضية.

الجدول رقم (55): عدد المخالفات التي أحالتها الهيئة إلى النيابة العامة

المادة المخالفة	2024م	2025م
المادة (31): مخالفات ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	5	5
المادة (49): مخالفات تلاعب وتضليل	5	6
المادة (50): مخالفات التداول بناءً على معلومة داخلية	0	3
المادة (260): من نظام الشركات	3	0
المادة (2): من نظام مكافحة غسل الأموال	0	0
الإجمالي	13	14

1. يمثل عدد المخالفات في القضايا المحالة إلى النيابة العامة خلال عام 2024م البالغ عددها 12 دعوى، وقد تشترك أكثر من مخالفة في قضية واحدة.

6. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات

تتولى الهيئة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها، وذلك عبر الخطوتين التاليتين:

- أ. تبليغ المخالف والجهات المعنية بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة بحق المخالف.
- ب. متابعة تنفيذ قرارات العقوبات.

7. تصنيف قرارات العقوبات ضد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها

الجدول رقم (56): عدد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها الذين صدرت بشأنهم قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2025م¹

نوع المخالف	العدد	المنفَذ	نسبة المنفَذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
مستثمر	97	62	%63.9	35	%36.1
مؤسسة سوق مالية / شخص مسجل	44	42	%95.5	2	%4.5
شركة مدرجة	6	6	%100.0	0	%0.0
عضو مجلس إدارة / كبار التنفيذيين	108	89	%82.4	19	%17.6
الإجمالي	255	199	%78.0	56	%22.0

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2025م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2024م حتى الربع الثالث من عام 2025م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2025م؛ ذلك أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

الجدول رقم (57): عدد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها والتي صدرت بشأنها قرارات واجبة التنفيذ خلال عام 2025م¹

النظام/اللائحة	العدد	المنقذ	نسبة المنقذ	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	18	18	%100.0	0	%0.0
لائحة حوكمة الشركات	52	37	%72.2	15	%28.8
لائحة الاندماج والاستحواذ	1	1	%100.0	0	%0.0
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	14	14	%100.0	0	%0.0
لائحة مؤسسات السوق المالية	22	20	%90.9	2	%9.1
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0	%0.0	0	%0.0
تعليمات الحسابات الاستثمارية	2	2	%100.0	0	%0
قواعد الكفاية المالية	3	3	%100.0	0	%0.0
لائحة سلوكيات السوق	81	54	%66.7	27	%33.3
لائحة أعمال الأوراق المالية	15	7	%46.7	8	%53.3
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	1	1	%100.0	0	%0.0
قواعد الإدراج	0	0	%0.0	0	%0.0
قرارات مجلس الهيئة	2	2	%100.0	0	%0.0
تعاميم الهيئة	3	3	%100.0	0	%0.0
الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	0	0	%0.0	0	%0.0
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	0	0	%0.0	0	%0.0
نظام الشركات	38	35	%92.1	3	%7.9
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	3	2	%66.7	1	%33.3
الإجمالي	255	199	%78.0	56	%22.0

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2025م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2024م حتى الربع الثالث من عام 2025م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2025م؛ ذلك أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.

الجدول رقم (58): تصنيف العقوبات الصادرة عن المجلس ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

نسبة التغيير	عام 2025م		عام 2024م		نوع العقوبة
	النسبة من الإجمالي	العدد ²	النسبة من الإجمالي	العدد ¹	
%13.0	%83.8	244	%83.7	216	غرامة مالية
%0.0	%1.4	4	%1.6	4	المنع من مزاولة الوساطة أو إدارة المحافظ أو العمل مستشار استثمار أو أي وظيفة واجبة التسجيل
%88.2-	%0.7	2	%6.6	17	المنع من العمل في الشركات المدرجة في السوق المالية
%153.8	%11.3	33	%5.0	13	المنع من شراء الأسهم في الشركات المدرجة
%42.9-	%1.4	4	%2.7	7	السجن
%300.0	%1.4	4	%0.4	1	أخرى ³
%12.8	%100.0	291	%100.0	258	الإجمالي

1. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2024م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2023م حتى الربع الثالث من عام 2024م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2024م؛ ذلك أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
2. القرارات الواجب تنفيذها للعام 2025م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2024م حتى الربع الثالث من عام 2025م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2025م؛ ذلك أن تنفيذها يتم بعد نهاية العام.
3. تشمل عقوبات إدارية واحترافية.

8. الغرامات والجزاءات المالية ضد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها¹

الجدول رقم (59): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفات الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها¹

اللائحة/النظام	عام 2024م		عام 2025م	
	إجمالي مبالغ الغرامات والجزاءات المالية الواجب تحصيلها (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة	إجمالي المبالغ المحصلة إنفاذاً للقرارات (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	2,585,000	94.2%	780,000	100.0%
لائحة حوكمة الشركات	3,550,000	69.6%	1,080,000	55.1%
لائحة الاندماج والاستحواذ	0	0.0%	10,000	100.0%
لائحة صناديق الاستثمار/العقاري	2,180,000	100.0%	1,410,000	100.0%
لائحة مؤسسات السوق المالية	3,090,000	100.0%	5,475,000	89.8%
لائحة وكالات التصنيف الائتماني	0	0.0%	0	0.0%
تعليمات الحسابات الاستثمارية	0	0.0%	7,630,000	100.0%
قواعد الكفاية المالية	40,000	100.0%	80,000	100.0%
لائحة سلوكيات السوق	648,726,538.93	74.4%	78,231,913.75	56.3%
لائحة أعمال الأوراق المالية	2,940,000	17.5%	3,070,937.10	21.0%
قواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة	10,000	100.0%	10,000	100.0%
قواعد الإدراج	0	0.0%	0	0.0%
قرارات مجلس الهيئة	60,000	16.7%	15,000	100.0%
تعاميم الهيئة	0	0.0%	50,000	100.0%
الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة	50,000	100.0%	0	0.0%
لائحة مراكز مقاصة الأوراق المالية	120,000	100.0%	0	0.0%
نظام الشركات	40,430,000	72.9%	5,800,032	80.3%
نظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتيهما التنفيذية	0	0.0%	210,000	75.0%
الإجمالي	703,781,539	74.3%	103,852,883.3	58.0%

1. المبالغ الواجب تحصيلها للعام 2025م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2024م حتى الربع الثالث من عام 2025م، ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2025م؛ ذلك أن تحصيلها يتم بعد نهاية العام.

الجدول رقم (60): إجمالي الغرامات والجزاءات المالية الواجب تنفيذها بقرارات صادرة عن الهيئة ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ضد مخالفتي الأنظمة واللوائح التي تختص الهيئة بتطبيقها مصنفة بحسب المخالفات¹

نوع المخالف	عام 2024م		عام 2025م	
	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها (ريال)	إجمالي المبالغ الواجب تحصيلها (ريال)	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء	نسبة المحصل من إجمالي مبلغ الغرامة والجزاء
مستثمر	524,105,781.93	154,371,701.9	69.7%	53.2%
عضو مجلس إدارة / كبار تنفيذيين	173,750,757	9,442,500.0	87.4%	75.1%
شخص مسجل	600,000	950,000.0	100%	40.0%
شركة مدرجة	220,000	150,000.0	100%	100.0%
مؤسسة سوق مالية	5,105,000	14,186,250.0	100%	99.5%
الإجمالي	703,781,538.9	179,100,451.9	74.3%	58.0%

9. القرارات الصادرة لصالح المدعين في الدعاوى المدنية

الجدول رقم (61): القرارات الصادرة لصالح المدعين في الدعاوى المدنية

الوصف	عام 2024م	عام 2025م
القرارات الصادرة لصالح المدعين في الدعاوى المدنية	260	475
إجمالي عدد القرارات الصادرة في الدعاوى المدنية	538	775
النسبة	48.3%	61.3%

الجدول رقم (62): القرارات الصادرة لصالح المدعين مصنفة بحسب المدعى عليهم

التصنيف	عام 2024م	عام 2025م
ضد ممارسي أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	90	292
ضد مخالفتي لائحة سلوكيات السوق والمادة (49) من نظام السوق المالية	43	32
ضد مؤسسات السوق المالية	49	81
ضد شركة مدرجة وأعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين	19	22
أفراد وشركات غير مدرجة	58	46
دعوى جماعية	1	2
الإجمالي	260	475

الجدول رقم (63): متوسط مدة التقاضي بين عامي 2024 - 2025م

الوصف	عام 2024م (شهر)	عام 2025م (شهر)
متوسط الفترة الزمنية للتقاضي	4.41	4.5

1. المبالغ الواجب تحصيلها للعام 2025م، تمثل قرارات الربع الرابع من عام 2024م حتى الربع الثالث من عام 2025م ولا تشمل قرارات الربع الرابع من العام 2025م؛ ذلك أن تحصيلها يتم بعد نهاية العام.

10. المبالغ المحكوم بها في الدعاوى المدنية والدعاوى الجزائية الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

الجدول رقم (64): مبالغ التعويضات وأعداد المعوزين وأتعاب الدعاوى المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية (ريال)

العام	عدد المعوزين	التعويضات	أتعاب متابعة الدعوى	الإجمالي
عام 2024م	921	389,016,840.3	1,510,569.0	390,527,409.3
عام 2025م	445	124,680,091.8	1,805,340.3	126,485,432.1

الجدول رقم (65): مبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

التصنيف	عام 2024م	عام 2025م
ضد ممارسي أعمال الأوراق المالية دون ترخيص	137,124,177.9	79,254,318.0
ضد مخالفين لائحة سلوكيات السوق والمادة (49) من نظام السوق المالية	3,078,561.3	2,932,110.7
ضد مؤسسات السوق المالية	98,622,059.0	26,961,353.2
ضد شركة مدرجة	4,029,800.5	1,447,265.4
دعوى جماعية	90,833,430.5	١0.0
أخرى ²	55,328,811.2	14,085,044.6
الإجمالي	389,016,840.3	124,680,091.8

الجدول رقم (66): مبالغ المكاسب غير المشروعة والغرامات المالية المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية صادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

العام	المكاسب غير المشروعة	الغرامات المالية	الإجمالي
عام 2024م	156,045,711.4	151,235,000.0	307,280,711.4
عام 2025م	97,469,633.6	28,520,750.0	125,990,383.6

1. لم تتضمن مبالغ التعويضات المحكوم بها الصادرة بقرارات قطعية عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية لعام 2025م، التعويضات المحكوم بها في دعويين جماعيتين صدرتا عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال العام 2025م بقرارات غير قطعية ما زالت منظورة من لجنة الاستئناف.
2. تشمل تعويضات المستثمرين ضد أفراد وشركات غير مدرجة.

ثالثاً: الطلبات المتعلقة بأصول المستثمرين

الجدول رقم (67) الطلبات الصادرة عن الجهات القضائية والحكومية المعنية وذوي الشأن المتعلقة بأصول المستثمرين

الجهة الطالبة	عام 2024م	عام 2025م	نسبة التغير
وزارة العدل	1,974,906	2,549,448	%29.1
جهات حكومية	1,774	22,951	%1,193.7
مستثمرون / ورثة	12,168	10,407	%14.5-
الإجمالي	1,988,848	2,582,806	%29.9

الجدول رقم (68) عدد الأوامر القضائية الواردة عبر نظام «نافذ»

نوع الأمر	عام 2024م	عام 2025م	نسبة التغير
إفصاح وحجز	1,149,557	1,582,480	%37.7
رفع حجز	720,134	795,875	%10.5
تنفيذ	103,748	170,813	%64.6
الإجمالي	1,973,439	2,549,168	%29.2

الجدول رقم (69): عدد الطلبات الواردة للهيئة مصنفة بحسب نوع الطلب

نوع الطلب	عام 2024م	عام 2025م	نسبة التغير
إفصاح	26,204	255,743	%876.0
حجز	1,138,266	1,359,369	%19.4
رفع حجز	720,342	796,752	%10.6
قسمة تركة	190	374	%96.8
بيع	103,798	170,546	%64.3
أخرى	48	22	%54.2-
الإجمالي	1,988,848	2,582,806	%29.9

الباب الخامس: الإفصاح المالي للهيئة

أولاً: تقرير مراجع الحسابات المستقل

ثانياً: قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025م

ثالثاً: قائمة الأداء المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

رابعاً: قائمة التغير في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

خامساً: قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

سادساً: الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية في 31 ديسمبر 2025م

هيئة السوق المالية

القوائم المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

مع

تقرير مراجع الحسابات المستقل

فهرس القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

الصفحة	المحتويات
195 - 194	تقرير مراجع الحسابات المستقل
197 - 196	قائمة المركز المالي
198	قائمة الأداء المالي
201 - 200	قائمة التغيرات في صافي الأصول
203 - 202	قائمة التدفقات النقدية
330 - 204	الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية

تقرير مراجع الحسابات المستقل

المحترمين

للسادة أصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة السوق المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لهيئة السوق المالية «الهيئة»، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025م، وقوائم الأداء المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للهيئة كما في 31 ديسمبر 2025م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم «مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية» في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الهيئة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا يُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرقة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الهيئة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الهيئة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني ذلال المراجعة، وعلينا أيضاً:

« تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

« الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالهيئة.

« تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

« استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الهيئة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الإنباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الهيئة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

« تقييم العرض العام، وهيكّل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحكومة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لهيئة السوق المالية («الهيئة»).

كما زدونا المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.

شركة ك بي بي إم جي للاستشارات المهنية

مساهمة مهنية

naif

نايف عبد الرحمن إدريس

رقم الترخيص 457



الرياض في: 27 رمضان 1447هـ

الموافق: 16 مارس 2026م

هيئة السوق المالية
قائمة المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025م
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

31 ديسمبر 2024م	31 ديسمبر 2025م	إيضاح	
الأصول			
الأصول المتداولة			
4,604,169	112,213,223	6	نقد ومعادلات النقد
4,392,000,000	3,872,000,000	7	ودائع لأجل
58,836,163	16,379,272	8	ذمم مدينة
659,205,758	662,151,322	9	دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى
14,939,828	20,766,104		سلف الموظفين
5,129,585,918	4,683,509,921		إجمالي الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة			
31,313,473	51,082,258		الجزء غير المتداول من سلف الموظفين
144,950,000	--		الجزء غير المتداول من الدفعات المقدمة
210,761,318	205,276,718	10	ممتلكات ومعدات
1,011,621,999	996,470,109	11	مشروعات تحت التنفيذ
11,938,411	31,064,162	12	أصول غير ملموسة
--	174,140,936	13	أصول حق الاستخدام
1,410,585,201	1,458,034,183		إجمالي الأصول غير المتداولة
6,540,171,119	6,141,544,104		إجمالي الأصول
الالتزامات			
الالتزامات المتداولة			
657,060	2,263,731	14	موردين وذمم دائنة
733,467,245	578,563,956	15	مصرفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى
--	15,060,685	16	التزامات عقود الإيجار المتداولة
734,124,305	595,888,372		إجمالي الالتزامات المتداولة
الالتزامات غير المتداولة			
--	1,549,294	16	التزامات عقود الإيجار غير المتداولة
440,946,486	527,931,395	17	مخصص مكافأة نهاية الخدمة

31 ديسمبر 2024م	31 ديسمبر 2025م	إيضاح	
440,946,486	529,480,689		إجمالي الالتزامات غير المتداولة
1,175,070,791	1,125,369,061		إجمالي الالتزامات
			صافي الأصول
1,296,918,944	1,267,100,238	18	احتياطي نفقات
1,905,938,569	2,102,294,254	18	احتياطي عام
574,125,926	219,888,353	18	فائض نقدي
1,588,116,889	1,426,892,198		فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم
5,365,100,328	5,016,175,043		إجمالي صافي الأصول
6,540,171,119	6,141,544,104		إجمالي صافي الأصول والالتزامات

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (25) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة الأداء المالي
كما في 31 ديسمبر 2025م
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الإيرادات			
1,128,306,815	779,998,736	19	عمولات تداول الأوراق المالية
174,467,038	169,496,315	19	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
261,203,791	208,403,489	19	مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية
249,856,954	251,469,577	19	عوائد ودائع
1,813,834,598	1,409,368,117		مجموع الإيرادات
المصروفات			
(651,055,645)	(711,732,819)	20	رواتب ومزايا الموظفين
(209,871,396)	(278,566,979)	21	مصروفات عمومية وإدارية
(60,433,257)	(68,949,922)		تدريب وابتعاث الموظفين
(31,530,153)	(50,565,913)		خدمات مهنية واستشارات
(17,409,226)	(33,844,108)	13,12,10	استهلاكات وإطفاءات
(970,299,677)	(1,143,659,741)		مجموع المصروفات
(360,783)	(3,039,782)		مصروفات أخرى
843,174,138	262,668,594		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (25) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التغيرات في صافي الأصول
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

المجموع	فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم	فائض نقدي	احتياطي عام	احتياطي نفقات	إيضاح	
31 ديسمبر 2024م						
4,585,697,149	1,609,174,139	44,433,530	1,776,203,184	1,155,886,296		الرصيد في 1 يناير 2024م
(44,433,530)	--	(44,433,530)	--	--	18	محول إلى وزارة المالية خلال العام
843,174,138	843,174,138	--	--	--		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات
(19,337,429)	(19,337,429)	--	--	--	17	أثر التغيرات في الافتراضات الإكتوارية
--	2,932,089,480	--	(1,776,203,184)	(1,155,886,296)		رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم
--	(3,776,983,439)	3,776,983,439	--	--	18	الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات
--	--	(1,296,918,944)	--	1,296,918,944	18	محول إلى احتياطي نفقات
--	--	(1,905,938,569)	1,905,938,569	--	18	محول إلى احتياطي عام
5,365,100,328	1,588,116,889	574,125,926	1,905,938,569	1,296,918,944		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024م
31 ديسمبر 2025م						
5,365,100,328	1,588,116,889	574,125,926	1,905,938,569	1,296,918,944		الرصيد في 1 يناير 2025م
(574,125,926)	--	(574,125,926)	--	--	18	محول إلى وزارة المالية خلال العام
262,668,594	262,668,594	--	--	--		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات
(37,467,953)	(37,467,953)	--	--	--	17	أثر التغيرات في الافتراضات الإكتوارية
--	3,202,857,513	--	(1,905,938,569)	(1,296,918,944)		رد احتياطي نفقات واحتياطي عام في فائض الإيرادات عن المصروفات المتراكم
--	(3,589,282,845)	3,589,282,845	--	--	18	الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات
--	--	(1,267,100,238)	--	1,267,100,238	18	محول إلى احتياطي نفقات
--	--	(2,102,294,254)	2,102,294,254	--	18	محول إلى احتياطي عام
5,016,175,043	1,426,892,198	219,888,353	2,102,294,254	1,267,100,238		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025م

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (25) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

هيئة السوق المالية
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م
(جميع المبالغ مقربة إلى أقرب ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

31 ديسمبر 2024م	31 ديسمبر 2025م	إيضاح	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
843,174,138	262,668,594		صافي فائض الإيرادات عن المصروفات للسنة
الحركات غير النقدية			
17,409,226	33,844,108	13,12,10	استهلاكات واطفاءات
357,640	26,428		خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات وأصول غير ملموسة
35,142,520	46,409,386	17	تكلفة الخدمة الحالية
22,369,765	22,913,122	17	تكلفة العمولة
(249,856,954)	(251,469,577)	19	إيرادات عوائد الودائع
--	148,803	16	فوائد التزامات عقود إيجار
--	2,746,846	21	الخسائر الائتمانية المتوقعة
التغيرات في			
(3,522,795)	41,240,090		ذمم مدينة
(2,226,990)	(25,595,061)		سلف موظفين
(9,978,859)	(12,235,673)		دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى
(2,901,401)	1,606,671		موردين وذمم دائنة
295,124,482	(154,903,289)		مصروفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى
(35,363,321)	(19,805,552)	17	مدفوع من مكافأة نهاية الخدمة
240,738,296	247,519,356	7	إيرادات عوائد ودائع محصلة
1,150,465,747	195,114,252		التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية

31 ديسمبر 2024م	31 ديسمبر 2025م	إيضاح	
الأنشطة الاستثمارية			
(12,282,013)	(14,563,511)	11,10	إضافات ممتلكات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ
(1,268,300)	(3,549,728)	12	إضافات أصول غير ملموسة
26,969	424,791		محصل من استبعاد ممتلكات ومعدات
(13,523,344)	(17,688,448)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(44,433,530)	(574,125,926)	18	محول إلى وزارة المالية
--	(15,690,824)	16	سداد التزامات عقود الإيجار
(44,433,530)	(589,816,750)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
1,092,508,873	(412,390,946)		التغير في النقد ومعادلات النقد خلال السنة
3,304,095,296	4,396,604,169		النقد ومعادلات النقد في أول السنة
4,396,604,169	3,984,213,223	7,6	النقد ومعادلات النقد في آخر السنة
أهم المعاملات غير النقدية			
702,835,382	--	11,9	محول من مشروعات تحت التنفيذ الى دفعات مقدمة
--	144,950,000		تحويل من دفعة مقدمة إلى أصل حق استخدام
--	11,710,286		تحويل من مصروف مقدم إلى أصل حق استخدام

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (25) تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

1. التنظيم والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 2 جمادى الثاني 1424هـ الموافق 1 أغسطس 2003م الذي نص على أن يتم إنشاء هيئة في المملكة العربية السعودية تسمى «هيئة السوق المالية». وقد تم إنشاء الهيئة وشرعت في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ/ 114 بتاريخ 13 جمادى الأول 1425هـ الموافق 1 يوليو 2004م بتعيين مجلس هيئة السوق المالية.

هيئة السوق المالية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء. الهيئة هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية لتحقيق الآتي:

- « تنظيم السوق المالية وتطويرها.
- « تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها.
- « تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
- « حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة.
- « العمل على تحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- « تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.
- « تنظيم طلبات التوكيل والشراء والعروض العامة للأسهم.
- « الترخيص بتأسيس منشأة ذات أغراض خاصة وتنظيم ومراقبة أعمالها وإصدار القواعد المنظمة لذلك.
- « تنظيم رهن الأوراق المالية والتنفيذ عليها.

بناءً على قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 02/5/2004 بتاريخ 23 جمادى الثاني 1425هـ الموافق 9 أغسطس 2004م (تبدأ السنة المالية للهيئة من اليوم الحادي عشر من برج الجدي من كل سنة (الموافق 1 يناير) وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من كل سنة) الموافق 1 يناير (وتنتهي في اليوم العاشر من برج الجدي من السنة المالية التالية) الموافق 31 ديسمبر.

يقع مقر الهيئة في طريق الملك فهد، مدينة الرياض ص.ب 87171. الرياض 11642.

2. أسس الإعداد

أ. بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية للهيئة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بناء على قرار مجلس الهيئة رقم 4-67-2018 بتاريخ 27 رمضان 1439هـ الموافق 11 يونيو 2018م.

ب. أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الإستمرارية بإستخدام مبدأ الإستحقاق المحاسبي وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء خطة المنافع المحددة التي يتم قياسها بالقيمة الحالية للالتزامات المستقبلية باستخدام طريقة وحدة الأئتمان المتوقعة.

ج. عملة العرض والنشاط

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، والذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للهيئة.

3. ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية

3-1 عرض الأصول والالتزامات

تم تطبيق نفس دورة التشغيل العادية على تصنيف الأصول والالتزامات و مدتها اثني عشر شهراً. تصنف الهيئة الأصل على أنه أصل متداول عندما يستوفي أيًا من الضوابط التالية:

- أ. يتوقع أن يُحقق أو يُحتفظ به لغرض البيع أو الاستهلاك خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو
 - ب. يُحتفظ به -بشكل رئيسي- لغرض المتاجرة؛ أو
 - ج. يتوقع أن يُحقق خلال مدة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو
 - د. يكون الأصل نقدًا أو معادلاً للنقد، ما لم يكن خاضعاً لقيود على مبادلتها، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً -على الأقل- بعد تاريخ القوائم المالية.
- وتصنف الهيئة جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

تصنف الهيئة الالتزام على أنه التزام متداول عندما يستوفي أيًا من الضوابط التالية:

- أ. يتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للهيئة؛ أو
 - ب. يُحتفظ بالالتزام -بشكل رئيسي- لغرض المتاجرة؛ أو
 - ج. يكون الالتزام واجب التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية؛ أو
 - د. ليس للهيئة حق غير مشروط في أن تُؤجل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً – على الأقل – بعد تاريخ القوائم المالية.
- تصنف الهيئة التزاماتها المالية على أنها التزامات متداولة عندما تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية، حتى وإن:

- أ. كان الأجل الأصلي لفترة أطول من اثني عشر شهراً؛ و
- ب. تم إكمال اتفاق لإعادة التمويل، أو إعادة جدولة الدفعات، على أساس طويل الأجل بعد تاريخ القوائم المالية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية.

تصنف الهيئة جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

3-2 النقد ومعادلات النقد

لغرض قائمة المركز المالي، يشتمل النقد ومعادلات النقد على الحسابات الجارية لدى البنوك بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل ذات السيولة العالية التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل، والتي تكون جاهزة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة، والتي لا تتعرض لمخاطر جوهرية من جراء التغيرات في القيمة.

ينم عرض الودائع التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من اثني عشر شهراً بشكل منفصل في قائمة المركز المالي ضمن الأصول المتداولة.

لغرض العرض في قائمة التدفقات النقدية، يشتمل النقد ومعادلات النقد على الحسابات الجارية لدى البنوك وودائع لأجل.

3-3 الأدوات المالية

الأصول المالية

الإثبات الأولي والقياس

الأداة المالية: هي أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى لأصول المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 «الإثبات والقياس»: تصنف الأصول المالية عند الإثبات الأولي من قبل الهيئة كأصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وقروض ومبالغ مستحقة، واستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو الأصول مالية متاحة للبيع، حسبما هو ملائم.

تشمل الأصول المالية للهيئة: النقد ومعادلات النقد والودائع لأجل والذمم المدينة وسلف الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للأصول المالية على تصنيفها. علماً بأن جميع الأصول المالية للهيئة تدرج تحت فئة سلف للموظفين ومبالغ مستحقة أخرى.

السلف والذمم المدينة هي أصول مالية غير مشتقة ذات أقساط ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة. بعد القياس الأولي، يتم قياس مثل هذه الأصول المالية لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة السائد، ناقصاً انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة السائد. يتم إثبات الخسائر التي تنشأ من انخفاض القيمة في الفائض أو العجز.

التوقف عن الإثبات

تقوم الهيئة بالتوقف عن الإثبات أصل مالي أو حسب مقتضى الحال، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتماثلة عند:

« انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو

« قيام بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث أو (أ) قيام الهيئة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الهيئة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل وتحويل السيطرة على الأصل

الهبوط في قيمة الأصول المالية

تقوم الهيئة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد تعرضت لهبوط القيمة. ويتقرر أن أصل معين أو مجموعة من الأصول المالية قد هبطت قيمتها فقط في حالة وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة الأصل نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث الخسارة أثر يمكن تقييمها بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية.

تشمل الأدلة الموضوعية لانخفاض القيمة المؤشرات التالية:

« تعرض مدين أو مجموعة من المدينين إلى صعوبات مالية جوهرية

« وقوع إهمال أو تقصير في سداد الفائدة أو أصل المبلغ

« احتمال إفلاس المقترض أو إعادة هيكلته ماليا

« المعطيات التي يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

تقوم الهيئة في البداية بإجراء تقييم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على هبوط قيمة أي من الأصول المالية التي تعتبر هامة بمفردها أو بشكل

جماعي بالنسبة للأصول المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. إذا ما تبين للهيئة عدم وجود دليل موضوعي على هبوط في قيمة الأصول التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من هبوط قيمتها، سواء كان هام أم لا، فأنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الأصول المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من هبوط قيمتها. إن الأصول، التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من هبوط قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة هبوط القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

إذا كان هناك دليل رئيسي على تكبد خسارة هبوط القيمة تقاس خسارة الهبوط المحددة وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المتوقعة المستقبلية غير المتكيدة بعد). تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل العمولة الفعلية الأصلية للأصل المالي.

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي من خلالها حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي، يكون مخصص الخسارة مطلوباً للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض بغض النظر عن توقيت التعثر في السداد (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر).

بالنسبة للذمم المدينة للمعاملات التبادلية وغير التبادلية، تطبق الهيئة النموذج المبسط عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبالتالي، لا تتابع إدارة الهيئة التغييرات في المخاطر الائتمانية، بل تقوم بدلاً من ذلك بإثبات مخصص الخسارة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في تاريخ كل تقرير. قامت إدارة الهيئة بإنشاء مصفوفة مخصص تستند إلى تعرضها التاريخي للخسارة الائتمانية وتعديلها بالعوامل التي تتسم بالنظرة التطلعية للمستقبل المخصصة للمدينين والبيئية الاقتصادية.

وفي بعض الحالات، قد تعتبر الهيئة كذلك أن الأصل المالي يكون متعثر السداد عندما تشير المعلومات الداخلية والخارجية إلى عدم وجود احتمال بأن الهيئة ستحصل على المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل الأخذ بالاعتبار أي تعزيزات ائتمانية محتفظ بها بواسطة إدارة الهيئة. يتم شطب الأصل المالي عند عدم وجود أي توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الإلتزامات المالية

الاثبات الأولي والقياس

تصنف الإلتزامات المالية في نطاق معيار المحاسبة الدولية للقطاع العام رقم 29 على أنها الإلتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو الفروض والسلف حسب الملائمة.

تحدد الهيئة تصنيف الإلتزامات المالية عند الاثبات الأولي. يتم إثبات كافة الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة الفروض والافتراضات، تضاف إلى تكاليف المعاملات المباشرة. تشمل الإلتزامات المالية للهيئة موردين وذمم دائنة من معاملات تبادلية ومصرفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى.

القياس اللاحق

يعتمد قياس الإلتزامات المالية على تصنيفها. جميع الإلتزامات المالية للهيئة تكون تحت تصنيف الفروض والسلف، ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تقاس الإلتزامات المالية للهيئة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو قسط عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

التوقف عن الاثبات

يتم التوقف عن الاثبات الإلتزامات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته. في حالة تعديل الإلتزامات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المفرضة بشروط مختلفة تماماً، أو بتعديل شروط الإلتزامات الحالية، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبدل أو التعديل كتوقف عن اثبات الإلتزامات الأصلية واثبات مطلوبات جديدة. يتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في الفائض أو العجز.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الأصول المالية والإلتزامات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي، فقط عند وجود حق نظامي حالي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للسداد علي أساس الصافي، أو بتسييل الأصول وسداد الإلتزامات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الهيئة بقياس القيم العادلة للأصول المالية و الإلتزامات المالية لأغراض الإثبات و/أو الإفصاح. وتقوم الهيئة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام السعر المعلن في سوق نشطة، وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً، تقوم الهيئة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب للتقييم. الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تحديد ما هو سعر المعاملة الذي كانت ستتم به في تاريخ القياس بين أطراف تتصرف بحرية حفزتها عوامل التشغيل العادية. تشمل أساليب التقييم استخدام معاملات تبادلية في السوق بين أطراف مطلعة تتصرف بحرية ورزا - إن وجدت، والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى متطابقة إلى حد كبير، وتحليل التدفقات النقدية المخضومة، ونماذج تسعير الخيارات. ويعتمد أسلوب التقييم المختار على أقصى استخدام لمدخلات السوق وعلى أقل ما يمكن من المدخلات الخاصة بالهيئة. ويأخذ أسلوب التقييم في الاعتبار جميع العوامل التي من شأن المشاركين في السوق أخذها في الاعتبار عند وضع سعر ويكون متسقاً مع المنهجيات الاقتمادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

عند قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام، تستخدم الهيئة بيانات السوق القابلة للملاحظة قدر الإمكان. يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم كما يلي:

المستوى 1: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في السوق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المشمولة في المستوى 1 القابلة للملاحظة للأصل أو الإلتزام بصورة مباشرة (الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (المشتقة من الأسعار).

المستوى 3: مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).

سلف الموظفين

تحدد الهيئة القيمة العادلة للسلفة بالرجوع إلى أسعار الفائدة في سوق نشطة. وعندما لا تستطيع الهيئة تحديد القيمة العادلة بالإشارة إلى السوق النشطة، فإنها تستخدم أحد أساليب التقييم. ويمكن تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم عن طريق خصم جميع المتحصلات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة السائد بالسوق لسلفة مشابهة.

4-3 ممتلكات والمعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسارة المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). تتضمن التكلفة النفقات المباشرة لاقتناء الأصول. تستهلك الممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك بطريقة القسط الثابت.

عندما يُطلب استبدال أجزاء هامة من الممتلكات والمعدات على فترات، تثبت الهيئة هذه الأجزاء كموجودات فردية ذات أعمار إنتاجية محددة وتخضع قيمتها وفقاً لذلك. وبالمثل، عند إجراء فحص رئيسي، تُثبت تكلفته ضمن المبلغ الدفترى لبند الممتلكات والمعدات على أنه استبدال إذا أُستوفيت ضوابط الإثبات. يتم اثبات جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى كمصروفات عند تكديدها. عندما يتم اقتناء أصل في معاملة غير تبادلية بدون مقابل أو بدل اسمي، فإنه يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة ما لم تفتقر معاملة التبادل إلى جوهر تجاري وتكن القيمة العادلة للأصول المستلمة والأصول المتنازل عنها غير قابلة للقياس بشكل موثوق حيث يتم استخدام التكلفة، وفي ما يلي الأعمار الإنتاجية للأصول التي يتم استهلاكها:

السنوات	2025م	2024م
مباني	40	33,33
ديكورات و تحسينات	10	5
اثاث ومعدات مكتبية	10-7	10-5
سيارات	5	4
أجهزة الحاسب آلي	4	3

* يتم مراجعة القيمة المتبقية للأصول وعمرها الإنتاجي في نهاية كل سنة مالية، وتعديلهما مستقبلياً إذا لزم الأمر، وعليه فقد تم تعديل الأعمار الإنتاجية المقدره لبعض الأصول خلال العام 2025م واسترشاداً بدليل أعمار الأصول المعد من قبل وزارة المالية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى قيمته القابلة للاسترداد، أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته المقدره القابلة للاسترداد أو مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

تقوم الهيئة باستبعاد بنود الممتلكات والمعدات أو أي جزء هام من الأصول عند البيع أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة ممكنة من استخدامها المستمر. إن أي ربح أو خسارة تنشأ عن استبعاد الأصول (محسوباً بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) يتم إثباته في قائمة الأداء المالي عند التوقف عن الأثبات.

مشروعات تحت التنفيذ

تقيد مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة للهبوط في القيمة (إن وجدت). ويتم تحويل التكلفة إلى الممتلكات والمعدات/ الأصول غير الملموسة عندما تكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي أنشأت من أجله، ويتم حينها بدء عملية احتساب الاستهلاك / الاطفاء.

3-5 الأصول غير الملموسة

يتم قياس الأصول غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الأثبات الأولي. بعد الأثبات الأولي، تقاس الأصول غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي اطفاء متراكم وخسائر متراكمة للهبوط في قيمة الأصل.

يتم تقييم الأعمار الانتاجية للأصول غير الملموسة لتكون محددة أو غير محددة.

يتم إطفاء الأصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد على مدى العمر الانتاجي للأصول كما يلي:

السنوات	برامج حاسب الآلي
5	

يتم تقييم الأصول غير الملموسة ذات العمر الانتاجي المحدد لتحديد الهبوط في القيمة إذا كان هناك مؤشراً على أن الأصول غير الملموسة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة سنة الاطفاء وطريقة الاطفاء للأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية سنة كل تقرير مالي. يتم احتساب التغييرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير سنة أو طريقة الاطفاء، حسيماً يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغييرات في التقديرات المحاسبية بشكل مستقبلي. يتم إثبات مصروف الاطفاء للأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في قائمة الأداء المالي بما يتماشى مع وظيفة الأصول غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التوقف عن الأثبات الأصول غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل ويتم إثباته في قائمة الأداء المالي عند التوقف عن الأثبات.

6-3 الهبوط في قيمة الأصول

تقوم الهيئة في نهاية كل سنة مالية بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على هبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد. وعندما يوجد أي مؤشر من هذا القبيل، أو عندما يكون اختبار هبوط القيمة للأصل مطلوباً، تقوم الهيئة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل والذي يساوي القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر. ولاحتساب قيمة الاستخدام تتبع الهيئة طريقة تكلفة الإحلال المستهلكة.

عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن مبلغ الخدمة الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد هبطت قيمته ويتم تخفيضه إلى مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

يتم إجراء تقويم لكل أصل في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو ربما انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، فإن الهيئة تقوم بتقدير مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ويتم إلغاء خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط في حالة حدوث تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ الخدمة القابل للاسترداد الخاص بالأصل. يكون الإلغاء محدوداً بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، ولا تتجاوز القيمة الدفترية بعد خصم الاستهلاك في حالة عدم إثبات خسارة هبوط القيمة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الإلغاء لخسارة الهبوط في قائمة الأداء المالي.

7-3 منافع الموظفين

منافع ما بعد انتهاء الخدمة

برامج المنافع المحددة

لدى الهيئة برنامج ما بعد نهاية الخدمة وهي منافع محددة لموظفيها وهذه المنافع غير مموله. يتم إعادة تقييم التزامات المنافع المحددة على أساس دوري من قبل إدارة الهيئة باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع الاستحقاقات بها والتي تحتوي على شروط تقارب شروط الالتزام ذي الصلة. استخدمت الهيئة المعدلات التقريبية للسندات الحكومية. يتم احتساب صافي تكلفة الفائدة من خلال تطبيق معدل الخصم على صافي رصيد التزام المنافع المحددة ويتم تضمين هذه التكلفة في حساب منافع الموظفين في قائمة الأداء المالي.

يتم إثبات أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن تسويات الخبرة والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية في السنة التي تحدث فيها في قائمة التغيرات في صافي الأصول. تدرج التغيرات في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات الخطة فوراً في قائمة الأداء المالي لتكاليف الخدمة السابقة.

برامج المساهمات المحددة

تتم المحاسبة عن اشتراكات فرع المعاشات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أنها مدفوعات لبرامج مساهمات محددة وبالتالي يتم إثباتها على أنها مصروفات عندما يؤدي الموظفون الخدمات التي تخولهم الحق في هذه المساهمات. تدفع هذه الاشتراكات أولاً بأول لذا يتم قياسها بمبالغها غير المخصومة.

منافع الموظفين قصيرة الأجل

هي منافع الموظفين التي يتوقع تسويتها بشكل كامل قبل اثني عشر شهراً بعد نهاية فترة القوائم المالية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها، وتشمل الأجور والرواتب واشتراكات فرع الأخطار في التأمينات الاجتماعية؛ والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والإجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ والمنافع العينية (مثل التأمين الطبي، والسكن، والسيارات) للموظفين الحاليين. عندما يقدم موظف خدمة للهيئة خلال الفترة المحاسبية، يتم إثبات المبلغ غير المخصوم لمنافع الموظفين قصيرة الأجل المتوقع أن تدفع في مقابل تلك الخدمة على أنه (أ) التزام (مصروف مستحق) بعد طرح أي مبلغ سدد بالفعل، و(ب) مصروف.

تسجل تكاليف منافع الموظفين على أنها مصروفات، ما لم يتطلب معيار أو يسمح بتضمين المنافع في تكلفة أصل ما.

8-3 الاحتياطات

وفقاً للمادة الرابعة عشر من نظام السوق المالية تقوم الهيئة نهاية كل سنة مالية بتحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها إلى وزارة المالية بعد اقتطاع جميع النفقات الجارية والرأسمالية التي تحتاج إليها (احتياطي نفقات). وكذلك بعد تكوين (احتياطي عام) بما يعادل ضعف إجمالي نفقاتها المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة.

9-3 الإيرادات

تصنف الهيئة إيراداتها إلى إيرادات لها ترتيب ملزم يتم إثباتها خلال فترة من الزمن وإيرادات ليس لها ترتيب ملزم يتم إثباتها في نقطة من الزمن، بحسب نوع الإيراد وطبيعة النشاط.

الإيرادات التي ليس لها ترتيب ملزم

الرسوم والغرامات والعقوبات

تثبت الهيئة إيرادات الرسوم عند وقوع الحدث وعند استيفاء ضوابط إثبات الأصول. إلا إذا وجد شرط مرتبط بالإيراد وينتج عن هذا الشرط التزام مستقبلي فيتم إثبات إيراد مؤجل بدلاً من إثبات إيرادات.

كما تثبت الهيئة إيرادات الغرامات والعقوبات عند التأكد بشكل موثوق من منافع اقتصادية متوقعة مقبوضة أو مستحقة القبض من قبل الهيئة نتيجة مخالفة القوانين أو الأنظمة، فيما يتم إثبات إيرادات الغرامات والعقوبات على الأفراد عندما يمكن قياس الإيراد وتوقيت تحصيله بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وعندما لا يمكن قياس إمكانية أو توقيت تحصيل الإيراد بطريقة يمكن الاعتماد عليها يتم إثبات الإيراد عند تحصيله.

عمولات التداول

يتم تسجيل ما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية بموجب الإشعارات التي يتم استلامها من شركة مجموعة تداول السعودية الفايضة («تداول») وتعد عمولات التداول في السوق الرئيسية للأسهم هي الجزء الأكبر من إيرادات عمولات التداول وتبلغ حصة الهيئة من إيرادات التداول بنسبة (3) نقطة أساس من قيمة الصفقة المنفذة وذلك وفقاً لقرار مجلس الهيئة رقم (1-41-2022).

تقديم الخدمات

تثبت الهيئة إيرادات تقديم الخدمات عندما يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل يمكن الاعتماد عليه. عندما لا يمكن قياس النتيجة بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم إثبات الإيرادات فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استرداد النفقات المتكبدة.

الإيرادات التي لها ترتيب ملزم

إيرادات عوائد الودائع

يتم استحقاق إيرادات الودائع باستخدام طريقة العائد الفعلي. تقدر خصومات العائد الفعلي المكاسب النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية لذلك الأصل. تطبق هذه الطريقة العائد على رصيد المبلغ الرئيسي لتحديد إيراد الودائع في كل سنة.

10-3 عقود الإيجار

تحدد الهيئة عند توقيع أي عقد فيما إذا كان العقد يعد أو يتضمن عقد إيجار بحيث يتم بموجبه نقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة محددة بمقابل عوض محدد. وتطبق الهيئة الإعفاء من إثبات عقود الإيجار قصيرة الأجل (أقل من اثني عشر شهراً) وعقود الإيجار منخفضة القيمة (أقل من خمسين ألف ريال) وتثبيتها دفعتها الإيجارية كمصروف على أساس القسط الثابت.

موجودات حق الاستخدام:

يُقاس قيمة أصل حق الاستخدام بمجموع القيمة الحالية لإجمالي قيمة عقد الإيجار، وأي تكاليف مباشرة أولية وتقدير للتكاليف اللازمة في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد ويُخصم منها حوافز الإيجار المستلمة. ويتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار والأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات أيهما أقصر.

التزامات عقد الإيجار:

يُقاس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في تاريخ بدء العقد وباستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار وإذا لم يكن محددًا، فيُستخدم معدل الاقتراض الحكومي بحسب بيانات وزارة المالية ويتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار والأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات أيهما أقصر.

11-3 الالتزامات المحتملة

لا تثبت الهيئة الالتزامات المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الالتزامات المحتملة في الايضاحات حول القوائم المالية، ما لم يكن احتمال تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مستقبلية يعد احتمالاً كبيراً.

12-3 الأصول المحتملة

لا تثبت الهيئة الأصول المحتملة، ولكنها تفصح عن تفاصيل الأصل المحتمل عندما يتأكد وجوده - فقط - بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي ليست ضمن سيطرة الهيئة في الايضاحات حول القوائم المالية. يتم تقويم الأصول المحتملة - بشكل مستمر - لضمان أن تنعكس التطورات - بشكل مناسب - في القوائم المالية. وإذا أصبح في حكم المؤكد أنه سوف يحدث تدفق داخل لمنافع اقتصادية، يتم إثبات الأصل والدخل المتعلق به في القوائم المالية للسنة التي يحدث فيها التغيير.

13-3 الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الهيئة الطرف ذي صلة الشخص أو المنشأة التي تكون لديها القدرة على التحكم بشكل فردي أو مشترك، أو ممارسة تأثير كبير على الهيئة، أو العكس. يعتبر أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين وشركة تداول والأكاديمية المالية أطرافاً ذات علاقة وتضم أعضاء مجلس الهيئة.

14-3 تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الأصول والالتزامات المالية بالعملات الأجنبية «إن وجدت» إلى الريال السعودي بالأسعار السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إدراج المكاسب والخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن قائمة الأداء المالي.

15-3 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات حالية (قانونية أو متوقعة) ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام، وأنه يمكن تقدير مبلغ هذا الالتزام بشكل موثوق به.

وفي الحالات التي تتوقع فيها إدارة الهيئة استرداد بعض أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يتم إثبات المبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً.

4. الأحكام والتقديرية العامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من الإدارة إبداء أحكام وتقديرية وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المرفقة بها، والإفصاحات عن الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرية قد ينتج عنه ما يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات التي قد تتأثر بذلك في فترات مستقبلية.

التقديرية والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تم الأخذ بها عند تقدير أثر الظروف المستقبلية على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها في تاريخ إعداد القوائم المالية والتي يرتبط بها مخاطر جوهرية قد تسبب تعديلات هامة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة. اعتمدت الهيئة في تقديرية وافتراضاتها على المعايير المتاحة عند إعداد القوائم المالية. إلا أنه يمكن أن تتغير الظروف والافتراضات القائمة حول التطورات المستقبلية وفقاً للتغيرات في السوق أو الظروف الناشئة خارج سيطرة الهيئة. وتنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

التقديرية المتعلقة بالأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية

تقوم الإدارة بمراجعة وتقدير الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، استناداً إلى المؤشرات التالية:

« طبيعة الأصول وقابليتها للتكيف مع التغييرات في التكنولوجيا والعمليات.

« طبيعة العمليات التي يتم فيها توظيف الأصل.

« توافر التمويل لاستبدال الأصول.

« التغييرات في السوق فيما يتعلق بالأصل.

ويتم التعامل مع أي تعديل في هذه التقديرية كتغيير في التقديرية المحاسبية ويُعالج بأثر مستقبلي وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي. وخلال العام 2025م، تم إعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات استناداً إلى الاستخدام الحالي والمؤشرات المذكورة وإلى الدليل التنظيمي الاسترشادي عن الأعمار الإنتاجية المتوقعة لأصول للجهات الحكومية وبلغت قيمة التأثير على قائمة الأداء خلال العام 2025م 330 ألف ريال. ومن المتوقع أن تتراوح قيمة التأثير على صافي فائض الفترة للأعوام القادمة كما يلي:

السنة	2026م	2027م	2028م
الأثر المتوقع على صافي فائض الفترة	2,055,569	1,930,103	1,756,394

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية والأصول غير المولدة للنقد

تقوم الهيئة بمراجعة واختبار القيمة الدفترية للأصول غير المولدة للنقد عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أنه قد يكون هناك هبوط في إمكانيات الخدمة المستقبلية التي يمكن توقعها بشكل معقول من الأصل. عندما توجد مؤشرات هبوط محتمل، تقوم الهيئة بإجراء اختبارات هبوط القيمة، والتي تتطلب تحديد القيمة العادلة للأصل ومبلغ الخدمة القابل للاسترداد. يعتمد تقدير هذه المدخلات في الحساب على تقديرية الاستخدام والافتراضات. إن أي تغييرات لاحقة على العوامل التي تدعم هذه التقديرية والافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية المبلغ عنها للأصل ذي الصلة.

المخصصات

يتم قياس المخصصات باستخدام أفضل تقديرية للإدارة المطلوبة لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، ويتم خصمها إلى القيمة الحالية التي يكون لها أثر ذا أهمية نسبية.

قياس التزام المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد تكاليف التزام منافع الموظفين المحددة ومنافع ما بعد الخدمة باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري وضع افتراضات متعددة قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وهذه تتضمن تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدل دوران الموظفين ومعدلات الوفاة. ونظراً لتعقيد التقييم، فإن الافتراضات الأساسية وطبيعتها طويلة الأجل تجعل من التزام المنافع المحددة بالغ الحساسية بالنسبة للتغيرات في هذه الافتراضات.

تجري الهيئة التقييم الاكتواري بشكل سنوي ويتم مراجعة الافتراضات في تاريخ القوائم المالية السنوية.

الهبوط في الذمم المدينة وسلف الموظفين

تقوم الهيئة بتقييم السلف والذمم المدينة من العمليات التبادلية وغير التبادلية في نهاية كل سنة مالية. عند تحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسارة انخفاض القيمة في الفائض أو العجز، تقوم الهيئة بتقييم المؤشرات الموجودة في السوق لتحديد ما إذا كانت هذه المؤشرات تدل على هبوط قيمة السلف والذمم المدينة.

عندما لا يتم تحديد هبوط في القيمة، يتم احتساب الهبوط في قيمة الذمم المدينة من المعاملات التبادلية وغير التبادلية على أساس المحفظة، بناءً على نسب الخسارة التاريخية المعدلة للظروف الاقتصادية العامة والمؤشرات الأخرى الموجودة في تاريخ التقرير والتي ترتبط بالتخلف عن السداد. يتم تطبيق نسب الخسارة السنوية على أرصدة السلف في المحفظة وتغييرها إلى سنة ظهور الخسارة المقدرة.

5. المعايير الجديدة أو التعديلات والمتطلبات المرتقبة

فيما يلي بياناً بالمعايير الدولية للقطاع العام الجديدة الصادرة وغير سارية التأثير حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. تعترف الهيئة اتباع هذه المعايير عندما ينطبق موعد سريانها.

معيير المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (48) « مصاريف التحويل »

هدف هذا المعيار هو وضع المبادئ التي يجب أن يطبقها مقدم التحويل (المنشأة) للإبلاغ عن معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من النفقات والتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات مصاريف التحويل.

ولتحقيق الهدف الوارد، يتطلب من المنشأة أن يأخذ في الاعتبار شروط المعاملة وجميع الحقائق والبيانات ذات الصلة لتحديد نوع معاملة مصاريف التحويل؛ وأيضاً يحدد المتطلبات المحاسبية لحساب معاملة مصاريف التحويل.

يطبق المعيار في 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

معيير المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (49) « خطط منافع التقاعد »

الهدف من هذا المعيار هو تحديد متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير لخطط منافع التقاعد في القطاع العام، والتي توفر منافع التقاعد لموظفي القطاع العام وغيرهم من المشاركين المؤهلين.

يطبق المعيار في 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية لم تقم الهيئة بتطبيق المعيار ولا تتوقع حدوث أثر هام عند تطبيقه.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم خلال العام 2025م تطبيق المعايير التالية لأول مرة على أساس التطبيق بأثر مستقبلي دون إعادة عرض أرقام المقارنة. ولم ينتج عن التطبيق الأولي أي أثر جوهري على صافي الأصول أو نتائج السنة، باستثناء بعض إعادة التوزيع وتعديل توقيت الاعتراف بالإيرادات وفق المتطلبات الجديدة. كما تم تحديث السياسات المحاسبية ذات الصلة لتعكس منهجية الاعتراف والقياس الجديدة.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (43) «الإيجارات»

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م وقد قامت الهيئة بتطبيق المعيار اعتباراً من هذا التاريخ ونتيجة لذلك اعترفت بأصول حق استخدام وفقاً لما هو موضح في إيضاح رقم (13) كما اعترفت بالتزام عقود الإيجار وفقاً لما هو مبين في إيضاح رقم (16).

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (44) «الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة»

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م وقد قامت الهيئة بتطبيق المعيار اعتباراً من هذا التاريخ ولا يوجد أثر ناتج على تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (45) «الممتلكات، الآلات والمعدات»

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م وقد قامت الهيئة بتطبيق المعيار اعتباراً من هذا التاريخ ولا يوجد أثر هام على تطبيقه حيث سوف تستمر إدارة الهيئة على نموذج التكلفة التاريخية.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (46) «قياس الأصول والالتزامات»

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2025م وقد قامت الهيئة بتطبيق المعيار اعتباراً من هذا التاريخ ولا يوجد أثر هام على تطبيقه.

معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم (47) «الإيرادات»

الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ التي يجب على المنشأة تطبيقها لتقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات الإيرادات.

ولتحقيق الهدف الوارد، يتطلب من المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط المعاملة وجميع الحقائق والبيانات ذات الصلة لتحديد نوع معاملة الإيرادات؛ وأيضاً يحدد المتطلبات المحاسبية لحساب معاملة الإيرادات.

يطبق المعيار في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر. وقد قامت الهيئة بتطبيق المعيار تطبيقاً مبكراً اعتباراً من 1 يناير 2025م وأقتصر أثر تطبيق المعيار على إعادة عرض وتصنيف بنود الإيرادات دون أي أثر مالي جوهري على القوائم المالية.

6. نقد ومعادلات النقد

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
4,604,169	16,213,223	النقد في البنك (الحسابات الجارية)
--	96,000,000	الودائع أقل من ثلاثة أشهر
4,604,169	112,213,223	

7. ودائع لأجل

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
4,392,000,000	3,872,000,000	ودائع لأجل
4,392,000,000	3,872,000,000	

تتمثل الودائع لأجل في قيمة ودائع لدى بنوك محلية يمكن استردادها دون قيود أو تكلفة وبمعدلات فائدة مختلفة حسب أسعار الفائدة السائدة. وبلغت عمولة هذه الودائع المحصلة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م مبلغ 247,519,356 ريال سعودي (31 ديسمبر 2024م: 240,738,296 ريال سعودي) (إيضاح 19).

8. ذمم مدينة

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
58,445,706	16,759,648	شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (إيضاح 23)
390,457	836,425	عملاء آخرين
--	(1,216,801)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
58,836,163	16,379,272	

وكانت حركة إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة خلال العام كالتالي:

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
--	--	في بداية السنة
--	1,216,801	المكون خلال السنة
--	1,216,801	في نهاية السنة

9. دفعات مقدمة وأصول متداولة أخرى

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
557,885,382	557,885,382	ذمم مدينة أخرى*
60,976,032	53,675,535	مصرفات مدفوعة مقدماً
37,151,725	50,201,947	إيرادات مستحقة
3,192,619	1,918,503	مصرفات موظفين مقدمة
--	(1,530,045)	الخسائر الائتمانية المتوقعة
659,205,758	662,151,322	

* يتمثل رصيد الذمم المدينة الأخرى في المستحق من شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبد لله المالي (كافد) بمبلغ 557,9 مليون ريال سعودي وهو المبلغ المتوقع استرداده من قيمة المبالغ المدفوعة سابقاً مقابل مبنى الهيئة السابق في المركز المالي بعد خصم قيمة الاتفاقيات المشار إليها بإيضاح 11.

10. ممتلكات ومعدات

الإجمالي 2024م	الإجمالي 2025م	أجهزة حاسب آلي	سيارات	أثاث ومعدات مكتبية	ديكورات وتحسينات	مباني	أراضي	
التكلفة								
470,256,747	478,031,434	57,307,615	1,749,150	84,299,168	87,675,481	132,300,020	114,700,000	في 1 يناير 2025م
6,653,568	4,095,141	2,655,367	460,000	813,313	166,461	--	--	إضافات
2,294,549	878,388	878,388	--	--	--	--	--	محول من مشروعات تحت التنفيذ (إيضاح 11)
(1,173,430)	(4,823,856)	(1,040,950)	(468,050)	(3,283,379)	(31,477)	--	--	استيعادات
478,031,434	478,181,107	59,800,420	1,741,100	81,829,102	87,810,465	132,300,020	114,700,000	في 31 ديسمبر 2025م
الاستهلاك المتراكم								
256,212,352	267,270,116	53,494,073	558,971	75,218,060	86,732,754	51,266,258	--	في 1 يناير 2025م
11,846,585	10,006,910	2,966,677	241,405	2,517,893	396,202	3,884,733	--	استهلاك
(788,821)	(4,372,637)	(1,037,678)	(27,630)	(3,275,870)	(31,459)	--	--	استيعادات
267,270,116	272,904,389	55,423,072	772,746	74,460,083	87,097,497	55,150,991	--	في 31 ديسمبر 2025م
صافي القيمة الدفترية								
	205,276,718	4,377,348	968,354	7,369,019	712,968	77,149,029	114,700,000	في 31 ديسمبر 2025م
210,761,318		3,813,542	1,190,179	9,081,108	942,727	81,033,762	114,700,000	في 31 ديسمبر 2024م

11. مشروعات تحت التنفيذ

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025م	محول إلى ممتلكات ومعدات (ايضاح 10)	محول إلى أصول غير ملموسة (ايضاح 12)	إضافات	الرصيد كما في 1 يناير 2025م	
987,791,467	--	--	--	987,791,467	دفعات مقدمة لشراء أصول (11-أ)
8,678,642	(878,388)	(24,741,872)	10,468,370	23,830,532	أجهزة وبرامج حاسب آلي وتجهيزات أخرى
996,470,109	(878,388)	(24,741,872)	10,468,370	1,011,621,999	

(11-أ) بتاريخ فبراير 2024م، قامت إدارة الهيئة بتوقيع اتفاقية مع شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبد الله المالي (كافد) متضمنة أرض ومبنى بديل للهيئة في مركز الملك عبد الله المالي في الرياض.

بلغت القيمة الإجمالية لهذا المشروع 987.8 مليون ريال سعودي، وتشمل قيمة الأرض والمبنى بقيمة 767.1 مليون ريال سعودي وأعمال تنفيذ وتجهيز المبنى بقيمة 220.7 مليون ريال سعودي. كما تم الاتفاق على استئجار مواقف سيارات لموظفي الهيئة في المركز المالي لمدة 99 عامًا بقيمة 145 مليون ريال سعودي. ومن المتوقع استرداد المتبقي من المبالغ المدفوعة سابقًا مقابل مبنى الهيئة السابق في المركز المالي بعد خصم قيمة الاتفاقيات المشار إليها بقيمة 557.9 مليون ريال سعودي (ايضاح 9).

12. أصول غير ملموسة

2024م	2025م	
		التكلفة
76,233,273	79,764,864	الرصيد في بداية السنة
1,268,300	3,549,728	إضافات
2,263,291	24,741,872	محول من مشروعات تحت التنفيذ (ايضاح 11)
--	(49,000)	استيعادات
79,764,864	108,007,464	الرصيد في نهاية السنة
		اطفاء المتراكم
62,263,812	67,826,454	الرصيد في بداية السنة
5,562,641	9,165,848	اطفاء محمل خلال السنة
--	(49,000)	استيعادات
67,826,453	76,943,302	الرصيد في نهاية السنة
11,938,411	31,064,162	صافي القيمة الدفترية

13. أصول حق الاستخدام

الإجمالي 2025م	أخرى	مواقف سيارات	سيارات	مباني	التكلفة
--	--	--	--	--	في بداية السنة
188,812,286	1,885,359	144,950,000	1,979,671	39,997,256	الإضافات خلال السنة*
188,812,286	1,885,359	144,950,000	1,979,671	39,997,256	في نهاية السنة
مجمع الاستهلاك					
--	--	--	--	--	في بداية السنة
14,671,350	476,301	276,560	658,232	13,260,257	المحمل خلال السنة
14,671,350	476,301	276,560	658,232	13,260,257	في نهاية السنة
174,140,936	1,409,058	144,673,440	1,321,439	26,736,999	القيمة الدفترية

* تتضمن إضافات حق الاستخدام قيمة إيجارات مدفوعة مقدماً بالكامل.

14. موردين وذمم دائنة

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
218,852	1,386,732	موردين خدمات
438,208	876,999	أخرى
657,060	2,263,731	

15. مصروفات مستحقة والتزامات متداولة أخرى

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
619,620,730	394,930,378	مستحقات تنظيمية (*)
96,410,080	97,559,861	مستحقات موظفين
15,296,497	83,803,886	مصروفات مستحقة
2,139,938	2,269,831	أخرى
733,467,245	578,563,956	

(*) يتمثل الرصيد في قيمة التزام تنظيمي طبقاً لنظام السوق المالية وتم اعتماده من قبل مجلس إدارة الهيئة ويخص مستحقات متوقع دفعها خلال العام 2026م.

16. التزامات عقود الإيجار

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
--	15,060,685	أ) التزامات عقود الإيجار المتداولة
--	1,549,294	ب) التزامات عقود الإيجار غير المتداولة
--	16,609,979	
وكانت حركة التزامات عقود الإيجار خلال العام كالتالي:		
--	--	الرصيد في بداية السنة
--	32,152,000	الإضافات خلال السنة
--	148,803	فوائد التزامات عقود إيجار
--	(15,690,824)	مدفوعات عقود إيجار
--	16,609,979	الرصيد في نهاية السنة
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقود الإيجار التمويلي كما يلي:		
--	15,060,685	أقل من سنة
--	1,011,169	أكثر من سنة وأقل من سنتين
--	538,125	أكثر من سنتين وأقل من ثلاث سنوات

17. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يبين ما يلي التغييرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة:

2024م	2025م	
399,460,093	440,946,486	التزام المنافع المحددة كما في بداية السنة
35,142,520	46,409,386	تكلفة الخدمة الحالية
22,369,765	22,913,122	تكلفة العمولة
(35,363,321)	(19,805,552)	المنافع المدفوعة
19,337,429	37,467,953	خسارة اكتوارية
440,946,486	527,931,395	التزام المنافع المحددة كما في نهاية السنة

أهم الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في حساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة (خطة منافع محددة غير ممولة) هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024م	31 ديسمبر 2025م	
5.2%	4.75%	معدل الخصم
5%	4%	معدل زيادة الراتب
8%	8.5%	معدلات دوران الموظفين

يتم تحديد القيمة المتوقعة لنهاية الخدمة في إطار البرنامج لكل موظف على النحو التالي:

« يتم توقع المرتب المستقبلي عند المعدل المفترض لزيادة الراتب.

« ثم يتم تحديد القيمة الحالية الاكتوارية باستخدام قواعد الخطة، ومعدل الخصم المفترض ومعدل الوفيات ومعدل دوران الموظفين.

« بعد ذلك يتم توزيع الالتزام المحدد على مدار سنوات الخدمة المتوقعة للموظف، مع تحديد الالتزام المتوقع بالتساوي على مدار كل سنة من الخدمة السابقة لحساب التزام المنافع المحددة.

وفيما يلي تحليل الحساسية للافتراضات الاكتوارية الجوهرية:

التغيير %	المخصص كما في 31 ديسمبر 2025م	
0.0%	527,931,395	الافتراضات الأساسية
(3.1)%	511,448,876	أساس معدل الخصم + 0.5%
3.3%	545,388,507	أساس معدل الخصم - 0.5%
3.3%	545,431,502	أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%
(3.2)%	511,255,462	أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%
(0.1)%	528,590,872	معدل دوران الموظفين 110%
0.1%	527,186,019	معدل دوران الموظفين 90%

التغيير %	المخصص كما في 31 ديسمبر 2024م	
0.0%	440,946,486	الافتراضات الأساسية
(4.4)%	421,699,278	أساس معدل الخصم + 0.5%
4.7%	461,612,876	أساس معدل الخصم - 0.5%
4.4%	460,367,060	أساس معدل زيادة الراتب + 0.5%
(4.1)%	422,665,307	أساس معدل زيادة الراتب - 0.5%
(0.2)%	440,191,710	معدل دوران الموظفين 110%
0.2%	441,687,039	معدل دوران الموظفين 90%

تم تحديد تحليل الحساسية أعلاه بطريقة تقوم على استقراء التأثير على التزام المنافع المحددة نتيجة للتغيرات المعقولة في الافتراضات الرئيسية التي تحدث في نهاية فترة التقرير المالي. يستند تحليل الحساسية على أساس التغير في الافتراضات الرئيسية مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة. قد لا يكون تحليل الحساسية ممثلاً عن التغير الفعلي في التزام المنافع المحددة حيث أنه من غير المحتمل حدوث تغير في الافتراضات بمنأى عن بعضها البعض.

يوضح الجدول أدناه توقعات الالتزامات غير المخصصة لمنافع نهاية الخدمة للموظفين لمدة خمس سنوات على أساس الافتراضات وبيانات الموظفين المستخدمة في حساب الالتزامات لتاريخ 31 ديسمبر 2025م:

المبلغ	العوائد المتوقعة دفعها للأعوام القادمة (غير مخصومة)
73,813,246	خلال سنة واحدة
233,029,060	من سنتين إلى خمس سنوات
202,537,794	من ست إلى عشر سنوات
236,896,589	أكثر من عشر سنوات

تقوم الهيئة بإجراء التقييم الاكتواري لمنافع الموظفين في نهاية كل سنة مالية.

18. الاحتياطيات

تنص المادة الرابعة عشرة من نظام السوق المالية على تحويل الفائض من الموارد التي تتقاضاها الهيئة إلى وزارة المالية بعد تكوين الاحتياطيات وهي:

« احتياطي نفقات ويعادل جميع النفقات الجارية والرأسمالية في ميزانية الهيئة للسنة المقبلة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2025م ما قدره 1,267,100,238 ريال سعودي (2024م: 1,296,918,944 ريال سعودي).

« احتياطي عام ويعادل ضعف إجمالي نفقات الهيئة المبينة في ميزانيتها السنوية السابقة وقد بلغ كما في 31 ديسمبر 2025م ما قدره 2,102,294,254 ريال سعودي (2024م: 1,905,938,569 ريال سعودي).

يتم تكوين الاحتياطيات المبينة سابقاً خصماً من الفائض النقدي من موارد الهيئة كما في نهاية العام، وبذلك تكون الحركة على الفائض النقدي كما يلي:

2024م	2025م	
3,776,983,439	3,589,282,845	الفائض النقدي قبل تكوين الاحتياطيات
(1,296,918,944)	(1,267,100,238)	يخصم احتياطي النفقات
(1,905,938,569)	(2,102,294,254)	الاحتياطي العام
574,125,926	219,888,353	رصيد الفائض النقدي

تسجل الهيئة الفائض النقدي ضمن صافي الأصول، وهذا وقد قامت الهيئة خلال عام 2025م بتحويل مبلغ 574,125,926 ريال سعودي إلى وزارة المالية (2024م: 44,433,530 ريال سعودي) من الفائض النقدي.

19. الإيرادات

جميع إيرادات الهيئة هي إيرادات ليس لها ترتيب ملزم فيما عدا إيرادات عوائد الودائع. وفيما يلي توزيع الإيرادات:

2024م	2025م	
1,128,306,815	779,998,736	عمولات تداول الأوراق المالية
174,467,038	169,496,315	خدمات تداول وأنشطة الهيئة
261,203,791	208,403,489	مخالفات الأنظمة واللوائح التنفيذية
249,856,954	251,469,577	عوائد الودائع
1,813,834,598	1,409,368,117	

20. رواتب ومزايا الموظفين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	
252,852,580	297,348,613	رواتب
127,348,472	126,304,412	بدلات الموظفين
87,233,974	73,206,956	مكافآت موظفين
57,512,284	69,322,508	مكافأة نهاية الخدمة
44,161,839	51,677,479	تأمين طبي
31,829,296	37,030,410	حصة الهيئة في برنامج الادخار
31,215,337	34,682,431	تأمينات اجتماعية
6,701,713	7,649,702	رحلات العمل والمؤتمرات
12,200,150	14,510,308	أخرى
651,055,645	711,732,819	

21. مصروفات عمومية وإدارية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	
68,851,432	133,729,069	مبادرات تطوير القطاع المالي*
40,015,838	42,346,716	صيانة
29,848,288	34,795,622	اشتراكات
18,781,677	18,890,708	خدمات عامة
14,902,843	15,860,261	برنامج حديثي التخرج
13,406,753	759,770	إيجارات
13,356,100	14,092,550	مكافآت أعضاء اللجان
7,663,247	12,149,683	اعلام وعلاقات عامة
2,156,509	1,843,088	مصروفات العقود التشغيلية
--	2,746,846	الخسائر الائتمانية المتوقعة
888,709	1,352,666	أخرى
209,871,396	278,566,979	

* يتضمن بند مبادرات تطوير القطاع المالي كما في 31 ديسمبر 2025م مبلغ 122,5 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2024م مبلغ 38,9 مليون ريال سعودي) (إيضاح 23) وهو ما تتحمله هيئة السوق المالية من عجز الميزانية المعتمدة للأكاديمية المالية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (538).

22. الارتباطات

ارتباطات رأسمالية

تبلغ الارتباطات الرأسمالية كما في 31 ديسمبر 2025م ما قيمته 6,6 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2024م ما قيمته 7,4 مليون ريال سعودي) حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المتعلقة بها 15,8 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2024م: 30,7 مليون ريال سعودي) بينما بلغ المنفذ منها 9,2 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2024م: 23,3 مليون ريال سعودي).

ارتباطات عقود الإيجار

الهيئة كمستأجر

فيما يلي الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجاره تشغيلية غير قابلة للإلغاء كما في نهاية سنة التقرير:

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
1,433,089	15,747,631	خلال سنة
2,701,580	1,706,188	أكثر من سنة ولكن لا تتجاوز خمسة سنوات
4,134,669	17,453,819	

23. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأرصدها

1-23 المستحق من طرف ذو علاقة

اسم الطرف ذو العلاقة	ايضاح	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025م	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول) (*)	8	علاقة إشرافيه وتنظيمية	15,542,847	58,445,706

2-23 المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة

قيمة المعاملات للسنة المنتهية في			
اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة التعامل	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
شركة مجموعة تداول السعودية القابضة (تداول)	إيرادات الهيئة من خلال تداول	903,548,736	1,258,376,815
	المحصل من تداول	945,234,794	1,253,027,792
	المحصل من الاكاديمية	--	1,168,918
الأكاديمية المالية	دعم موازنة الاكاديمية	122,510,000	38,900,000

(*) يتمثل الرصيد المستحق على شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» بشكل أساسي فيما تتقاضاه الهيئة عن الخدمات المرتبطة بالسوق المالية السعودية غير المحصلة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، حيث يتم إصدار مطالبات أتعاب وعمولات تداول الأسهم والأوراق المالية الأخرى ويتم تحصيلها من قبل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» نيابة عن الهيئة إضافة إلى الرسم السنوي مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة والمرتبطة بالسوق المالية.

وفقاً لنظام هيئة السوق المالية وتطبيقاً للمادة الثانية والعشرون تخضع مجموعة تداول السعودية القابضة «تداول» لإشراف الهيئة بالإضافة إلى العلاقة التنظيمية المتمثلة فيما يلي:

- « تحديد لوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها- كل فيما يخصه بالإضافة إلى شروط العضوية في كل منها ومتطلباتها.
- « يجب على السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة - كل فيما يخصه - عرض أسماء المرشحين لشغل عضوية مجالس إدارتها على مجلس الهيئة لأخذ موافقته على ترشيحهم قبل انتخاب الجمعية العامة للمساهمين لهم.
- « تحدد اللوائح والتعليمات التي يقرها مجلس الهيئة الإجراءات المتعلقة بعقد اجتماعات مجالس إدارات السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وخطط تسيير أعمالها، والملاحيات والمهام المنوطة بكل من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وسائر الأمور الإدارية والمالية ذات الصلة.

3-23 تعويضات كبار موظفي الإدارة في الهيئة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	
11,087,601	8,521,307	مزاياب كبار الموظفين قصيرة الأجل
465,945	508,202	منافع نهاية الخدمة
11,553,546	9,029,509	

بلغ عدد كبار موظفي الهيئة خلال السنة 5 موظفين (2024م: 5 موظفين) وجميعهم يعملون بدوام كامل.

24. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

تتألف الأدوات المالية من النقد ومعادلات النقد والذمم المدينة والأصول المتداولة الأخرى والذمم الدائنة والالتزامات المتداولة الأخرى ولتقدير قيمتها العادلة تم افتراض أنها تعادل قيمتها الدفترية نظراً لطبيعتها واستحقاقها قصير الأجل.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصول ما أو سداه عند تحويل التزامات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الأصول أو تحويل الالتزامات ستتم إما:

« في السوق الرئيسي للأصول أو الالتزامات، أو

« في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للأصول أو الالتزامات.

إن السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الهيئة.

تقاس القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الأصول أو الالتزامات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية بعين الاعتبار مقدرة المتعاملين في السوق على تحقيق منافع اقتصادية عن طريق الاستخدام الأفضل والأقصى للأصل أو بيعه لمتعاملين آخرين في السوق يستخدمون الأصل على النحو الأفضل وبأقصى حد.

تستخدم الهيئة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تستخدم الهيئة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

« المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)

« المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد جميع مدخلاتها المهمة بناءً على بيانات السوق الممكن رصدها.

« المستوى الثالث: طرق تقييم لم تحدد أي من مدخلاتها المهمة بناءً على بيانات السوق الممكن رصدها.

بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الهيئة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين المستويات الهرمية لقياس القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت الهيئة بتحديد فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول والالتزامات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه.

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	تصنيف الأدوات المالية
أصول مالية بالتكلفة المطفأة		
4,604,169	112,213,223	نقد ومعادلات النقد
4,392,000,000	3,872,000,000	ودائع لأجل
58,836,163	16,379,272	ذمم مدينة
46,253,301	71,848,362	سلف الموظفين
4,501,693,633	4,072,440,857	
التزامات مالية بالتكلفة المطفأة		
657,060	2,263,731	موردين وذمم دائنة
657,060	2,263,731	

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية تقارب قيمتها الدفترية.

المخاطر

تتعرض الهيئة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية:

مخاطر الفائدة

تمثل مخاطر أسعار الفائدة المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداه مالية ما نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق. تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لأصول والتزامات المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن التغيير المعقول المحتمل ل 100 نقطة أساس لأسعار الفائدة بتاريخ التقارير المالي يكون من شأنه زيادة (انخفاض) الأداء المالي بالمبالغ الموضحة أدناه. ويفترض التحليل أن جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

البند	زيادة / (نقص) نقاط الأساس	الأثر الزيادة / (النقص) على قائمة الأداء المالي
	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
ودائع لأجل	100+	42,692,611
	100-	(40,295,833)
سلف الموظفين	100+	(1,728,536)
	100-	1,661,952

مخاطر سعر الصرف الأجنبي

هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ليس لدى الهيئة ذمم مدينة، أو ذمم دائنة، أو ارتباطات ملزمة، ذات أهمية نسبية بعملة أجنبية. كما ليس لدى الهيئة إيرادات بالعملة الأجنبية. معظم مشتريات الهيئة بالعملة الأجنبية تكون مقومة بالدولار الأمريكي ولا تكون الهيئة معرضة لمخاطر العملة من هذه المعاملات كون الريال مربوط بالدولار الأمريكي. المشتريات بعملة أجنبية أخرى ليست ذات أهمية نسبية. وبناءً عليه لا تتحوط الهيئة لمخاطر العملات الأجنبية. (في حال تعرض الهيئة لمخاطر عملات الأجنبية ذات أهمية نسبية تفصح عن التعرضات المهمة وطرق إدارة هذه المخاطر (إن وجدت) وتأثيرها على الفائض أو العجز والمركز المالي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام (30)).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الهيئة صعوبة الحصول على الأموال لمقابلة التزاماتها المتصلة بالأدوات المالية. تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة المتبعة لدى الهيئة التأكد وبأكبر قدر ممكن من توافر سيولة كافية لمقابلة التزاماتها حال استحقاقها.

لا يوجد لدى الهيئة مستحقات مالية تزيد عن سنة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته مقابل أداة مالية أو عقد عميل مما يؤدي إلى تكبد خسائر مالية. بالنسبة للأصول المالية المصنفة ضمن فئة «ذمم مدينة»، يكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية للأصول المالية.

الجودة الائتمانية للأصول المالية

تمثل شركة مجموعة تداول السعودية القابضة - تداول - أكبر عميل للهيئة كما في 31 ديسمبر 2025م، بلغ رصيد المستحق منها مسجل في ذمم مدينة (إيضاح 8).

تحليل أعمار الذمم المدينة في 31 ديسمبر 2025م كانت كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2024م	كما في 31 ديسمبر 2025م	
57,612,870	16,379,272	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة أقل من 90 يوم
1,223,293	1,216,801	متأخرة أكثر من 90 يوم
--	(1,216,801)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
58,836,163	16,379,272	

ترى الإدارة أن المبالغ التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها والمتأخرة لأكثر من 30 يوماً لا تزال قابلة للتحويل بالكامل استناداً إلى سلوك السداد السابق والتحليل الشامل للمخاطر الائتمانية للعميل بما في ذلك التصنيفات الائتمانية الأساسية للعميل في حال كانت متاحة. لدى الهيئة نقد ومعادلات النقد بمبلغ 3,98 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2025م (31 ديسمبر 2024م: 4.40 مليار ريال سعودي) مودعة لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني جيد.

25. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 20 رمضان 1447هـ الموافق 9 مارس 2026م.

الباب السادس: الملحق الإحصائي للتقرير السنوي

توفرها الهيئة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت الآتي:

www.cma.org.sa

البيانات المفتوحة للملحق الإحصائي للتقرير السنوي على الرابط التالي:

<https://opendata.cma.org.sa/Pages/default.aspx>

الخاتمة

كما اعتمدت عدداً من التعديلات على اللوائح التنفيذية، شملت لائحة قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، ولائحة القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، بالإضافة إلى لائحة القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية.

كما واصلت الهيئة جهودها في حماية المستثمرين، حيث أطلقت صناديق التعويضات، مما أسهم في رفع كفاءة آلية تعويض المتضررين في السوق المالية، إلى جانب جهودها في تنفيذ القضايا المتعلقة بمخالفات السوق المالية، وتعزيز مستوى الوعي والثقافة المالية لدى العموم، ومعالجة الشكاوى.

وخلال الأعوام القادمة، تتطلع الهيئة إلى مواصلة تطوير السوق المالية، بما يعزز حماية المستثمرين واستقرار السوق، ويسهم في إيجاد بيئة استثمارية داعمة لنمو الاقتصاد الوطني.

استعرض هذا التقرير إنجازات وأعمال هيئة السوق المالية لعام 2025م، والذي شهدت فيه السوق المالية منجزات ملموسة، في ظل مواصلة الهيئة تنفيذ استراتيجيتها للأعوام (2024-2026م)، المرتكزة على تحفيز التمويل والاستثمار، وتمكين منظومة السوق المالية، وحماية المستثمرين.

واستمراراً لإنجازات الخطة الاستراتيجية للهيئة، اعتمد الإطار التنظيمي لطرح شهادات الإيداع السعودية في السوق المالية مقابل أسهم أجنبية؛ والهادفة لتعميق السوق المالية السعودية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال. وخلال العام 2025م وافقت الهيئة على فتح السوق الموازية لفئات جديدة من المستثمرين. كما وافقت على بدء أعمال السوق لأول مقدم خدمة من فئة نظام التداول البديل للصكوك وأدوات الدين.

واستمرت الهيئة في تطوير الأطر التنظيمية، حيث اعتمدت الضوابط الخاصة باستثناء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من مدلول عبارة (غير السعودي) وفقاً لنظام تملك غير السعوديين للعقار، واستثماره، ودليل التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار، ولائحة المقاصة النهائية وترتيبات الضمان المرتبطة بها.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



f X @ Saudi CMA
cma.gov.sa